كلية الحقوق والإدارة العامة
Faculty of Law and Public Administration

ماجستير الحكومة والحكم المحلي
Master Program in Government and Local Government

دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية لتعزيز التنمية المحلية المستدامة

The role of Palestinian local authorities in developing solar energy projects to promote sustainable local development

إعداد الطالب: طارق حفظي عبد الكريم

إشراف: الدكتور جهاد العيسة

آذار - 2023

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
كلية الحقوق والإدارة العامة

موافقة لجنة المناقشة

دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية لتعزيز التنمية المحلية المستدامة

The role of Palestinian local authorities in developing solar energy projects to promote sustainable local development

إعداد الطالب: طارق حفظي عبد الكريم - 1185277

إشراف الدكتور جهاد العيسة

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج ماجستير الحكومة والحكم المحلي في كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت، فلسطين.

أعضاء لجنة المناقشة

المشرف د. جهاد العيسة	التوقيع .....
المناقش الداخلي د. فريد ارشيد	التوقيع .....
المناقش الخارجي د. عبد الرحمن التميمي	التوقيع .....

نوقشت هذه الرسالة في شهر آذار 2023

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"إقرأ وربك الأكرم"

إلى جامعتي - جامعة بيرزيت - منارة العلم والمعرفة والثقافة في فلسطين

إلى أساتذتي وجميع من ساندني وأرشدني وحرضني على ممارسة البحث

إلى الدكتور جهاد العيسة على ما بذله من جهد ووقت حتى استطعت إنجاز رسالتي

إلى لجنة الإشراف والمناقشة على جهودهم وتعاونهم

وإلى كل من قرأ أو سيقرأ رسالتي ليستفيد منها ويفيد بها

الحمد لله رب العالمين

الإهداء

إلى فلسطين الأم

إلى والدي ووالدتي

إلى حبيبتي زوجتي وأقرب الناس إلى قلبي

وإلى أبنائي الأعزاء فلذات قلبي

أهدي خلاصة ما توصلت إليه من العلم والبحث والمعرفة

طارق حفظي مصطفى عبد الكريم

قائمة المحتويات

موافقة لجنة المناقشة..... 1

شكر وتقدير 2

الإهداء 3

قائمة المحتويات..... 4

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة..... 9

1-1 الملخص..... 9

Abstract..... 11

2-1 المقدمة 13

3-1 مشكلة الدراسة..... 15

4-1 أسئلة الدراسة..... 19

السؤال الأساسي للدراسة 19

الأسئلة الفرعية للدراسة 19

5-1 المراجعة النقدية للدراسات السابقة 19

1-5-1 الدراسات المتعلقة بالهيئات المحلية - التنظيم الإداري والحوكمة..... 19

2-5-1 الدراسات المتعلقة بالهيئات المحلية والشراكة مع القطاع الخاص..... 23

3-5-1 الدراسات المتعلقة بالهيئات المحلية والمشاريع الاستثمارية 24

4-5-1 الدراسات المتعلقة بواقع قطاع الطاقة، ومشاريع الطاقة الشمسية 26

5-5-1 الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية المستدامة..... 28

6-5-1 الدراسات المتعلقة بالمعيقات والتحديات..... 29

7-5-1 الدراسات المتعلقة بكيفية قياس المؤشرات المجتمعية والخدمية. 31

8-5-1 القيمة المضافة لدراسة الباحث 31

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة 34

مقدمة الإطار النظري..... 34

2-1 المبحث الأول: الهيئات المحلية.. المصطلح والنظام الإداري..... 35

2-1-1 المطلب الأول: الإدارة العامة 35
2-1-2 المطلب الثاني: إدارة البلديات 37
2-1-3 المطلب الثالث: الادارة المحلية والحكم المحلي 38
2-1-4 المطلب الرابع: الهيئات المحلية (التعريف) 39
2-1-5 المطلب الخامس: رئيس وأعضاء المجلس البلدي 42
2-1-6 المطلب السادس: دور المرأة في الهيئات المحلية 43
2-1-7 المطلب السابع: المجتمع المحلي 44
2-1-8 المطلب الثامن: الحوكمـــــــة 45
2-1-9 المطلب التاسع: تحديات الحوكمة 47
2-1-10 المطلب العاشر: الإطار القانوني المنظم للهيئات المحلية 48
2-1-11 المطلب الحادي عشر: المركزية واللامركزية 49
2-1-12 المطلب الثاني عشر: واقع الهيئات المحلية في فلسطين 51
2-1-13 المطلب الثالث عشر: الحكم المحلي وتصنيف الهيئات المحلية في فلسطين 58
2-1-14 المطلب الرابع عشر: صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية وتصنيف الهيئات المحلية. 59
2-1-15 المطلب الخامس عشر: تاريخ التقسيمات الإدارية (التنظيم الإداري) للهيئات المحلية في فلسطين 60
2-1-16 المطلب السادس عشر: واقع الإدارة المحلية في ظل الاحتلال الإسرائيلي 65
2-1-17 المطلب السابع عشر: الإدارة المدنية وإنشاء روابط القرى 66
2-1-18 المطلب الثامن عشر: روابط القرى 67
2-1-19 المطلب التاسع عشر: الوصاية على الهيئات المحلية 69
2-2 المبحث الثاني: الطاقة الشمسية 71
2-2-1 المطلب الأول: الطاقة الكهربائية 71
2-2-2 المطلب الثاني: الطاقة الكهربائية وتحديات البيئة 72
2-2-3 المطلب الثالث: الطاقة المتجددة 72

2-2-4 المطلب الرابع: أهمية الطاقة المتجددة 73
2-2-5 المطلب الخامس: الطاقة الشمسية 74
2-2-6 المطلب السادس: أنظمة الطاقة الشمسية 75
2-2-7 المطلب السابع: الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية 76
2-2-8 المطلب الثامن: اقتصاد الطاقة الشمسية 78
2-2-9 المطلب التاسع: أنظمة احتساب الطاقة الشمسية للمحطات المربوطة مع الشبكة 79
2-2-10 المطلب العاشر: إدارة نظام الطاقة في فلسطين 81
2-3 المبحث الثالث: التنمية المستدامة 86
2-3-1 المطلب الأول: التنمية المستدامة وأهميتها 86
2-3-2 المطلب الثاني: التنمية والتنمية المستدامة 86
2-3-3 المطلب الثالث: تعريف التنمية المستدامة: Sustainable Development 86
2-3-4 المطلب الرابع: أهمية التنمية المستدامة 88
2-3-5 المطلب الخامس: أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة المتجددة 88
2-3-6 المطلب السادس: جوانب التنمية المستدامة 89
2-3-7 المطلب السابع: مقومات استمرارية عملية التنمية المستدامة 91
2-3-8 المطلب الثامن: التنمية المستدامة والطاقة 91
2-3-9 المطلب التاسع: الارتباط بين الطاقة ومقومات التنمية المستدامة 92
2-3-10 المطلب العاشر: الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة 93
2-3-11 المطلب الحادي عشر: الاقتصاد المحلي والتنمية 93
2-3-12 المطلب الثاني عشر: التنمية المحلية المستدامة 94
2-3-13 المطلب الثالث عشر: التنمية على الصعيد السياسي الفلسطيني 94
2-3-14 المطلب الرابع عشر: التنمية المستدامة في فلسطين 95
2-3-15 المطلب الخامس عشر: الطاقة المستدامة في فلسطين 97
2-3-16 المطلب السادس عشر: أثر الاحتلال والاستيطان على التنمية المستدامة 97
2-3-17 المطلب السابع عشر: القرارات والقوانين المتعلقة بالطاقة المتجددة في فلسطين 99

2-3-18 المطلب الثامن عشر: المشاريع الاستثمارية والتنموية 100
2-4 الخلاصة 104
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة 105
3-1 أسئلة الدراسة 105
3-2 فرضيات الدراسة 105
3-3 أهداف الدراسة 106
3-4 أهمية الدراسة 107
3-5 المنهجية 109
3-6 مجتمع الدراسة 110
3-7 أدوات جمع البيانات، والعينات 111
3-7-1 الاستبانات 111
3-7-2 المقابلات 116
3-8 حدود الدراسة 123
3-9 الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء جمع البيانات: 123
3-10 مصطلحات الدراسة 124
3-10-1 المصطلحات الاصطلاحية 124
3-10-2 المصطلحات الإجرائية 128
3-11 نموذج متغيرات الدراسة 128
3-12 المبحث الأول: الدراسة التطبيقية 129
3-12-1 مصادر المعلومات 129
3-12-2 إعداد الاستبانة 130
3-12-3 مجتمع الدراسة وعرض خصائص العينة 130
3-12-4 محاور الدراسة 135
3-12-5 تصحيح الاداة 135
3-13 المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبانات 145

3-14 المبحث الثالث: تحليل نتائج المقابلات 168
3-14-1 المحور الأول: واقع قطاع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية على المستوى المحلي. .. 169
3-14-2 المحور الثاني: مدى دعم الهيئات المحلية لمشاريع الطاقة الشمسية 179
3-14-3 المحور الثالث: مدى تعزيز مشاريع الطاقة الشمسية للتنمية المحلية المستدامة. 189
3-14-4 المحور الرابع: التحديات التي تواجه الهيئات المحلية في دعمها لمشاريع الطاقة الشمسية
..... 195
الفصل الرابع: مخرجات الدراسة..... 212
4-2 مقياس مقومات الهيئات المحلية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية..... 212
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات 216
5-1 نتائج الدراسة 216
5-2 التوصيات 217
الخاتمة والمقترحات 220
6-1 الخاتمة 220
6-2 دراسات مقترحة بالاعتماد على هذه الدراسة 224
6-3 مقترحات 225
قائمة المراجع والملاحق..... 228
7-1 المراجع 228
7-1-1 المراجع العربية 228
7-1-2 المراجع الأجنبية..... 241
7-1-3 المقابلات 243
7-2 الملاحق 247
7-2-1 الملحق (1) أسئلة الاستبانات..... 247
7-2-2 الملحق (2) أسئلة المقابلات..... 254

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-1 الملخص

مازالت الهيئات المحلية في فلسطين تتطلع للنهوض بالمجتمع المحلي بعد أحقاب من الوصاية والاستعمار أدت إلى وضع واهن للهيئات المحلية بسبب القوانين وممارسات الحكومات التركية والبريطانية والأردنية وتلتها القوانين والسيطرة الاحتلالية الإسرائيلية التي تخدم غير مصالح المجتمع الفلسطيني حتى مع وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي جعل الهيئات المحلية لا تزال تحت وطأة التهميش وعرقلة التنمية. فيقع على عاتق المجلس المحلي العديد من المسؤوليات والمهام أهمها المحاولات الجادة للتنمية المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولأن الطاقة الكهربائية هي المحرك الأساسي لجميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية سواء للسكن أو العمل أو الصحة أو التعليم أو لأي مشروع اقتصادي استثماري تم التوجه لدراسة الطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، وكان لابد من دراسة واقع الطاقة الشمسية في فلسطين والعوامل التي تدفع وتمكن الهيئات المحلية من إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية كرافعة للتنمية المستدامة، وكان من مخرجات الدراسة اقتراح مقياس لقدرة الهيئات المحلية على إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية.

تم التوجه للهيئات المحلية لدراسة الدور المنوط بهم لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وصولا لشركات توزيع الكهرباء كبديل متخصص لتوزيع الطاقة الكهربائية عن البلدية، لدراسة مدى انتشار مشاريع الطاقة الشمسية ومدى تقبل الحلول التكنولوجية كأدوات معاصرة لحل المشكلات والاستفادة منها.

وكان لابد أيضا من دراسة مدى الربط لدى الهيئات المحلية بين إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية وتعزيز التنمية المحلية المستدامة، وأهمية تغيير الفكر السائد عن مشاريع الطاقة الشمسية بأنها مشاريع استثمارية تهم أصحابها فقط وأنه يتوجب على الهيئات المحلية احتضان هذه المشاريع وتبنيها لما لها من بعد تنموي مستدام يعود على البلدية والمواطنين بالنفع والاستدامة.

اعتمدت الدراسة المنهج الكمي والكيفي المختلط، بأسلوب وصفي وتحليلي، من خلال وصف اهتمام وقدرة وإمكانيات الهيئات المحلية على إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية كرافعة للتنمية المستدامة والاقتصاد المحلي. تم وصف واقع قطاع الطاقة المتجددة، من خلال زيارات ميدانية لمشاريع الطاقة الشمسية الموجودة في بعض المدن والقرى، التي باتت تعتمد جزئيا على مصادر الطاقة المتجددة، ومشاهدة مساهمات هذه المشاريع في تخفيض أسعار الطاقة ومدى استفادة المجتمع المحلي والهيئة المحلية من هذا المشروع، وأثر ذلك على التنمية المحلية المستدامة، على أرض الواقع.

تشكلت عينة الدراسة من الهيئات المحلية وشركات توزيع الكهرباء وشركات رائدة قامت بإنشاء محطات الطاقة الشمسية في مختلف أقاليم الضفة الغربية الشمالية والوسطى والجنوبية بالإضافة إلى المؤسسات التي تعنى بالهيئات المحلية والطاقة الشمسية والتنمية المستدامة بهدف دراسة تحقيق الانفكاك من سيطرة الاقتصاد الإسرائيلي الاحتلالي.

خلصت الدراسة إلى تبيان عوامل انتشار الطاقة الشمسية بالاستناد الى دور الهيئات المحلية بهدف التنمية المستدامة، وأظهرت الدراسة أسباب عدم انتشار مشاريع الطاقة الشمسية وأهمها ضعف إدارة الهيئات المحلية وضبابية التنظيم الإداري، ونقص الأراضي وغياب الشبكة الكهربائية الموحدة والشبكات الرابطة بسبب الاستيطان ومناطق (C) الذي يؤدي أيضا إلى غلاء الأراضي والعزوف عن استغلالها لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية.

Abstract

The local authorities in Palestine are still looking forward to the advancement of the local community after periods of guardianship and colonialism that led to a weak position for the local authorities due to the Turkish, British and Jordanian laws and practices, and finally the Israeli occupier laws and control that serve other than the interests of the Palestinian community, which made them still under the weight of marginalization and obstruction of development Even in the presence of the Palestinian National Authority. The local council bears many responsibilities and tasks, the first of which is the serious attempts of sustainable development in its economic, social and environmental aspects.

And because electric energy is the main engine for all aspects of social life, whether for housing, work, health, education or any economic investment project, the study was directed to renewable energy, especially solar energy, and it was necessary to study the reality of solar energy in Palestine and the factors that drive and enable local authorities to establish projects Solar energy as a lever for sustainable development, and one of the outputs of the study was to propose a measure of the ability of local authorities to establish solar energy projects.

The local authorities were directed to study the role assigned to them to achieve sustainable local development, to reach the electricity distribution companies, as a modern alternative to distributing electrical energy from the municipality, to study the extent of the spread of solar energy projects and the extent to which technological solutions are accepted as contemporary tools for solving problems and benefiting from them.

It was also necessary to study the extent of the linkage of local authorities between the establishment of solar energy projects and the promotion of sustainable local development, and the importance of changing the prevailing thought about solar energy projects as investment projects of interest to their owners only, and that local authorities should embrace and adopt

these projects because of their sustainable development dimension. The municipality and citizens should benefit and sustain.

The study adopted the quantitative and qualitative approach, in a descriptive and analytical manner, by describing the interest, ability and capabilities of local authorities; On the establishment of solar energy projects as a lever for sustainable development and the local economy.

The study sample consisted of local authorities, electricity distribution companies, and leading companies that established solar energy plants in the various regions of the northern, central and southern West Bank, in addition to institutions concerned with local authorities, renewable energy and sustainable development, with the aim of studying the achievement of disengaging from the control of the Israeli economy.

The study concluded by clarifying the factors of the spread of solar energy based on the role of local authorities in the aim of sustainable development, and the study showed the reasons for the non-proliferation of renewable energy projects, especially solar energy projects, the most important of which is the weak management of local authorities and the ambiguity of administrative organization, and the absence of the unified electric network and interconnecting networks due to settlement and areas (C), which leads Also to the high cost of land and the reluctance to use it for the establishment of solar energy projects.

2-1 المقدمة

يتطلع القائمون على المجتمع المحلي إلى الازدهار والوفرة والتقدم ورفاهية أفراد المجتمع المحلي، ولتحقيق ذلك لابد من إدارة حكيمة تقود المجتمع المحلي نحو التنمية المحلية والمستدامة، وينبغي أن تكون إدارة المجتمع المحلي على قدر عال من المسؤولية والحاكمية الرشيدة لتحقيق ذلك بشفافية وعدالة، وبالحفاظ على مقدرات المجتمع المحلي، بما يحقق ركائز مفهوم الحوكمة، مع الأخذ بالاعتبار حقوق الأجيال القادمة.

ولتحقيق هذه الطموحات توكل الحكومات قضايا المجتمعات المحلية المتعلقة بالحياة اليومية، إلى الهيئات المحلية ضمن تنظيم إداري يضمن تمثيل الحكومة المركزية وحرية التعامل من دون انحراف عن الصف الوطني والجنوح الى الاستقلالية أو التزمت بالقرارات الفردية والتوجهات الأحادية البعيدة عن سياسة الدولة المتعلقة بالتنظيم والتخطيط والتنمية ضمن قواعد الحوكمة الرشيدة.

تنوب الهيئات المحلية عن الحكومة المركزية، وتمثل المجتمع المحلي، ويتمثل دورها في خلق التوازن بين الامتثال لقوانين وتعليمات الحكومة بكل مكوناتها التشريعية والتنفيذية والقضائية من جهة، ومحاولة إنصاف المجتمع المحلي والحصول على نصيبه من مقدرات الدولة واهتمامها ودعمها من جهة أخرى. ومن أهم الأدوار المنوطة بالهيئات المحلية؛ دعم وتشجيع وقيادة التنمية المحلية المستدامة. ولتحقيق ذلك فهي بحاجة لإنشاء المشاريع الحيوية التي تقود إلى التنمية وتساهم في استدامتها، للوصول إلى حل مشاكل المجتمع المحلي وتوفير الإمكانيات، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والتشارك معه، سواء من خارج الهيئة المحلية أو من داخلها، مع الحفاظ على الموارد الحالية لخدمة الأجيال القادمة، من خلال توفير الدعم المعنوي عن طريق تسهيل الإجراءات وتطويع الأنظمة، والدعم المادي

من خلال استقطاب دعم مشاريع التطوير، التي يتم منحها للمدن والقرى من الحكومة ومن الجهات الداعمة.

ومن أهم المشاريع التي يمكن أن تستثمر بها الهيئات المحلية وتدعمها هي مشاريع الطاقة الشمسية، التي تغذي المنازل والمنشآت الصناعية بكافة قطاعاتها بالطاقة الكهربائية، ويضاف إليها حديثا وسائل النقل الكهربائية. إن الاعتماد على إنتاج الطاقة بأسعار رخيصة، يقلص التكاليف التشغيلية لأي مشروع تنموي أو استثماري في المدينة أو القرية، كما أنه في مرحلة متقدمة قد تدر مشاريع الطاقة الشمسية دخلا جيدا للهيئة المحلية والمجتمع المحلي، كما أن خصوصية اعتماد إنتاج الطاقة الكهربائية من الشمس، كمصدر طبيعي نظيف يحقق التنمية المستدامة، لأنه يحقق الحفاظ على الموارد الاقتصادية والبيئية، علاوة على أن لفلسطين خصوصية تجعلها من أكثر الدول التي تواجه تحديات خاصة بتوريد الكهرباء بحكم وقوعها تحت الاحتلال الذي يسيطر على مواردها وحرية منافذها. ونحاول في هذا البحث تسليط الضوء على دور مشاريع الطاقة الشمسية، كخيار في تلبية متطلبات التنمية المستدامة في فلسطين.

إن مساهمة الهيئات المحلية، تعتبر محورا أساسيا في تحقيق هذه التوجهات، ودراسة إن كانت الهيئات المحلية تعمل بجهود كافية وضمن عناصر الحوكمة الرشيدة لتؤثر إيجابيا على نمو قطاع الطاقة المتجددة، كرافعة للتنمية المحلية المستدامة، مستغلة المناطق الجغرافية التابعة لها، ومستفيدة من قدرتها على توجيه الرأي العام للمجتمع المحلي، وهل قامت بتطوير الإجراءات والأنظمة والقوانين الكفيلة بتشجيع ودعم المجتمع المحلي، على إقامة هذه المشاريع في المدينة أو البلدة، وهل قامت بدورها في خلق البيئة الاستثمارية الجاذبة، لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار داخل أراضيها، وهل أدرجت مشاريع الطاقة المتجددة، ضمن الخطط التنموية والاستراتيجية التي ترسمها بالإجماع والتوافق مع المجتمع المحلي، وما مدى جديتها في تطبيقها.

ومن الضرورة بمكان بحث مدى قابلية الهيئة المحلية لإنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية، كمؤشر يعتمد بشكل أساسي على مقومات وآثار التنمية المحلية المستدامة، وكيف أنه من الهام أن يكون هنالك مقياسا لهذه المؤشرات يعتمد عليه تقييم الهيئات المحلية من قبل الجهات المختصة والداعمة والمانحة.

أخيرا فإن قياس قدرة الهيئات المحلية على إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية يعتبر مجالا بحثيا هاما وعاملا أساسيا في دراسة دورها وتفاعلها، ومدى قدرتها وقيادتها في دعم أو تقويض تطوير هذا القطاع، وما يؤثر ذلك على تحقيق أو تأخير عجلة التنمية المحلية واستدامتها، مع إبراز مدى قدرة مشاريع الطاقة الشمسية في إيجاد بدائل للطاقة أقل كلفة وأكثر كفاءة.

ونظرا لندرة الدراسات التي تتناول دور وتوجهات الهيئات المحلية والسياسات الحكومية، وعلاقتها بإنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية، وتأثير ذلك على التنمية المحلية المستدامة ضمن الأطر القانونية والإجرائية والإدارية، تبحث الدراسة تمكين الهيئات المحلية من خلق فرص تنموية، لمواجهة التحديات التي تعيق تطوير قطاع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية على المستوى المحلي، كما وتبحث في إنشاء مقياس ذو تدرجات رقمية، لقياس قدرة الهيئات المحلية على القيام بهذه المشاريع ومدى مساهمتها في رفع مؤشرات التنمية المحلية المستدامة وتحقيق أهدافها.

1-3 مشكلة الدراسة

الهيئات المحلية في فلسطين تعاني من نقص الكهرباء وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر وهي تعد من أبرز مشاكل قطاع الكهرباء وتشكل تحديا أمام الهيئات المحلية سواء الهيئات المحلية المسؤولة عن قطاع الكهرباء أو الهيئات المحلية المعتمدة على شركات توزيع الكهرباء حيث قال رئيس سلطة الطاقة ظافر ملحم، "إن سلطة الطاقة، بتوجيهات من الحكومة، تعمل لوضع حد لانقطاع الكهرباء في

طولكرم نتيجة الطلب الكبير على الكهرباء بسبب ارتفاع الحرارة والرطوبة" (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا، 2021)

كل ذلك يؤثر على إمكانيات الهيئات المحلية في رفع التنمية الاقتصادية التي تعتمد على الطاقة كركن أساسي للتشغيل والاستدامة وبالتالي على مؤشرات التنمية المستدامة في القرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية ويضيع فرص الاستثمار وويربك حياة المجتمع المحلي ويرفع معدلات الفقر والبطالة ويؤدي إلى تدني مستويات الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الهيئات المحلية وما يتبعه من زيادة في تهميش الفئات المجتمعية التي هي في أشد الحاجة للمساعدة والتمكين، كالنساء والأطفال والأفراد ذوي الهمم، كما ويؤثر على الهدر في البيئة. "ويرى مدير عام الغرفة التجارية في جنين محمد كميل وجود العديد من العوامل التي ما زالت تعيق التنمية الاقتصادية، وأهمها يتمثل بالمخطط المكاني للمدينة وافتقارها لمساحات قابلة للاستخدام الصناعي، إضافة لعدم توفر القدرات الكهربائية لإنشاء مصانع، وعدم توفر بنية تحتية مؤهلة. كما أن موزعي الكهرباء مثل كهرباء الشمال والبلديات غير قادرين على منح القدرة الكهربائية للمنشآت الصناعية في جنين، وهذا يعني وجود مشكلة تواجه فتح أي مصنع جديد، إضافة لإيقاف أي عملية تطوير لأي مصنع آخر، وهذا يؤدي لازدياد حجم البطالة وضعف فرص التشغيل" (صفا، 2021)

يقول رئيس سلطة الطاقة ظافر ملحم لـــ"وفا": يمثل وقوع فلسطين على بعد 30 درجة شمال خط الاستواء أهمية في منحها فرصة لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسة، حيث يسقط على كل متر مربع فيها ما يقدر بثلاثة آلاف كيلووات/ساعة، وتتمتع بما يزيد عن 300 يوم مشمس في السنة (جريدة الأيام، 2017) ، هذا يعني أن أمام الهيئات المحلية في الضفة الغربية فرصة ثمينة لابد أن تستغلها

لزيادة مواردها من الطاقة الكهربائية من خلال الاستفادة من مشاريع الطاقة الشمسية في سبيل الاكتفاء الذاتي من الكهرباء وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

ولكن هنالك معيقات مختلفة تقف أمام الهيئات المحلية في سبيل انتشار مشاريع الطاقة الشمسية والاستفادة منها ومن أهمها معيقات تشريعية تتعلق بالقوانين المنظمة لقطاع الطاقة الشمسية والحكم المحلي. "الطاقة المتجددة لا تتعدى نسبتها (0.5%) في فلسطين، ويعزو مراقبون محدودية مشاريع الطاقة المتجدد في فلسطين إلى غياب البيئة التشريعية والسياسات المحفزة للاستثمار الخاص في هذه المشاريع ويقول حسن ابو لبده رئيس اتحاد صناعات الطاقة المتجددة أن السلطة الوطنية عندما قررت تنظيم هذا القطاع أصدرت قانونا "يخلو عمليا" من الحوافز ويعزز سيطرة القطاع العام على إدارة هذا القطاع. (الرنتيسي، 2016) فالقوانين والحوافز التي أقرتها التشريعات لا تكفي لتشجيع استغلال الطاقة الشمسية للاستثمار أو تغطية استهلاك الكهرباء بالرغم من الترويج الحكومي لاستغلال الطاقة الشمسية واستهداف أجندة السياسات الوطنية 2017–2022، إلى تحقيق التنمية المستدامة في محورها الثالث، الذي يشتمل على الأولوية الوطنية السادسة، وهي تحقيق الاستقلال الاقتصادي. (أجندة السياسات الوطنية 2017–2022، 2016)

وهنالك معيقات سياسية ومكانية تتعلق باحتلال الأراضي الفلسطينية، وبالتالي ارتفاع أثمان الأراضي المتبقية. فاقتطاع مساحات شاسعة من أراضي المدن والقرى الفلسطينية لصالح الاستيطان وقطع التواصل الجغرافي لأراضي الضفة الغربية بسبب ما يعرف بمناطق (C) التي فرضت كمناطق تحت السيطرة الإسرائيلية حسب اتفاقيات أوسلو يقوض مساعي الهيئات المحلية على إقامة مشاريع الطاقة الشمسية، التي تتأثر بنقص الأراضي الصالحة لإنشائها وعدم التمكن من نقل الكهرباء بين المدن والقرى الفلسطينية بسبب قطع التواصل الجغرافي، حيث "تمتد منطقة (C) على قرابة 60% من أراضي

الضفة وتوجد في هذه المنطقة كل المستوطنات الإسرائيلية. أبقتها إسرائيل تحت سيطرتها وتهدف لخدمة تطوير المستوطنات والتدريبات العسكرية والمصالح الاقتصادية وتمنع تماماً البناء والتطوير الفلسطيني في المنطقة وتتجاهل احتياجات السكان وبالمقابل تشجع إسرائيل توسّع المستوطنات وتطويرها". (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 2017) وبالرغم من تدشين بعض محطات الطاقة الشمسية، إلا أن نسبة إنتاج الطاقة الكهربائية من خلال مشاريع الطاقة الشمسية لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب والذي يمكن أن يحقق جزءا من الأمن الطاقي للمدن والقرى في الضفة الغربية، بهدف تحقيق الانفكاك من سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع الطاقة، وإنعاش الاقتصاد المحلي في المدن والقرى الفلسطينية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة. وهنالك المعيقات المادية والاقتصادية نظرا لارتفاع تكاليف إنشاء أنظمة الطاقة الشمسية عالميا، خاصة وأنها صناعة حديثة، ما زالت تكلف صانعيها تكاليف تطويرها عدا عن معيقات تتعلق بالتنظيم الإداري للهيئات المحلية وإدارة الهيئات المحلية.

كان ذلك دافعا لدراسة أسباب تأخر الهيئات المحلية في الضفة الغربية عن اللحاق بركب التطور في مشاريع الطاقة المتجددة سواء على مستوى عدد المشاريع والطاقة المنتجة منها، أو على المستوى التنظيمي القانوني. ونتساءل عما تقدمه الهيئات المحلية وما يجب ان تقدمه لتحديد وتفعيل دورها في نشر مشاريع الطاقة الشمسية في المدن والقرى الفلسطينية بهدف تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمحاورها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأي الهيئات المحلية التي تمتلك القدرات والمتطلبات اللازمة للتمكن من إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية، وكان ذلك تدافعا لدراسة المكاسب والفرص التنموية الضائعة جراء تأخر الهيئات المحلية عن استغلال مشاريع الطاقة الشمسية في إنتاج الكهرباء، وما هي التحديات التي تواجهها، وما هو دورها في تطوير هذه المشاريع، في سياق دعمها لباقي المشاريع التنموية والاستثمارية، التي يتم إنشاؤها على أرضها، وما يمكن أن تحققه في رفع مؤشرات التنمية

المحلية المستدامة ورأب قصورها، والسعي لازدهار المجتمع المحلي، كنتيجة لدعم هذه المشاريع. وبناء على ماسبق أثير تساؤل الباحث حول دراسة دور الهيئات المحلية في نشر وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية لتحقيق وتعزيز التنمية المحلية المستدامة التي سيستفيد منها المجتمع المحلي اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

1-4 أسئلة الدراسة

السؤال الأساسي للدراسة

- **ما دور الهيئات المحلية الفلسطينية، في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية، لتحقيق التنمية المحلية المستدامة ؟**

الأسئلة الفرعية للدراسة

1. ما واقع قطاع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية على المستوى المحلي؟
2. ما مدى دعم الهيئات المحلية، لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية؟
3. كيف تساهم مشاريع الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟
4. ما هي التحديات التي تواجه الهيئات المحلية الفلسطينية، في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية؟

1-5 المراجعة النقدية للدراسات السابقة

1-5-1 الدراسات المتعلقة بالهيئات المحلية – التنظيم الإداري والحوكمة

في تقرير أعدته الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن تناول باسم بشناق "التنظيم الإداري للمحافظات في فلسطين" قارن نظام الحكم والتنظيم الإداري في فلسطين بمثيلتها في الأردن ومصر وبعض الدول الأجنبية وبحث استقلال الهيئات اللامركزية عن السلطة المركزية،

وحسب المشرع الفرنسي من اختصاصات المحافظة الرقابة والإشراف على الأنشطة البلدية والتخطيط العمراني، أما القانون المصري يتم تعيين المحافظ من قبل السلطة المركزية إضافة إلـــى المجلـــس التنفيذي الذي يتكون من رؤساء المراكز والمدن والأحياء والقرى، وفي النظام الأردني يشرف المحافظ على كافة الخدمات التي توفرها المجالس المحلية، أما في النظام الفلسطيني وفي الحقبة الأردنية قُسمت الضفة الغربية إلى 3 محافظات وكان الهدف من وراء هذه التقسيمات بسط سلطة الدولة المركزية من خلال الصلاحيات الأمنية والإدارية وفي الحقبة الإسرائيلية قـــام الاحتلال الإسرائيلي بتخويل كافة الصلاحيات إلى رئيس الإدارة المدنية عام 1981 وقسم الاحتلال الإسرائيلي الضفة الغربية إلى سبع مناطق إدارية وعـــسكرية وفي عهد السلطة الوطنية الفلسطينية لم ينص القانون الأساسي الفلسطيني لعـــام 2002 علـــى إحـــداث التقسيمات الإدارية وقد أبقت الـــسلطة الوطنية الفلسطينية عند قدومها على التشريعات السارية ما قبل عـــام 1967 ومن مهام المحافظة تلقي شكاوي المواطنين وحلها مع البلديات والفصل في نزاعـــات وقـــضايا المـــواطنين والموافقة على إخراجات القيد ومتابعة ورصد الانتهاكات الإسرائيلية وترخيص المصاعد الكهربائية وغيرها. وخلص التقرير إلى أن وهنـــاك غيـــاب تشريع فلسطيني واضح ومتكامل يوضح التقسيمات الإدارية وأوصت الدراسة إلى ضرورة إصدار تشريع يوضح التقسيمات الإدارية في فلـــسطين، ومن الضروري أن تكون تبعية المحافظ إلى رئيس الوزراء وليس إلى وزارة الداخلية. (الهيئـــــــة الفلسطينيـــة المستقلة لحقوق المواطن، 2003)

يتضح من خلال العرض السابق أن فرنسا تقوم بتفويض المحافظين للرقابة على الهيئات المحلية والقيام بدور التخطيط العمراني وفي مصر يتكون المجلـــس التنفيذي للمحافظة من رؤساء المراكز والمدن والأحياء والقرى أي أن المحافظة لديها مندوبين عن الهيئات الحلية تنقل إليهم تعليماتها بشكل مباشر حسب الأنظمة والتسلسل الإداري حسب القانون

وفي الأردن فإن المحافظ يشرف على الخدمات المقدمة من قبل الهيئات المحلية حسب نصوص القانون أما في فلسطين التي مرت بعدة مراحل تاريخية تشكلت بها المحافظات بطريقة لم تخدم أهداف التنظيم الإداري المتسلسل إداريا بل كانت أهداف التقسيم سياسية أمنية كرست المركزية لتخدم مصالح القائمين على الحكم فقد اعتمد الحكم الأردني المركزية العالية والحكم الأمني واعتمد النظام الإسرائيلي بسط نفوذه الأمني المطلق على المحافظات الفلسطينية من دون اكتراث لإدارة خدمات المجتمع المحلي ومع قدوم السلطة الفلسطينية لم تقم بدورها بتحسين هذا النظام بل أتبعت المحافظات لوزارة الداخلية لتقوم بدور أمني وعينت المحافظ ليقوم بدور سياسي بعيدا عن إدارة الهيئات المحلية والاهتمام بتقديم الخدمات للمجتمع المحلي ومهامه الحالية لا ترقى لمستوى التنظيم الإداري كفض النزاعات وترخيص المصاعد وغيرها، وبالتالي يخدم هذا التقرير تنظيم المحافظين أكثر مما يخدم تنظيم العلاقة بين المحافظة والهيئات المحلية بالرغم من أنه ذكر تفاصيل القوانين المنظمة ولكنه لم يخرج بتوصيات تفصيلية عن العلاقة مع الهيئات المحلية ويرى الباحث أنه من الضروري التوصية بالمشاركة في التخطيط الحضري داخل وبين المدن والقرى وبين حدودها الخارجية الرابطة مع باقي المحافظات بالإضافة إلى فض النزاعات بين الهيئات المحلية وأخيرا مراقبة تقديمها للخدمات ودعمها عند الحاجة وتوفير التمويل اللازم لإقامة مشاريعها التطويرية.

تناول عبد الرحمن خليفي ضمن مداخلته في مقالة بعنوان "قوانين الإدارة المحلية الجديدة ومؤشرات الحوكمة في الجزائر، ومحور المشاركة: المواطنة والحوكمة" سياسة الحوكمة وإصلاح الإدارة العامة"، حيث تحدثت المداخلة عن تقييم مدى تجاوب السلطة في الجزائر باعتماد أساليب إدارية

شفافة ومرنة، وإعطاء قيمة للإدارة المحلية بما يحقق المشاركة الشعبية الفعلية في تسيير الشؤون المحلية، وحللت محددات الحوكمة ومؤشراتها، وأوصت بسن نصوص قانونية وتنظيمية تكرس الاستقلال المالي والإداري للإدارات المحلية، وتدعيمها بوسائل مادية كفيلة بتحقيق تنمية محلية (خليفي، 2014)

ربطت هذه المداخلة بين حوكمة الهيئات المحلية والعامل الإنساني الأخلاقي وتطبيق الإدارة الرشيدة بشفافية وحكمة ومرونة وتحقيق المشاركة المجتمعية للوصول للتنمية وتحقيق مؤشراتها، ولكن الكاتب أغفل حقيقة مخرجات الانتخابات التي تفرز أعضاء الهيئة المحلية ولم يتحدث عن كيفية تفاعل الأعضاء المنتخبين والقائمين على مصالح المجتمع المحلي مع هذه القوانين من دون التأثر بمصالح العشيرة والعائلة والتنظيم والانتماءات المختلفة.

في أطروحة الدكتوراة بعنوان، تقييم الحوكمة الجيدة وتقديم الخدمات في المستويات دون القومية في ناميبيا: حالة منطقة أوشانا، للباحث تهافني هالاو. An Evaluation of Good Governance and Service Delivery at Sub-National Levels in Namibia: The Case of the Oshana Region ، تناولت الدراسة مفهوم وعلم وممارسة الإدارة العامة والحوكمة وتقديم الخدمات واستجابة المؤسسات الحكومية لاحتياجات الناس، وتطوير التنمية، بعيدا عن السياسة وصراعاتها، وتغيير مسؤولية الدولة للتكيف مع توسع القطاع الخاص وتنميته لتغطية زيادة مطالب واحتياجات الفئات المحرومة في المجتمع، وذكرت الدراسة أن ناميبيا، ملتزمة الآن بمبادئ الديمقراطية وتطبيق الحكم الرشيد، ولتحقيق ذلك كان لابد من الالتزام بدستور الدولة، كما قدمت نموذجا دافعا لحوكمة المؤسسات والحكومات من خلال المنظمة الدولية ميرسي كوربس، من خلال تكريس مفاهيم تقاسم السلطة وتجنب الاستبداد بالحكم، والطريقة التعسفية للإدارة. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تطبيق اللامركزية لتحقيق

التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ناميبيا، ومن توصيات الدراسة الالتزام بالمبادئ الديمقراطية لتعزيز ممارسات الحكم الرشيد، ومعالجة القضايا المجتمعية وتعزيز سيادة القانون والمساءلة والشفافية، وأن على حكومة جمهورية ناميبيا تطوير عمليات رصد وتقييم الحوكمة (Helao,2015).

احتوت الدراسة التأكيد على المفاهيم الأساسية للحوكمة لتحقيق التنمية والوصول الى تقديم الخدمات بشكل عادل للشعب خاصة في الدولة الأفريقية التي تعتبر من الدول النامية، من خلال الاهتمام بتطبيق اللامركزية والمساءلة والشفافية وتطبيق الديمقراطية، وبداية الالتزام بدستور الدولة، كأساس لتحقيق الحوكمة وقياسها وبالتالي تحقيق أهداف المجتمع المحلي والدولة.

1-5-2 الدراسات المتعلقة بالهيئات المحلية والشراكة مع القطاع الخاص

في رسالة الماجستير التي أعدها الباحث بلال مرعي، والمتعلقة بالشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص، ودورها في تنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين، والتي تعزى الاهتمام بتطوير مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص إلى نقص الاستثمارات الهادفة إلى التنمية، بالإضافة إلى الضغوط على الميزانيات الحكومية، لما يتطلبه ذلك من حشد لإمكانيات المجتمع المحلي وموارده وخبراته. من ناحية أخرى لابد للحكومة من توفير الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتشجيع المؤسسات على الاستثمار وإيجاد القوانين والأنظمة الفاعلة لتطبيق مشاريع الشراكة، وقالت الدراسة أن ممارسات الاحتلال وغياب الثقة بين القطاعين العام والخاص، هي عوامل تعيق إنجاح الشراكة. وأهم ما خلصت إليه الدراسة هو أن مشاريع الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص أسهمت في تحقيق الأهداف التنموية والربحية والتجارية للهيئات المحلية، وكذلك عملت على زيادة درجة جودة وكفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين

وشعورهم بالرضا، وأخيرا دعت الدراسة إلى إطلاق حوافز وإعفاءات ضريبية لصالح تنفيذ مشاريع حيوية وذات أولوية تنموية خاصة في المناطق المسماة (ج) (مرعي، 2017)

تهتم هذه الدراسة بتوضيح أهمية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وأهمية المبادرات التي يمكن ان تفلح في رفع أداء البلديات في تقديم خدماتها مقابل مكاسب مالية للهيئة المحلية وللمستثمر، ونرى هنا ضرورة قيام الهيئات المحلية بالاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة التي تضيف إلى هذه المعادلة طاقة مجانية، تخفض من تكاليف التشغيل وبالتالي زيادة العوائد، ولكن لم تأت الدراسة بأي اقتراحات جديدة للأنظمة والتسهيلات، أو أي تعديل للقوانين التي يمكن أن تساهم في دعم الشراكة، ولم تأت بأي اقتراحات لتقليص معيقات الاستقرار السياسي أو الاقتصادي التي يجب أن توفرها الحكومة كما لم يتم التطرق إلى كيفية خلق الثقة بين القطاعين.

1-5-3 الدراسات المتعلقة بالهيئات المحلية والمشاريع الاستثمارية

يذكر عمرة هادي ووهيبة جقبوب في دراستهما حول دور الهيئات المحلية في تنشيط الاستثمار المحلي في الجزائر، أن استثمار البلديات وكيفية إدارة هذا الإستثمار يخفف من الاعتماد على الموازنات المقرة من الحكومة، وتخلصها من العجز المسجل في موازناتها السنوية، حيث أن هنالك عدة أدوات استثمارية متاحة للبلدية، كالاستثمار بالمشاريع الاقتصادية من خلال تشجيع كل مبادرة لتطوير النشاط الاقتصادي، وتنمية المجتمع وذلك عن طريق إنشاء المشاريع والبحث عن النشاط الاقتصادي والسياحي في الأرياف، وإنشاء مؤسسات عامة اقتصادية في الصناعة التقليدية والحديثة، لتحقيق التنمية المحلية. وأوصت الدراسة بانتهاج نظام للحوافز لتشجيع الهيئات المحلية على الاستثمار، وخلق قاعدة بيانات، وإشراك المواطنين في القرارات المحلية، وتشخيص أسباب العجز عن استقطاب الاستثمارات، بالإضافة

إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل في الهيئات المحلية عن طريق منحها الاستقلالية المالية من قبل الحكومة. (هادي وجقبوب، 2018).

في ورقة بحث للدكتور ابراهيم جواد آل يوسف والدكتور محمد مهدي حسين، عن المدن الذكية المستدامة، حاولت الربط بين مفهومي المدينة المستدامة والمدينة الذكية من خلال توضيح ما يعرف عن المفهومين ثم ابتكار مصطلح المدينة الذكية المستدامة، وأن المدينة الذكية هي المدينة المستدامة، ويفترض البحث أن نموذج المدينة الذكية بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والبيئية يتكامل مع المدينة الذكية في نوعية الحياة والنمو الذكي والتحضر الذكي بالاستناد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ممثلة الأنظمة الحضرية التعاونية وتشمل قطاعات الخدمات الحكومية والنقل وإدارة الطاقة وتطوير تطبيقات المدن الذكية بهدف إدارة الاستجابات بالزمن الحقيقي للتحديات (آل يوسف ومهدي، 2019)

ونرى من هذه الدراسة الجمع بين نوعين من المدن، أحدهما يوفر الطاقات ويرشّد استخدامها والآخر الذكي يوفر الكفاءة والاتصال السريع لسرعة الاستجابة للمتغيرات باتجاه الأفضل حضاريا، وبالرغم من العلاقة العكسية الدائمة بين الترشيد ورفع الكفاءة حيث لا يمكننا المضي باستخدام الموارد بالطريقة التقليدية للوصول للكفاءة الأفضل إذا حاولنا ترشيد الاستخدام، إلا أن الذكاء باستخدام الموارد وإدارتها والمحافظة عليها للأجيال اللاحقة يعتبر ابتكارا من ابتكارات الحضارة، وهذا لا يستلزم كفاءة الاستخدام بل كفاءة إدارة الاستخدام بالشكل الذي يضمن الحد الأدنى من تلبية الاحتياج مع الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الموارد للأجيال القادمة. ويتضح لنا اتجاهين هما الترشيد والإدارة الكفؤة للاستهلاك، وهما السبب الرئيسي لابتكار الطاقة المتجددة ويضاف إليها الذكاء التكنولوجي في ترشيد استهلاك الطاقة مقابل رفع مشاريع الطاقة المتجددة حيث

مازال العالم في منافسة محتدمة للطرق التي يمكن ان تؤدي الى ترشيد استهلاك الطاقة من خلال رفع كفاءة تحويل الطاقة المتجددة الى طاقة كهربائية، وتسعى الدول الصناعية بمنافسة حادة لرفع كفاءة ألواح الطاقة الشمسية المستقبلة لأشعة الشمس لأعلى مستوى.

1-5-4 الدراسات المتعلقة بواقع قطاع الطاقة، ومشاريع الطاقة الشمسية

تساءل عبد القادر هواري 2018 في دراسته حول كفاءة استغلال الطاقات المتجددة، في الاقتصاديات العربية، عن امتلاك الدول العربية لمصادر الطاقة المتجددة، وهل يمكن استغلالها، وما أهمية تنويع موارد الطاقة لديها، بدلا من الاعتماد على استخراج أو شراء النفط، وما تبعات ذلك على الاقتصاد، وقارنت الدراسة بين اقتصاديات الطاقة المتجددة، واقتصاديات الطاقة غير المتجددة، وتحدثت عن الاحتياطيات الكبيرة للوقود غير المتجدد والأضرار الناتجة عن استخدامه مقابل استغلال مصادر الطاقة المتجددة، على المستوى البيئي وعلى مستوى التنمية المستدامة، وخلصت الدراسة إلى أن الدول العربية تمتلك إمكانيات هائلة، تؤهلها لتصبح من أكبر منتجي الطاقة المتجددة في العالم، خاصة في مجال الطاقة الشمسية، ولكن هذه الإمكانيات غير مستغلة كما يجب، ولا تزال بعض الدول العربية تنتج الطاقة الكهربائية عن طريق الوقود غير المتجدد، وهي مصادر مكلفة جدا وضارة بالبيئة، فمازالت المغرب تعتمد في بعض محطاتها على الفحم، كوقود لتوليد الطاقة الكهربائية، كما أن استخدام الطاقة المتجددة أو تصديرها يخلق إيرادات مالية، بدلا من الطاقة غير المتجددة وتصديرها، وأن استخدامهما معا كمزيج للطاقة، يساهم في تنويع مصادر الطاقة، ويضمن الأمن الطاقوي طويل المدى. قدمت الدراسة عدة توصيات أهمها الإسراع في تبني استراتيجية عربية موحدة، لاستغلال الطاقات المتجددة بصفة متكاملة، للمساهمة في صياغة التشريعات واللوائح التنظيمية، التي تدعم الاستثمار في الطاقة المتجددة،

وإشراك القطاع الخاص، وأخيرا توعية المواطنين والصناعيين بضرورة ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية. (هواري، 2018)

في دراسة أجراها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس حول تحديد وتحليل العناصر الضرورية للوصول إلى بيئة قادرة على تشجيع وتحفيز الاستثمارات المحلية والدولية في مشاريع الطاقة المتجددة في فلسطين توصلت الدراسة إلى أن جميع مكونات البيئة الاستثمارية في قطاع الطاقة الفلسطيني منقوصة، والإجراءات الحكومية المتبعة لا تزال غير قادرة على الحد من مخاطر الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة، على الرغم من أن استراتيجيات المؤسسات الحكومية تدعم الطاقة المتجددة، وحسب الدراسات هنالك عوامل مهمة لتدفق الاستثمارات الأجنبية أهمها حجم السوق، والبنية التحتية، ومعدل الضرائب، وأن تحسين جودة المؤسسات ونسب الفساد وتطبيق القانون والجودة البيروقراطية، تؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية، وتحدثت الدراسة عن تجارب الدول النامية في التحول نحو الطاقة المتجددة وأن الجوانب التنظيمية هي أكثر المؤثرات على الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة المتجددة، تليها الجوانب الاقتصادية والمالية والسياسية والمجتمعية، وتقول الدراسة أن قطاع الكهرباء الفلسطيني يعتمد بشكل شبه كامل على قطاع الكهرباء الإسرائيلي، وتعاني جميع مناطق الضفة الغربية من نقص في إمدادات الطاقة، ولا تزال ديون قطاع الكهرباء تشكل مصدر قلق كبير لدى شركات توزيع الكهرباء في الضفة الغربية، وأن القطاع الخاص المحلي المهتم والمشارك يواجه العديد من العقبات والمخاطر والتأخيرات في تنفيذ المشاريع، كما أن الوضع الجيوسياسي يعيق بشكل كبير الجهود الحكومية في قطاع الطاقة، أما بالنسبة إلى خطوط النقل، فإن الجهود الوطنية تعيقها عدم القدرة على الوصول إلى المناطق المسماة (C)، وأهم ما توصي به الدراسة أن على الحكومات تطوير التشريعات والسياسات ذات العلاقة بقطاع الطاقة المتجددة لمعالجة المعوقات القانونية والتنظيمية والإدارية والمؤسسية التي تؤثر على مراحل تطوير محطات الطاقة المتجددة، وإنشاء مناخ استثماري

تنافسي وجذاب مناسب للمستثمرين المحليين والعالميين؛ وأشارت إلى أهمية التزام الحكومة بالعقود، وتوفير الأراضي، والإعفاء الضريبي. (ماس، 2022)

يستخلص الباحث من الدراستين أعلاه أنه يوجد إمكانيات لدى الدول النامية ومنها الدول العربية وفلسطين للريادة في إقامة واستغلال مشاريع الطاقة المتجددة، ولكنها غير مستغلة وبحاجة إلى خلق بيئة تنافسية جاذبة للاستثمار الخارجي والداخلي بالإضافة إلى المرونة الاقتصادية، ورفع الوعي والإرادة السياسية ودعمها بالتشريعات اللازمة لتطبيق وتفعيل هذه المشاريع في اقتصادياتها والاستفادة منها. ويرى الباحث أن الدراستين قدمتا حلولا تبدو متكاملة حول استغلال الطاقة المتجددة ولكنها لم تحدد دور المؤسسات والهيئات المحلية التي ترعى المجتمع المحلي كأدوات يمكنها أن تقود تطبيق هذه الإقتراحات على أرض الواقع.

1-5-5 الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية المستدامة

بحثت دراسة لماجدة أبو زنط وعثمان غنيم، حول التنمية المستدامة كدراسة نظرية في المفهوم والمحتوى 2005 في مفهوم التنمية المستدامة، وكيف انتقل المفهوم من النمو الاقتصادي الذي كان يعتمد مبدأ استراتيجية التصنيع، لزيادة الدخل القومي، ثم التنمية الشاملة التي تصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان، بعد ظهور المشكلات البيئة الكبيرة، إلى ظهور مفهوم التنمية المستديمة (المستدامة)، وهي عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجددها في الطبيعة، وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، ويجب أن يكون هذا الاستغلال بطرق لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن تمثيلها، وتبرز أهمية التنمية المستديمة للأجيال الحالية والمستقبلية، في ظل ظروف الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى

بالبيئة، وبالتالي هي عملية ثلاثية الأبعاد مترابطة متكاملة ومتداخلة اقتصادية واجتماعية وبيئية. وخلصت الدراسة إلى أن التنمية المستديمة، نهج حياة وأسلوب معيشة وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية تكاملية، وأن تطبيق أسلوب التنمية المستديمة، يتطلب أن تقوم الهيئات الرسمية والمحلية بتطوير أساليب إدارة متكاملة يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع. (أبو زنط وغنيم، 2005)

ضمن دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي، الصادر عن مؤسسات مدن التغيير والبنك الدولي وغيرها، تحدثت عن خطوات التنمية الاقتصادية المحلية وهي تنظيم الجهود وتقييم الاقتصاد المحلي وبالتعرف على الموارد والإمكانيات وتحديد الميزة التنافسية للبلدة أو القرية، ثم إعداد الاستراتيجية وتطوير الرؤية والأهداف وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، ثم تنفيذ الاستراتيجية من خلال خطط العمل التفصيلية ثم مراجعة الاستراتيجية عن طريق المتابعة والتقييم، وأخيرا مراجعة الاستراتيجية وعملية التخطيط للتخطيط لفترات قادمة. (سوينبرن وآخرون، 2004)

تتحدث هذه المراجع عن التنمية المستدامة، والتنمية الاقتصادية المحلية، كمصطلحات عالمية يمكن احتواء معانيها ومحدداتها ومؤشراتها لاستنباط مفهوم جديد يحتوي على معاني التنمية بالتوجه الاقتصادي المأخوذ من مصطلح التنمية الاقتصادية المحلية، ومعنى الاستدامة في التنمية مع المحور الاقتصادي المأخوذ من مصطلح التنمية المستدامة، لنشكل في هذه الدراسة مصطلحا مزدوجا، يحمل أفكارا متكاملة بمصطلح واحد هو "التنمية المحلية المستدامة".

1-5-6 الدراسات المتعلقة بالمعيقات والتحديات

في دراسة لهيا سليمان تتحدث فيها عن التخطيط الوطني المكاني لمواجهة المخططات الإسرائيلية في الضفة الغربية ذكرت ما يسمى بأهداف التخطيط المقاوم، من خلال مناطق الصراع

للحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني، وعدم الاستسلام للمحتل، ومواجهة النشاط الاستعماري الذي يفرض التقسيمات الإدارية والأمنية، لقطع التواصل الجغرافي والعزل بين المدن والقرى الفلسطينية وبالتالي ترسيخ الاحتلال، ومنع التكامل المكاني الذي يقيد النمو الاقتصادي ويوقف الديناميكية الحضرية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة. من خلال تداعيات اتفاقيات أوسلو التي قسمت الأرض إلى مناطق أ,ب,ج، والاستمرار في تشييد المستوطنات، ثم بناء جدار الفصل العنصري، الأمر الذي أثر على الواقع الفلسطيني من حيث العشوائية في توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمات بالإضافة إلى التوسع العمراني العشوائي وغير المخطط، مما يدعو للحاجة إلى التنظيم العقلاني لهذه الأنشطة والخدمات. (سليمان وفتحي، 2019)

ذكر عبد الله المناصرة في دراسة الماجستير المتعلقة بأثر المعوقات الحيزية للاحتلال الإسرائيلي على استعمالات الأراضي، وامتداد مناطق البناء للتجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية، وأثر المستعمرات والمنشآت الاحتلالية والمعسكرات، وجدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية، والطرق الالتفافية على طبيعة استعمالات الأراضي، حيث تشكل تحديا أمام الامتداد الطبيعي للتجمعات الفلسطينية، مستغلين السياسة الأمنية كذريعة للنفوذ والاستيلاء على الأراضي، من خلال تقسيم المناطق، ومستغلين العوامل الاقتصادية من خلال تحويل استخدام الأراضي الزراعية لصالح البناء، أو الاحتلال بالمصادرة ونهب ثرواتها ثم التبعية الاقتصادية للاحتلال، مثل إصدار الأوامر العسكرية بمصادرة الأراضي، وهدم المنازل بحجة عدم الترخيص والسماح للمستوطنين بالاعتداء على الفلسطينيين، وقطع أوصال الأراضي الفلسطينية وتقسيمها إلى مناطق معزولة، ومحاصرتها مقابل خلق اتصال جغرافي بين المستوطنات، مما يزيد من مناطق البناء الفلسطينية والإسرائيلية على حساب المناطق الزراعية والرعوية في الضفة الغربية (المناصرة، 2015)

من خلال هذه الدراسات تبرز العلاقة بين إجمالي مساحات الأراضي الفلسطينية التي تشمل المدن والبلدات والقرى، وبين ما يكفي من هذه المساحات وما يمكن استغلاله لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية، لا سيما والصعوبات المتعلقة بما يدعى بتحقيق الأمن الإسرائيلي الذي تتخذه الحكومة الإسرائيلية ذريعة لعرقلة قيام المشاريع التطويرية والإنشائية، بقصد إفشال التنمية والتنمية المحلية المستدامة.

1-5-7 الدراسات المتعلقة بكيفية قياس المؤشرات المجتمعية والخدمية.

أحد المواضيع المدرجة ضمن العدد 29 من مجلة شؤون تنموية، حول دليل قياس الأداء في الهيئات المحلية الفلسطينية، وهي مسودة مقترحة تتحدث عن تعريف وفوائد الدليل، المتعلقة بتقييم وتحسين واقع مستوى الخدمات المقدمة من خلال الهيئات المحلية الفلسطينية، ثم خواص دليل مقياس الأداء ومن أهمها أن يكون صالح للاستعمال لجميع الهيئات المحلية، وأن يكون هنالك مقياس وتدرج للمستويات النوعية لكل خدمة أو مهمة، واقترح الدليل 14 مجموعة قياس، وتحدث عن مقاييس الكلفة والجودة ثم مؤشرات قياس الأداء، وأسس قياس الأداء. (الملتقى الفكري العربي، 2004)

وهذا الدليل قد يعتبر مرجعا لأي مقياس يمكن العمل على إنشائه وتطويره لغايات مختلفة تتعلق بالتنمية والمشاريع المختلفة وربطها بتفاعلات العمليات والنتائج التنموية، وفي هذه الدراسة قام الباحث باستحداث مقياس للهيئات المحلية حول إمكانية إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية.

1-5-8 القيمة المضافة لدراسة الباحث

كانت هذه الدراسات دليلا إرشاديا لصياغة مقترح الرسالة، للبحث في واقع الطاقة الشمسية، والمعلومات والتغطيات التي تتعلق بمسار تفعيل الهيئات المحلية ضمن إطار إداري ومؤسسي، ومن ثمة

الشراكة مع القطاع الخاص، ونستعرض هنا ما نستنتجه من هذه الدراسات؛ فقد سلط الجرباوي في دراسته الضوء على التنظيم الإداري وتصنيف البلديات ودورها في رفع كفاءة إدارتها بالرغم من أنه لم يعط حلولا فعالة للقضية، ومن هنا قام الباحث باقتراحاته حول تطوير الجسم الإداري، وأكمل الخليفي بأهمية القوانين وإصلاح الإدارة عن طريق الحوكمة وقال هالاو في دراسته عن علم وممارسة الإدارة وتقييمها، وقد قام الباحث بدراسة مدى أهمية الإدارة الرشيدة والحوكمة. وأضاف مرعي حول أهمية الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص ودعم الحكومة للقطاعين ولكن لم يتم التطرق إلى كيفية خلق الثقة بين جميع الأطراف وفي دراستنا قام الباحث باقتراحاته حول العلاقة بين القطاعات المختلفة. وقد أضاف هادي وجقبوب ضمن دراستهما عن آليات الاستثمار من خلال إقامة المشاريع والسياحة ولكن كانت إضافة الباحث ضمن دراسته أن اقترح إقامة مشاريع الطاقة المتجددة كعنصر هام لرفع قيم الاستثمار على المستوى المحلي، وقد ربط الدكتور آل يوسف وحسين بين المدن الذكية والمدن المستدامة، وفي دراستنا قام الباحث بدراسة الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية وأهميتها لخدمة المشاريع الإستثمراية التنموية. وتحدث الباحثان أبو زنط وغنيم عن التنمية المستدامة، والتنمية الاقتصادية المحلية، للتعبير عن مفهوم جديد مدمج يحمل أفكارا متكاملة بمصطلح واحد اختاره الباحث في دراسته وهو "التنمية المحلية المستدامة".

وفي الدراستان لسليمان ومناصرة حول العلاقة بين مساحات الأراضي الفلسطينية وإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية وعرقلة الاحتلال لقيام المشاريع التطويرية والإنشائية بقصد إفشال التنمية، قام الباحث بدراسة أثر الاحتلال والاستيطان ومناطق (C) على المشاريع التطويرية للفلسطينيين وأهمها مشاريع الطاقة الشمسية التي تحتاج لمساحات شاسعة لزيادة إنتاج الطاقة. أما الملتقى الفكري العربي فقد اقترح دليلا لقياس مستوى الخدمات المقدمة من قبل الهيئات المحلية الفلسطينية يتعلق بالتنمية والمشاريع المختلفة

وفي الدراسة قام الباحث باستحداث مقياس للهيئات المحلية حول إمكانية إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية، وتم تصميم هذا المقياس على أساس تقييم معطيات الهيئة المحلية اللازمة لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية وترميز جميع القيم لإصدار أرقام ونتائج تساعدنا لمعرفة مدى قدرة الهيئة المحلية على إنشاء هذه المشاريع بشكل كمي، للمساعدة في النهاية في رفع مؤشرات التنمية المحلية المستدامة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

مقدمة الإطار النظري

يستعرض هذا الفصل تعريف الهيئة المحلية والمصطلحات المتعلقة بها، وتاريخها في فلسطين، ويتعرض لمفاهيم الحوكمة وأركانها، وتاريخ التنظيم الإداري الذي يحكم الهيئات المحلية، والتي بدورها تحكم به شؤون المجتمع المحلي الفلسطيني ومحاولة ربط هذه القراءات مع اهتمامات الدراسة. بالإضافة إلى تسليط الضوء على واقع الهيئات المحلية وإمكانياتها وأنظمتها وأنماطها وتصنيفها؛ والتنظيم الإداري تمهيدا لدراسة الأسباب الرئيسية والحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تدفع أو تثبط الهيئات المحلية تجاه إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية، وخلق التنمية المحلية المستدامة.

كما يبحث الفصل الجوانب الاصطلاحية والجوانب المتعلقة بالحالة الفلسطينية، على المستوى التاريخي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني والمالي وتفصيلاته، وذلك لإبراز آثر تفاعلات هذه العوامل – في الفصول اللاحقة – على أداء الهيئات المحلية، من حيث إدارة الهيئة وإدارة الموظفين والأدوات والموارد والنظام المالي، ثم دراسة مبررات الحوكمة، والشراكة والمشاركة ونسبة المركزية واللامركزية، وأثر ذلك على المجتمع المحلي، لنتمكن بعد ذلك من دراسة دور الهيئات المحلية في التنمية المستدامة وإنشاء المشاريع التنموية، ومن أهمها وفق الدراسة مشاريع الطاقة الشمسية.

ثم الوقوف عند المراحل التاريخية، للأوضاع الاقتصادية والتنموية للحكم المحلي، في فلسطين وتسلسل تاريخ إنشاء الهيئات المحلية في فلسطين، للوقوف فيما بعد على الأسباب الرئيسية لواقع البلديات اليوم، وهل كانت هذه العوامل جيدة ام سيئة للبلديات، ومدى قدرة الهيئات المحلية في إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية وما أثر ذلك على التنمية المحلية المستدامة.

2-1 المبحث الأول: الهيئات المحلية.. المصطلح والنظام الإداري

ينطوي كل تنظيم اجتماعي على وجود سلطة ذات أوامر ونواهي، ملزمة لأفرادها، ونظرا لكون السلطة سمة من سمات أي تنظيم بشري، لذلك فهي قديمة قدم الجماعات البشرية، وطالما يعيش الإنسان في مجتمعات منظمة، فسيظل خاضعا لسلطة ما، تعلوه وتنظم سلوكه، ومنذ القدم كان هنالك تنظيمات سياسية عرفتها البشرية، وكان لنظام الحكم المحلي نصيبا فيها، هي: التنظيمات القبلية، والحكومات الإقليمية، والإمبراطوريات، ونظام الإقطاع، ثم نظام الدولة الحديثة، وفي كل هذه التنظيمات كان هناك تزاوج بين عنصرين: المركزية واللامركزية، مع غلبة أحدهما على الآخر، في بعض الأحيان (المبيضين وآخرون، 2011)

تعتبر الهيئة المحلية فضاء لمجموعة من السكان في بقعة جغرافية محددة تربط بينهم علاقات حياتية أكثر وأقوى من أي علاقات قرابة أو عمل تلزم الجميع بتوجهات محددة ضمن بيئة محددة تحت سلطة موحدة تعتبر الحكومة المحلية وتسمى الهيئة المحلية، وهنا يمكننا البحث في الوعي العام للمجتمع المحلي وكيفية تسييره من خلال السلطة والمجتمع المحلي.

2-1-1 المطلب الأول: الإدارة العامة

معنى الإدارة Administration في اللغة: تقديم الخدمة للغير، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية minister tad المكونة من مقطعين، أي تقديم العون للآخرين، كما تعني الترتيب والتنظيم الخاص الذي يحقق أهدافاً معينة، كما تعني الإدارة النظام أو الانتظام، فالإدارة الناجحة سر نجاح الدول في كل مكان وزمان، وما سادت الحضارات إلا بالإدارة فكرا وتطبيقا، وما بادت إلا بالفوضى. (قاسم، 2017)

والإدارة العامة موضوع متخصص من المواضيع الأكثر شمولاً عن الإدارة، فالإدارة هي تنفيذ الأعمال بواسطة آخرين عن طريق تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة مجهوداتهم، فإذا كانت هذه الأعمال

عامة، أي تتعلق بتنفيذ السياسات العامة للدولة، أطلق علي الإدارة في هذه الحالة الإدارة العامة، وهي بهذا تشمل الأعمال الحكومية على اختلاف أنواعها، اقتصادية كانت أو اجتماعية ، زراعية أو صناعية، تجارية أو مالية، صحية أو دفاعية، بحرية أو جوية، تتعلق بالشرطة أو بالسجون، بالمستشفيات أو بالمدارس، بإنتاج الصواريخ أو بإنشاء الكباري، بدفع تعويض للمحاربين القدامى، أو برعاية الطفولة، فالإدارة العامة تهدف إلى تحقيق أهداف عامة، ويعرف فيفنر وزميله الإدارة العامة بأنها: "تنسيق المجهودات الفردية والجماعية لتنفيذ السياسات العامة" (النجار، 2008)

يعرف Waldo الإدارة العامة بأنها فن وعلم الإدارة المطبقة على شؤون الدولة، ويقول Prof. L.D White أن الإدارة العامة تشتمل على العمليات التي تهدف إلى تنفيذ السياسات العامة، وهذه التعريفات تستخدم لاتجاهين، بالمعنى الواسع، تحتوي على أنشطة الحكومة بالمستوى التشريعي والتنفيذي والقضائي، أما بالمعني المتخصص فالإدارة العامة تعتمد الأنشطة التنفيذية فقط، وطبيعة الإدارة العامة تتشعب لمهمتين؛ مهمة تكاملية تعود للأنشطة التي تهدف لتنفيذ السياسة العامة وهي من الأعلى للأسفل، ومهمة إدارية تعود لإدارة العمليات ضمن منظمة تقوم بالتخطيط والتنظيم والقيام بالأنشطة التي تصل بها للأهداف المرغوبة (Bhushan Bhagwan Mohla 2010 ,1-5)

ترجع بدايات تطور الإدارة العامة بالمفهوم الغربي إلى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حيث ظهرت مقالة نشرها وودرو ويلسون Woodrow Wilson عام 1887 تحت عنوان دراسة الإدارة The Study of Administration حيث عرف الإدارة العامة بأنها "العمليات المتعلقة بتحقيق أهداف الحكومة بأكبر مقدار من الكفاءة وبما يحقق الرخاء لأفراد الشعب" (Wilson، 1887)

وعرفها ابن حبتور في كتاب الحاكمية الحضرية الرشيدة بأنها " اهتمام وتخصص الدولة بذلك النشاط العام الذي يهدف إلى تنفيذ السياسات الحكومية التي يزمع تنفيذها في المجتمع، وما هذه السياسات إلا عبارة عن مجموع الخطط والبرامج والتدابير المختلفة التي تم تحديدها سلفا من مؤسسات الحكومة

التنفيذية بكل آلياتها ومراتبها القيادية وكذلك أدواتها وبكل العمليات المترابطة التي قد تبدأ من الانتخابات التشريعية العامة وتنتهي بالخطط التنموية وآلياتها" (توغوظ، 2007، 45-46).

2-1-2 المطلب الثاني: إدارة البلديات

الإدارة الحضرية هي وسيلة ممكنة تضمن أن المدن تؤدي وظيفتها بشكل فعال، والهدف هو الإدارة الحضرية للمدينة الشاملة، وهو موجه نحو جميع السكان المستثنيين من التمتع بفوائد الحياة الحضرية، حيث لا يسمح للإقصاء سواء كان نتيجة للحرمان الجسدي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وإن فشل المدن في دمج الفئات المستثنية في عملية صنع القرار هو أيضا نتيجة أشكال الحكم الجامد البيروقراطي عديم الاستجابة، حيث يؤدي الإقصاء والتهميش إلى خلق الفقر وزيادته في المجتمع الحضري.

وقد عرف بول تيلور المستثنيون في أغلب المدن هم جماعات تعاني التمييز القائم على مستوى الدخل أو العرق أو النوع الاجتماعي أو الدين، أما الفئة الأخرى فتشمل هؤلاء المستثنيين بسبب انهيار ثقتهم بالحكومة والسياسة، كما عرف الإقصاء بأنه حرمان الجماعات من الحصول على الخدمات التي تمكنهم من المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والمجتمع (توغوظ، 2007، 132)

الإدارة العامة ومنها إدارة البلديات باختصار هي تقديم الخدمة للمواطنين بشكل منظم والحفاظ على مصالحهم من خلال سياسات الحكومة والوصول بهم إلى حياة كريمة حضرية تمكنهم بمختلف فئاتهم من دون تمييز من الحياة والعمل، ويمكننا هنا اعتبار التنمية من أهم ما يمكن أن تعمل الحكومة على تحقيقه في المجتمعات المحلية وكلما كانت هذه التنمية مستدامة كان العمل عليها أقل من حيث الوقت والإنفاق الحكومي على المدى البعيد.

2-1-3 المطلب الثالث: الادارة المحلية والحكم المحلي

وتحت عنوان أهداف الإدارة المحلية، تؤثر عدة عوامل على نشأة وتطور نظام الإدارة المحلية في دولة ما كالموقع والجغرافيا ونظام الحكم وتاريخ الدولة، وأنه عندما نتحدث عن اللامركزية الإدارية نجد أنها ترتبط بالإدارة المحلية كآلية هامة للتطبيق من حيث كونها هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة ومؤلفة من أعضاء منتخبين من قبل السكان المحليين، ويحكم عملها قانون خاص، ويجب مراقبتها ومتابعة أعمالها، للتأكد من أنها تعمل لتحقيق الأهداف التي شكلت الهيئة من أجلها. وأنه مع تطور المجتمعات وميل الحكومات إلى تعزيز التعاون ما بينها وبين الجهود الشعبية، وانطلاقا من تنامي ثقتها بقدرة الشعوب على المشاركة في هذه المسؤولية، فقد كانت احدى احتمالات نشوء الإدارات المحلية، كما عزاها إلى احتمال رغبة الحكومات في توزيع المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة والخاصة بالخدمات العامة بين الإدارات المركزية والإدارات المحلية، التي هي على تماس مباشر لحاجات المواطنين، ولذا فقد بينت الأهداف على الدوافع التي أدت إلى نشوء نظام الإدارة المحلية كالرغبة بالتعاون في حمل المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق الدولة، والرغبة في تحقيق التوزيع العادل للخدمات بحيث تتناسب مع الأعباء المالية الملقاة على المواطنين في كل إقليم أو مدينة دون تمييز، هذا بالإضافة إلى تنامي أهمية مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية إذا كانت هناك رغبة في نجاح الإدارة في الموضوع، حيث أنه لا يعتمد فقط على ممارسة الديمقراطية بل أن الإدارة الناجحة تتطلب تدريب وتوعية المواطنين بمعنى تمكينهم (Empowerment) من إدارة شؤونهم المحلية وتحملهم لمسؤولية أنفسهم. (توغوظ، 2007، 86-87)

تعرف الإدارة المحلية بأنها أسلوب إداري بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون، وتقع هيئات الحكم المحلي في

فلسطين ضمن نطاق هذا التعريف، حيث أعطاها القانون مجموعة من الصلاحيات، والقدرة على وضع لوائح لعمل الهيئة، ولكنه أبقى سلطته قوية في تنظيم البناء والأسواق العامة والنقل والمرور والمتنزهات، ولا تتمتع الهيئات المحلية بصلاحيات فعلية في مجال التعليم والشؤون الاجتماعية أو الخدمات الصحية، وفضلا عن الصلاحيات الإدارية المحدودة فإن القانون رقم (1) لسنة 1997 لا يسمح بالاستقلالية في وضع الضرائب والرسوم، (حسب عبد العاطي) (رياحي وجابر، 2007، 66-67)

كلما زادت صلاحيات الإدارة المحلية المكتسبة والأخوذة من الإدارة المركزية كلما كان لها دور أكثر فاعلية في حياة المجتمع المحلي لذا كان لابد من دراسة أهمية استقلالية الإدارة المحلية وتخلصها من قيود المركزية لتحصل على صلاحياتها ولتقوم بدورها في خدمة المجتمع المحلي والسماح للمواطنين بمشاركة الهيئة المحلية بصنع القرار وتحمل مسؤولياته.

2-1-4 المطلب الرابع: الهيئات المحلية (التعريف)

يعرف كتاب (Public Administration2010) للكتاب Dr Vishnoo Bhagwan Dr vidya Bhushan, Dr Vandana Mohla الحكومات المحلية بأنها "وحدات جغرافية تحت السيادة وجدت تحت دولة ذات سيادة أو شبه سيادة، تمتلك منطقة محددة وسكان ومؤسسة وتمتلك أيضا سلطة الولاية وقوة تنفيذ الأنشطة العامة" (Bhushan Bhagwan Mohla 2010 ,1-5, 606)

تعتبر البلدية الجهاز الإداري المنفذ لسياسات وأهداف المجلس البلدي الذي بدوره يمثل صانع الخطط وراسم السياسات وواضع برامج للتطبيق ومراقب على الأداء والتنفيذ، ومن هنا يبرز دور المجلس البلدي وأعضاؤه، ودور عضو المجلس دور ريادي ومبادر وسباق عن الآخرين في المجتمع المحلي، ومتطلباته المختلفة من خدمات مباشرة تتعلق بالحياة اليومية ومتطلباتها، وخدمات غير مباشرة تتعلق بالحياة المستقبلية، بما فيها الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية على المدى البعيد، ويمتلك

القدرات والمؤهلات والإمكانيات وخاصة التجربة في صياغة هذه المتطلبات على شكل سياسات وأهداف وبرامج وخطط، ضمن إطار نظري يتمثل ببرنامج عمل للبلدية على مدار فترة وجود المجلس المنتخب، وصلاحيات المجلس هي صلاحيات قيادية إشرافية تقريرية كأعضاء وتنفيذية على أرض الواقع من خلال البلدية لمؤسسة تمتلك جهاز إداري لديه الطواقم الفنية والكوادر المهنية المتخصصة، في مجال تقديم الخدمات، وإدارة العمل اليومي في المؤسسة، وحلقة الوصل بين المجلس البلدي والبلدية هو الرئيس الذي يتجسد ويتركز بموقعه دور المجلس البلدي. (حجو 2005)

ينص قانون رقم 1 لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية في تعريفاته ضمن المادة 1: "الهيئة المحلية: وحدة الحكم المحلي في إطار جغرافي معين" (الوقائع الفلسطينية، 1997)

هنالك العديد من أنماط الحكومات المحلية في العالم وتصنف حسب مدى سيطرتها وتنظيمها وطبيعة الحكومة المحلية فيها حسب التالي:

الوحدوية اللامركزية (Unitary Decentralised) : تمتلك سلطة محلية مركزية مطلقة، كما في الحكومات الانجليزية المعاصرة.

الطبيعة المحافظة النابوليونية (Napoleonic prefect): حيث تتصف الحكومة الرئيسة بالمركزية العالية المتحكمة بكل مرافق الدولة كما في النظام الفرنسي.

النظام الفيدرالي اللامركزي (Federal Decentralized System) : وتتميز الحكومة المحلية بقدر كبير من الحرية لإدارة شؤونهم بعيدا عن التحكم الصارم من الأعلى كما في أمريكا وكندا.

النظام الشيوعي للحكومة المحلية (Local Government Systems in Communist Countries): وفيها تعتبر الحكومة المحلية كوكيل للحكومة الرئيسة.

أنظمة ما بعد الاستعمار(Post-colonial Systems) : وهي الأنظمة التي تحاول جاهدة التخلص من الإرث الاستعماري الذي كان مطبقا عليها ويتصف بالكثير من الاصناف حسب التغيرات التي تفرضها السياسات والقيادات (Bhushan Bhagwan Mohla 2010 ,1-5, 607-608)

يرى الباحث أن النظام الإداري الفلسطيني أقرب إلى نظام ما بعد الاستعمار مثله مثل الكثير من الدول التي كانت محتلة من قبل قوى دولية كانت طاغية على حكوماتها المحلية ومستغلة مقدراتها بتوظيف من يتمتعون بالولاء لها لنهب مواردها وإذعان مجتمعاتها، غير أن فلسطين مازالت محتلة، كما أن الحكومات المحلية الفلسطينية تتصف بأنها مفككة ومتحللة من أي تنظيم إقليمي إداري على مستوى المحافظة، والمحافظات الحالية تقوم بدور سياسي أمني وليس إداري، ووزارة الحكم المحلي بإشرافها الضيق على الهيئات المحلية لا تعتبر جهة ذات طابع إداري تنظيمي بل هي عبارة عن مؤسسة سيادية تتعامل مع الهيئات المحلية كوحدات غير مرتبطة إداريا، فمن خلال ملاحظات الباحث تبين أن الحكومات المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية على سبيل المثال تتصف بالتسلسل الإداري أي أن أمانة عمان الكبرى مسؤولة عن عدة بلديات ومجالس محلية وهكذا باقي الأمانات، كما وتتصف الهيئات المحلية في جمهورية مصر العربية بالترابط الإداري بين الهيئات المحلية فكما تقول د. إيمان مرعي في مقالة لها بعنوان إشكاليات نظام الحكم المحلي في مصر واتجاهات التطوير "يتميز الهيكل المؤسسي لنظام الإدارة المحلية المصري بالطابع الهرمي في العلاقات بين وحداته ويتراوح عدد المستويات المحلية ما بين مستويين أو أربعة مستويات إدارية تبدأ من المحافظة وتنتهي بالوحدات المحلية القروية" (مرعي، 2017)

2-1-5 المطلب الخامس: رئيس وأعضاء المجلس البلدي

صلاحيات رئيس المجلس صلاحيات تنفيذية لها قوة قانونية بموجب القانون وهي صلاحيات إشرافية قيادية تصبح واجبة التنفيذ فور إقرارها في المجلس وتخضع هذه الصلاحيات لجهتين للتقييم، الجهة الأولى هي الحكومة المركزية ممثلة بوزراة الحكم المحلي وهيئة الرقابة العامة، والجهة الثانية الرقابة الشعبية التي يمثلها الناخبون الذين منحوا ثقتهم للمجلس واختاروه طواعية ليمثلوهم ويقودوهم في آن واحد، وصلاحيات المجلس وصلاحيات الأعضاء والثقة في المجلس أركان أساسية تعتبر من مقومات النجاح في أداء دور المجلس والسيطرة المستمدة من الناخبين وهي تحرك دفة القيادة للمجلس والبلدية معا في تحقيق الأهداف الموضوعة، بالإضافة إلى احترام التخصص وتقسيم العمل وتوزيع المهام وهي الضمانة الوحيدة للعمل بروح الفريق بدرجة عالية من الاستعداد لتحمل المسؤولية وضمان سير تنفيذ الأعمال وتطبيق السياسات وتحقيق الأهداف وهي تساهم في تنمية وتعزيز الخبرات والقدرات باتجاه التراكم التصاعدي كما ونوعا للأداء والإنجاز والنجاح، وغير ذلك فإنه يدخل في مجال التخبط والإرباك وتضارب الجهود والقوى حتى تتفتت وتتبدد ويصبح المجلس غير قادر على تحقيق الأهداف المرجوة (حجو 2005)

ويحدد القانون الفلسطيني رقم 1 لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية أهم صلاحيات رئيس المجلس المحلي وهي تمثيل المجلس في الاجتماعات والمؤتمرات والتوقيع على العقود الرسمية ولدى الجهات الرسمية، والحفاظ على حقوق الهيئة والإشراف على شؤون العاملين والإشراف على إيرادات ونفقات الهيئة المحلية. (السلطة الوطنية الفلسطينية، 1997)

يختار المجتمع المحلي رئيس المجلس والأعضاء بالانتخاب وهو يتطلع الى تلبية مطالبه واحتياجاته اليومية ولكنه غير واثق من أن رئيس وأعضاء المجلس المنتخبين الذين سترشحهم

الانتخابات سيكونون على قدر تطلعاتهم، لذا على المجلس البلدي المنتخب تحمل مسؤولياته وإثبات جدارته في إدارة الهيئة المحلية ومشاركة المجتمع المحلي وسرعة الاستجابة لمتطلباته.

2-1-6 المطلب السادس: دور المرأة في الهيئات المحلية

أدت انتخابات هيئات الحكم المحلي التي جرت وفق مراحل مختلفة ومتتالية الى دخول عدد لا بأس به من النساء في عضوية مجالس هذه الهيئات (في فلسطين) وذلك عن طريق تخصيص مقاعد مضمونة للمرأة في الانتخابات (الكوتا) بنسبة 20% رغم معارضة البعض لهذا التوجه بسبب ترسيخه للتمييز بين الرجل والمرأة، ويتضح أن العامل القانوني أمام مشاركة المرأة في الترشح والانتخاب قد زال، ولكن يبقى العامل الاجتماعي الذي يتمثل في فعالية دور المرأة واستعدادها للمشاركة في المجلس المحلي، من خلال عضويتها، فدور المرأة مازال ضعيفا وغير مؤثر إجمالا في هذه المجالس، كما أن دور المرأة في المجلس يتوجه نحو الاهتمام بالقضايا النسوية والتعامل مع المرأة في المجتمع المحلي، وهذا يؤثر على اهتمامها في باقي القضايا التي تهم المجتمع ككل، ومع ذلك نرى في بعض الأماكن أن المرأة فرضت حضورا في الهيئة المحلية من ناحية الشكل ومن ناحية فاعلية عضوية المرأة في المجلس (رياحي وجابر، 2007، 84-85)

وتجدر الإشارة إلى أن القانون الفلسطيني يلزم المجلس المحلي بعضوية المرأة حسب القانون رقم 3 للعام 2011 بشأن الهيئات المحلية "يشترط لقبول طلب ترشح القائمة الانتخابية التي يزيد عدد مرشحيها عن خمسة مرشحين في الهيئات المحلية التي عدد مقاعدها ثلاثة عشر مقعدا أو أقل أن يكون من ضمن مرشحيها امرأتان أو أكثر كحد أدنى حسب الترتيب الوارد في قانون الانتخابات" (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2011)

إن أفراد الهيئة المحلية ذوي سلطة حكومية على المستوى المحلي وبالصلاحيات المناطة بهم يتوجب عليهم اتخاذ القرارات التي تزيد من تمكين أفراد المجتمع ووجود العنصر النسائي ضمن أعضاء المجلس يزيد من اهتمام الحكومة المحلية بالنساء وبالتالي يزيد الاهتمام بالأسرة الأمر الذي يجعلنا نقترب أكثر من إدراك مدى احتياج الأسرة الفلسطينية للتنمية والمشاريع التنموية التي تدعم توفر فرص العمل وبالتالي تقليص أعداد الأسر الفقيرة في المجتمع المحلي.

2-1-7 المطلب السابع: المجتمع المحلي

ركز المؤتمر الدولي لرؤساء البلديات International Conference of Governance for Sustainable Growth and Equity (International Colloquium of Mayors 1997) على قضيتي اللامركزية والديمقراطية في معالجة الفقر والفئات المهمشة، وكذلك على قضية الشراكة في التنمية كأسس هامة لتحقيق التنمية الحضرية السليمة، بالإضافة إلى أهمية توفير مرجعية دستورية آمنة ومؤسسات عملية تتصف بالمصداقية والالتزام لتعمل معا في إطار الشراكة لتحقيق التنمية كقضية رئيسية لتحقيق الحاكمية الحضرية الرشيدة، وبهدف تحقيق التطور على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي العالميين كان لابد من اتباع اللامركزية في المجال السياسي وانتهاج الديمقراطية كأسلوب في البرامج والنشاطات التنموية، وهو ما تدعو له حكومات العالم والهيئات المحلية، فالديمقراطية واللامركزية خاصة في الموارد المالية وفي صنع القرار المحلي قضيتان هامتان للتنمية المحلية على مستوى البلديات (توغوظ، 2007، 130)

ركز المؤتمر الدولي المذكور أعلاه على قضيتي اللامركزية والديمقراطية وهي القضايا التي تؤثر على أفراد المجتمع المحلي بشكل مباشر وعلى مستوى المعيشة وعلى قرارات الاستثمار

لديه، فالمجتمع المحلي هو المحور الذي تدور في فلكه هذه الدراسة وتبحث في كيفية رفع كفاءة الإدارة المحلية لخدمته اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

2-1-8 المطلب الثامن: الحوكمـــــــة

في إطار الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة لتلبية حاجات وتطلعات المواطنين لتوفير العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية، تم التركيز في العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين على ضرورة إعمال منهجية الحاكمية الرشيدة من قبل الدول المتقدمة والنامية، دعوة المنظمات والهيئات الدولية إلى ضرورة استخدام منهجية الحاكمية الرشيدة لتحقيق التنمية المستدامة، للحد من الفقر والجهل والإقصاء الإجتماعي للفئات المهمشة في المجتمع وخاصة الفقراء والنساء وكذلك ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد أكدت وثيقة إعلان مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية في نصها" وإذ ندرك أن الإدارة الرشيدة تقوم على وجود مؤسسات عامة فعالة وكفؤة تستجيب لحاجات السكان وتعزز العدالة الاجتماعية وتضمن المساواة في الحصول على الخدمات عالية المستوى"، وقد اعتبر د كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة الإدارة الرشيدة؛ أنها العامل الأساسي والوحيد القادر على استئصال الفقر وتعزيز التنمية. ومفهوم الحكم الصالح (الحاكمية الرشيدة) Good Governance ضمن أدبيات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية Habitat يستند إلى عناصر الشراكة ما بين القطاعات الثلاثة الرئيسية في المجتمع وهي القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، خاصة السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وهذا يتطلب اعتبار قضية الحاكمية مسؤولية مالية تتسم بالشفافية والمساءلة وتحقيق الكفاءة الإدارية التي تعتمد على مشاركة المواطنين في صنع القرار الحضري إعمالا لمبادئ حقوق الانسان في المساواة والعدالة (توغوظ، 2007، 115)

هذا وقد استعرض تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002 وبنوع من الإسهاب في مفهوم الحكم الصالح الجديد (ولأول مرة اللغة العربية) فقد أكد على أنه مرادف للديمقراطية وكيف أن المفهوم يشغل الاهتمام الإنساني العالمي، (توغوظ، 2007، 118) وعرف التقرير الحاكمية على انها "الحكم الصالح الذي يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع على نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سليما تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة المؤسسات وأخيرا بواسطة الناس" ويؤكد التقرير السابق على أن صفات الحكم الصالح تركز بشكل رئيس على ثلاث صفات هي **المشاركة والشفافية والمساءلة** بالإضافة إلى صفات أخرى كحكم القانون والاستجابة لفئات المجتمع وبناء التوافق والمساواة والفعالية والكفاءة والرؤية الاستراتيجية.

أما تعريف البنك الدولي للحاكمية التي تتصف بالشمولية فذكر أنها "الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية". وعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP على أنها "ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته" ومن أهم أهداف الحاكمية الرشيدة حسب تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1997:

1. تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية وتوفير الحد الأدنى لمتطلبات مستوى من المعيشة الكريمة تتيح المجال للإبداع.
2. توفير مستوى من المعيشة في المجتمع، وتحقيق مستوى من الكفاءة والتعاون لدى الأفراد والمؤسسات، لخلق بيئة اجتماعية داعمة، والتواصل ضمن قوانين وآليات، تساعد على التنمية البشرية وتؤدي إلى التنمية الشاملة المستدامة (توغوظ، 2007، 123-126)

2-1-9 المطلب التاسع: تحديات الحوكمة

ويبين د.عاشور بأن تقريرا حديثا للبنك الدولي بعنوان "الحوكمة الجيدة من اجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا" وجد بأن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بشكل عام تتصف بوجود فجوة حوكمة، فهذه المنطقة تعاني من انخفاض جودة الإدارة في القطاع العام، فدول المنطقة على مستوى كل بلد تعاني من مستويات منخفضة بالنسبة لجودة الإدارة في القطاع العام عما هو متوقع بالنسبة لمستويات دخولها، وهذه الفجوة بين مستوى الإدارة ومستوى الدخل في وضع أسوأ للدول التي تمتلك دخول مرتفعة تحصل عليها من موارد البترول، وأضاف موسى بأن أهم التحديات التي تعترض إدارة الخدمة المدنية في العالم العربي متصلة جزئيا بتضخم عدد الموظفين وبالمرتبات المتدنية والفجوة في التدريب والصعوبات في التلاؤم مع التحديات التي تواجهها الدول في محيط متشعب المتغيرات، ولمواجهة هذا الوضع تسعى الحكومات العربية للقيام بإصلاحات في العديد من المجالات وتحتل الوقاية من الرشوة وتكريس النزاهة والشفافية في منظومة أخذ القرارات في الخدمة المدنية عصارة السياسات الجديدة، وأبرزت التجارب أن القوانين والقواعد الناجعة تحتاج إلى منهجية متكاملة تكرس ثقافة تجعل من التطلع لحسن السلوك والشفافية العالية قيما مرجعية (توغوظ، 2007، 117-118).

الحوكمة أو الإدارة الرشيدة هي طريقة الحكم الذي تمتاز بموارد راشدة يخاض بها عمليات وقرارات حكيمة وأخلاقية للوصول لأهداف نبيلة ترفع من قيمة المجتمع وتجعله تحت سلطة عادلة وأمينة ويعيش برخاء ورفاهية، بعيدا عن فجوات الحوكمة التي تؤدي إلى قصور الرؤية والانشغال بالأعمال الروتينية اليومية وضياع الأهداف الهامة بعيدة المدى وتحويلها إلى أهداف مقتصرة على جمع المال وتسديد الديون وإنهاء الخلافات والشكاوى وبالتالي تضيع فرص التنمية الاقتصادية ويفشل المجتمع المحلي في توفير فرص العمل وتمكين المرأة ومساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وباقي شرائح المجتمع المهمشة، في هذه الدراسة تم بحث مظاهر

افتقاد الحوكمة في الهيئات المحلية وأثره على التنمية المستدامة وعلى قرارات إنشاء المشاريع الاستثمارية التي كانت لتساعد أبناء المجتمع على النهوض اقتصاديا كمشاريع الطاقة الشمسية، والأثر السلبي على المراكز الاجتماعية وأخيرا تلويث البيئة الذي لم يعد لها أهمية مباشرة أمام المشاكل الكبيرة التي يواجهها المجتمع.

2-1-10 المطلب العاشر: الإطار القانوني المنظم للهيئات المحلية

إن الإطار القانوني الحالي المنظم لعمل الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد تأثر بالموروث القانوني الذي خلفته الحقب التاريخية التي حكمت فلسطين سابقا، إضافة إلى العوامل والظروف الموضوعية السائدة عند إعادة صياغته، ومن أهمها الإرث القانوني وثقافة منظمة التحرير التي حكمت عمل مؤسسات السلطة عند نشأتها، والتي اتسمت بالمركزية العالية بعد توقيع اتفاقية أوسلو وتسلم السلطة الوطنية الفلسطينية مهامها في العام 1994. استمرت وزارة الحكم المحلي بعد تشكيلها وحتى العام 1997 في العمل بالقوانين التي كانت تنظم عمل الهيئات المحلية في فلسطين قبل الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وجاء قانون الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 1997 ليحل محل قانون البلديات الأردني رقم 29 لسنة 1955 وقانون إدارة القرى رقم 5 لسنة 1954 في الضفة الغربية وقانون البلديات الانتدابي رقم 1 لسنة 1934 ونلاحظ أن المشرع الفلسطيني قد ساوى بين جميع مستويات الهيئات المحلية وذلك بتشريعه قانونا واحدا حدد فيه اختصاصات هذه الهيئات وبين مواردها المالية، كما تناول عملية تشكيل الهيئات المحلية وإلغاءها ونظم رئاسة الهيئات وعضويتها ومدة الرئاسة. ويلاحظ أن القانون لم يحدد صلاحيات الهيئات المحلة المتعلقة بالتخطيط الإقليمي والحضري وبالتالي مازالت الهيئات المحلية الفلسطينية تطبق قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية الأردني رقم 79 لسنة 1966 في الضفة الغربية، ثم صدر عن مجلس الوزراء نظام الأبنية وتنظيم الهيئات المحلية رقم 5 لسنة 2011 لتنظيم إجراءات

التنظيم والبناء. ويشترط القانون في المادة رقم 31 لسنة 1997 موافقة الوزير على الموازنة التي يقرها مجلس الهيئة المحلية وتشمل عدم جواز نقل مخصصات من فصل إلى آخر أو من مادة إلى أخرى إلا بمصادقة الوزير وهو ما يحد بشكل كبير من صلاحيات الهيئات المحلية وخاصة في مجال التنمية والتطوير. ومن الإشكاليات التي يعاني منها هذا القانون الغموض الذي يعتري بعض نصوصه، الذي يؤدي إلى التداخل في بعض الصلاحيات الممنوحة لوزارة الحكم المحلي وتلك الممنوحة للهيئات المحلية ويؤخذ على القانون وجود تعارض في بعض مواده كما هو الحال في المادة 15 التي تجيز للمجلس إصدار لوائح وأنظمة دون اشتراط موافقة الوزير فيما تنص المادة نفسها على ضرورة موافقة الوزير على أي أنظمة يضعها المجلس، لقد رأى البعض أن القانون أعطى صلاحيات مطلقة للوزير دون أن يكون للهيئات المحلية أي قرار بهذا الشأن سوى "الطاعة لقرار الوزير" (مواطن، 2014، 90-93)

قانون الهيئات المحلية في فلسطين يكرس المركزية ولا يقبل أي إجراءات من دون موافقة الوزارة والوزير، ويحدد أعمال وموارد الهيئة المحلية، لذا قام الباحث بدراسة إشكالية قيام الهيئة المحلية بالاستثمار ومنعها ضمنا من جباية أي أرباح وتم بحث أسباب تحجيم القانون للهيئة المحلية الأمر الذي جعلها تعمد إلى تحييد القانون إلى حد ما والتوجه نحو الشراكة مع القطاع الخاص بشكل يضعف من قوتها التنظيمية وقدرتها على الرقابة على المشاريع.

2-1-11 المطلب الحادي عشر: المركزية واللامركزية

يتخذ التنظيم الإداري في الدولة الحديثة صورتين هما المركزية واللامركزية وعلى الرغم من تعارضهما النظري فإنهما متكاملان، ولا يمكن تصور قيام اللامركزية إلا في كنف المركزية، ويقصد بالمركزية بصفة عامة تركيز السلطة في يد رئيسة واحدة سواء كانت فردا أو لجنة أو هيئة أو مجلسا وهي في ثلاث مجالات: المركزية السياسية وهي خضوع إقليم الدولة لإدارة سلطة سياسية واحدة،

والمركزية الاقتصادية، وهي تولي السلطات المركزية توجيه الاقتصاد وتخطيط الاقتصاد الكلي والجزئي، والمركزية الإدارية حيث تكون سلطة البت النهائي في شؤون الإدارة بيد الحكومة المركزية في العاصمة وفي ظل هذا النظام لا يوجد للوحدات المحلية كيان قانوني مستقل، وإن وجد فهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية، وتخضع سلطتها وهيئاتها خضوعا شبه مطلق للسلطات المركزية، ومن مزايا المركزية الإدارية أنها الوسيلة الأكثر كفاءة للقيام بالمشروعات القومية الكبرى والمساعدة على توحيد الاتجاه الإداري وتوحيد أنماط الإدارة وإجراءاتها، ومن أهم عيوب المركزية إهمالها للعامل المحلي في تقديم الخدمات وكثرة التعقيدات وإرهاق أصحاب المصالح، ويقصد باللامركزية توزيع السلطة ما بين جهات متعددة، بحيث لا تركز في يد الحكومة المركزية فقط بل تشاركها هيئات أخرى إقليمية، وهي تعني تقسيم الدولة إلى مناطق وأقاليم إدارية (وليست سياسية) توزع فيها السلطة الإدارية (وليست القضائية أو التشريعية) على هذه المناطق والأقاليم بحيث يكون للمجالس المحلية بها سلطات البت في كثير من المسائل الإدارية دون الرجوع إلى الحكومة المركزية (المبيضين وآخرون، 2011، 25-31)

تحاول السلطات المركزية عادة الإمعان في المركزية لتبقي القرار بيدها ربما خوفا من الانفلات السياسي للأقاليم أو التطور الاقتصادي الذي يفوق المستوى الاقتصادي العام في الدولة، الأمر الذي يؤثر سلبا على تقديم الخدمات للمجتمع المحلي ويرهق الهيئة المحلية التي تصبح وسيطا بين الحكومة المركزية والمواطنين من دون أي صلاحيات مما يؤثر على سرعة استجابة الهيئة المحلية لمتطلبات المجتمع المحلي وعلى تنفيذ الخطط التنموية، وهذا ما نحاول في هذه الدراسة فهم انعكاساته على التنمية المحلية المستدامة.

2-1-12 المطلب الثاني عشر: واقع الهيئات المحلية في فلسطين

- **علاقة الهيئات المحلية الفلسطينية مع وزارة الحكم المحلي (الحكومة المركزية)**

تقييم العلاقة مع وزارة الحكم المحلي من طرف المجالس المحلية متفاوت، فهنالك أربعة اتجاهات لتقييم هذه العلالقة فالجهة الأولى ترى أن العلاقة تشاورية أكثر منها شراكة وتعاون، كما يرى رئيس مجلس محلي تفوح، "وتشكل الوزارة مرجعية لهيئة الحكم المحلي"، والجهة الثانية ترى بالعلاقة تعاون وشراكة مع الوزارة في متابعة تنفيذ مشاريع وبرامج أو حتى تطوير الهيئات نفسها، حسب رئيس بلدية بيتونيا "العلاقة شراكة وتعاون مشترك في تنفيذ بعض المشاريع والبرامج" والجهة الثالثة ترى في الوزارة جهة رقابة حسب القوانين واللوائح المعمول بها حسب تأكيد نائب رئيس مجلس محلي حزما "العلاقة هي تكامل ومرجعية قانونية حيث تقوم الوزارة بالإشراف.. والرقابة"، هنالك جهة رابعة أكثر تصنيفا لدور وزارة الحكم المحلي والعلاقة معها من حيث عدم الرضى عنها، سواء بزيادة فاعلية هذا الدور أو بالتقليل منه على حد سواء ومن أصحاب هذا التوجه نائب رئيس مجلس محلي عتيل "علاقة ليست مشاركة.. لم يأتنا من الحكم المحلي أي مشروع" العلاقة مع وزارة الحكم المحلي اتخذت منحى آخر، من مركزية العلاقة مع هيئات الحكم المحلي في السابق، والتدخل في كافة شؤونها وموظفيها، إلى علاقة أقرب إلى الإشراف والمتابعة، والرقابة على عمل هذه الهيئات من ناحية مالية وإدارية وفق القوانين واللوائح والإجراءات، وهذا يتيح هامش واسع للهيئات المحلية لممارسة مهامها ضمن الدور المرسوم لها، غير أن هذا لا يعفي الوزارة من وجود جوانب أخرى غير مغطاة في عملها وهو تطوير هيئات الحكم المحلي نفسها، وفحص وتلبية احتياجاتها، وترسيم واضح لشكل العلاقة بين الوزارة وهيئات الحكم المحلي، بحيث لا يستغل لفرض السيطرة على الهيئات، وبما يلزم الوزارة لتطوير الكادر البشري والقدرات الفنية لدى مجالس الحكم المحلي. (رياحي وجابر، 2007، 70-71)

- **علاقة المجتمع المحلي مع الهيئات المحلية في فلسطين**

تستخدم كل هيئة من هيئات الحكم المحلي أسلوبا واحدا فقط للتواصل والتخطيط مع السكان في المجتمع المحلي، ويسود هذا الأسلوب على غيره، فنجد أن بعض الهيئات تستخدم أسلوب المشاورات مع المؤسسات الأهلية والقاعدية والأطر التنظيمية الناشطة من أجل إجراء مشاورات حول احتياجات المنطقة، كما في مجلس محلي بيتا حيث التواصل من خلال النادي والمؤسسات والجمعية ولجنة الزكاة والقوى والتنظيمات، ويعبر المواطنين في بيتونيا عن أن البلدية لا تشركهم في وضع خطتها واستراتيجيتها. أما الأسلوب الثاني من التواصل فهو إجراء مشاورات مع المثقفين ووجهاء البلدة كما في مجلس محلي تفوح بالإضافة إلى مناقشات مع المختصين في مجالات معينة، كما في مجلس محلي عتيل. والأسلوب الثالث للتواصل هو الأكثر تماسا مع المجتمع المحلي، وهو إجراء مشاورات مع المواطنين لتقصي احتياجاتهم، ونقاش المشاريع المختلفة معهم مباشرة، والتواصل حول هموم المنطقة معهم، كما في مجلس محلي صوريف حيث يتم تشكيل لجان للأحياء تمثل السكان تقوم بعرض ودراسة المشاكل والصعوبات والاحتياجات مع المجلس، ويوجد أيضا نماذج أقل جهدا كما في مجلس محلي تقوع حيث يتم عقد اجتماع مع الأهالي كل ثلاثة إلى أربعة شهور لسماع آرائهم ومقترحاتهم. (رياحي وجابر، 2007، 78-79)

- **الدور الحالي للهيئات المحلية الفلسطينية**

تبلورت ثلاثة اتجاهات متباينة حيال الدور الحالي لهيئات الحكم المحلي في فلسطين، فالاتجاه الأول يرى أن الدور الحالي لهيئات الحكم المحلي مناسب وإن كان متأثرا حاليا بسبب الأزمة الاقتصادية العامة، وعدم سيادة القانون وهذا توجه مجلس محلي حزماعلى لسان أحد أعضائها "ما يضعف دور هيئات الحكم المحلي عدم وجود سلطة القانون"، الاتجاه الثاني يرى أن هذا الدور غير مناسب ويجب

تطويره وهذا ما أكده رئيس المجلس المحلي لسيلة الظهر " يجب تطوير – دور الهيئة المحلية – ودفعه باتجاهات مناسبة" وذلك بدعم من وزارة الحكم المحلي عبر التخطيط المشترك وتأهيل كوادر المجلس، غير أن هنالك اتجاه مغاير تماما يرى أن دور الهيئات المحلية كبير جدا، وأنها تتحمل مسرؤوليات جمة في منطقة صلاحياتها، ومن أصحاب هذا الرأي مجلس عتيل؛ حيث تقوم الهيئة مثلا بعمل وزارة الصحة ووزارة التربية، وبذلك لا يوجد إجماع على دور مجالس الحكم المحلي، وينشأ هذا التباين نتيجة الأعباء التي تتحملها المجالس بالإضافة إلى عدم وجود وعي لطبيعة هذا الدور، ولكن البعض يعرف تحديدا ما هو الدور المطلوب منه ويراه بالاعتماد على القانون ويمتد من القضايا التنموية إلى تقديم الخدمات في توصيف واضح لدور هذه الهيئات. (رياحي وجابر، 2007، 71)

في هذا العرض يتبين دور وزارة الحكم المحلي في السياق الفلسطيني الذي كان ولا يزال قاصرا عن توجيه الهيئات المحلية بسياسات وأنظمة وتعليمات تطالب الهيئات المحلية القيام بالتنمية المحلية المستدامة وبالمقابل فالهيئات المحلية قاصرة أولا عن فهم وممارسة دورها في للوصول للهدف المرسوم من قبل الوزارة، وثانيا دورها في نشر ثقافة التنمية المستدامة وإقامة المشاريع التنموية بين المواطنين وفي هذه الدراسة تم بحث دور الهيئات المحلية باستفاضة حول دورها في توعية المواطنين وتوجيه ثقافتهم نحو الاستثمار بمشاريع الطاقة الشمسية التي تعتبر رافعة من روافع التنمية المحلية المستدامة في كافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- **مستويات الحكم المحلي في فلسطين**

بعد تشكيل السلطة اصبح هناك ثلاثة مستويات من الحكم في فلسطين؛ الحكومة المركزية والمحافظات والهيئات المحلية، موضحة فيما يلي:

الحكومة المركزية: تعتبر وزارة الحكم المحلي حلقة الوصل الأساسية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية وهي تقوم بدور محوري في متابعة الهيئات المحلية والإشراف عليها وفي بعض

الحالات إدارتها بشكل مباشر وقد زاد دور الوزارة طوال الفترات التي لم تجر فيها انتخابات محلية حيث كانت الوزارة تقوم بتعيين المجالس البلدية والقروية دون وجود سياسة مكتوبة ومعلنة توضح آلية التعيين الذي كان يتم في الغالب على أسس سياسية أو شخصية أو جهوية وفي بعض الحالات كان يتم تعيين رؤساء البلديات أو أعضاء المجالس من موظفي الوزارة أنفسهم فقد نص قانون الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 1997 على أن دور الوزارة يتمثل في رسم السياسة العامة المقررة لأعمال مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية والإشراف على وظائف هذه المجالس واختصاصاتها وشؤون تنظيم المشاريع العامة وأعمال الميزانيات والرقابة المالية والإدارية والقانونية والإجراءات الخاصة لتشكيل هذه المجالس إضافة إلى القيام بالأعمال الفنية والإدارية المتعلقة بأعمال التنظيم والتخطيط الإقليمي ووضع أي أنظمة أو لوائح لازمة من أجل تنفيذ واجباتها المنصوص عليها في القانون. وتم تعديل قانون الهيئات المحلية بموجب قرار بقانون رقم 9 لسنة 2008 الذي أتاح لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الحكم المحلي حل المجلس المنتخب للهيئة المحلية وتعيين لجنة تقوم بمهام المجلس المنحل لمدة أقصاها سنة إذا تجاوز أو أخل المجلس بصلاحياته المنصوص عليها بالقانون أو في حال انتهاء دور المجلس. (مواطن، 2014، 19-23)

المحافظات: أما المستوى الثاني من الحكم فهو المحافظات التي يقف على رأسها المحافظون وهناك عدم وضوح كبير في ما يتعلق بالاطار القانوني الناظم للمحافظين وفي طبيعة عملهم وصلاحياتهم وعلاقتهم بالسلطة المركزية والهيئات المحلية والمؤسسات المدنية والعسكرية في محافظاتهم وقد تمت إعادة تشكيل المحافظات وتعيين المحافظين بعد قدوم السلطة إحياء لممارسات أردنية ومصرية كانت متبعة قبل سنة 1967 ولم يشر القانون الأساسي الفلسطيني إلى هذا المستوى من الحكم (المحافظين) كما أنه لم يشر الى موضوع التشكيلات الإدارية بشكل عام. وقد قام المجلس التشريعي الفلسطيني بإصدار المرسوم الرئاسي رقم 22 لسنة 2003 بشأن اختصاصات المحافظين ونص على ان المحافظ

هو ممثل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس الإدارة العامة وأعلى سلطة في محافظته ومن صلاحياته الحفاظ على الأمن العام والاخلاق والنظام وحماية الأملاك العامة والعمل على الرقي الاقتصادي والعمراني والاجتماعي في المحافظة. (مواطن، 2014، 19-23)

الهيئات المحلية: المستوى الثالث من الحكم هو الهيئات المحلية وقد بين قانون سنة 1997 صلاحيات الهيئات المحلية في مادة 15 التي فصلت صلاحيات المجالس في أكثر من 25 بندا، لكن ليست جميع البنود مفعلة أو ممارسة على أرض الواقع فبعض المهام والصلاحيات تمارس من قبل شركات أو مؤسسات (مثل تزويد خدمة الكهرباء والماء) أو وزارت مثل منح تراخيص الحرف والصناعات وهنالك خلطا في هذه المادة بين المهام والصلاحيات، فهي ما يمنح للمجلس لتمكينه من القيام بمهامه. (مواطن، 2014، 19-23)

- **مهام الهيئات المحلية**

ومن هذه المهام والصلاحيات إقرار مشروع الموازنة وإدارة أموال الهيئة المحلية وممتلكاتها وإدارة أملاك الهيئة المحلية وأموالها وتخطيط البلدة وفتح الطرق وتعديلها وتنظيفها وإنارتها ومراقبة إنشاء الأبنية وهدمها وتزويد السكان بالمياه وتزويد السكان بالكهرباء وإنشاء خطوط المياه العادمة وإدارتها وتنظيم الحرف والصناعات ومراقبة المحلات والأعمال المقلقة للراحة وجمع النفايات واتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة ومراقبة المساكن والمحلات للتأكد من تصريف نفاياتها ومراقبة المواد الغذائية ومنع الغش وتحديد الأسعار وإنشاء مراكز للإسعاف والمستشفيات وإنشاء الساحات والحدائق واتخاذ الاحتياطات اللازمة للسيول والفيضانات والحرائق والكوارث الطبيعية وإنشاء المدارس ومراقبتها وإنشاء المتاحف والمكتبات العامة وهدم الأبنية التي يخشى سقوطها أو ضررها وإنشاء المسالخ وتنظيمها.

وجميع هذه الخدمات هي ذاتها التي كانت تقدمها البلديات قبل إنشاء السلطة الفلسطينية، وهي شبيهة بتلك الواردة في قانون البلديات الأردني لسنة 1955 ولم يأت القانون بصلاحيات ومهام جديدة، كذلك لم يتح القانون المجال لإمكانية إضافة خدمات أخرى قد تستطيع بعض الهيئات المحلية وخاصة الكبيرة منها الاضطلاع بها مثل الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة، والمهام المعطاة هي مهام واسعة ولكن دون صلاحيات كافية، ولم يكن في ذهن صانع القانون توزيع عادل بين مهام الحكومة المركزية والهيئات المحلية، بسبب عدم وجود سياسة واضحة لدى المشرع الفلسطيني في ذلك الوقت. (مواطن، 2014، 23-25)

تستطيع الحكومة المركزية حسب ما تم عرضه تعيين مجالس الهيئات المحلية في بعض الحالات عند غياب الانتخابات، وفي غياب العملية الديمقراطية قد تستمر الحكومة المحلية في تسيير الأعمال وربما تتمكن من سد الحاجات اليومية للمجتمع المحلي، ولكنها لا تستطيع التصرف بقضايا البلدة على المستوى التنموي أو الاستراتيجي، أما دور المحافظة فكما هو واضح لا يعدو كونه دورا أمنيا محافظا على السلم الأهلي، وغير ذلك قد تساند المحافظة إدارة الهيئات المحلية وقت الأزمات كالثلوج وكأزمة جائحة كورونا وغيرها، وبالنظر إلى المهام المدونة على أنها مهام الهيئات المحلية والتي تكلفت بها ضمن القوانين السابقة للاحتلال ومازالت تتبعها كقانون ناظم، في هذه الدراسة تم إظهار الحاجة لتعديل القوانين المتعلقة بإنشاء مشاريع الطاقة المتجددة وعملية تزويد الكهرباء للسكان على وجه الخصوص ورفع قيمة أعمال الهيئات المحلية وإعادة تصنيفها لمراعاة العدالة في منح الصلاحيات والمطالبة بالمسؤوليات.

- **الموارد المالية للهيئات المحلية**

ينص قانون (الهيئات المحلية رقم 1 لسنة) 1997 ضمن المادة 22 على أن الموارد المالية للهيئات المحلية تأتي من: الضرائب والرسوم والأموال المفروضة أو المتأتية بمقتضى أحكام القانون أو

أي نظام صادر بالاستناد إليه أو أي قانون أو نظام آخر نص فيه على استيفاء ضرائب أو رسوم أو مخالفات للهيئات المحلية. ومن التبرعات والهبات والمساعدات التي يوافق عليها المجلس. ومن الحصة التي تخصصها السلطة التنفيذية للهيئة المحلية. (مواطن، 2014)

ومن الناحية العملية فإن موارد البلديات المالية غير كافية وغير مستقرة وتعتمد البلدية بشكل كبير على الرسوم وخاصة رسوم الرخص والأبنية والمخالفات وعلى بيع خدمات الكهرباء والماء إضافة إلى بعض المشاريع المدرة للدخل والمساعدات والمنح الخارجية أما قاعدة الضرائب فهي محدودة جدا والضريبة الوحيدة التي تجنيها البلدية هي ضريبة المعارف وهنالك اشكاليات في تحصيلها خاصة في البلديات والمجالس الصغيرة بسبب الفقر، علما أن هذه الضريبة لا يجوز استخدامها إلا لأغراض ترميم المدارس، أما باقي الضرائب فتجبيها السلطة المركزية وتقوم بتحويلها للبلديات بعد خصم نسبة 10% منها حسب القانون الساري في الضفة الغربية، كما أن هناك عدم انتظام في تحويلها وعدم شفافية في توضيح قيمتها وآليات احتسابها، أو الإعفاءات التي يقوم بها بعض موظفي وزارة المالية من دون الرجوع للهيئة المحلية. (مواطن، 2014)

وحيث لا يوجد أي بند في الموازنة العامة لدعم الهيئات المحلية، تعمد الكثير من الهيئات المحلية إلى عدم دفع المستحقات المالية المترتبة عليها إلى شركات توزيع الكهرباء والماء الإسرائيلية، على الرغم من أن هذه البلديات تقوم بتحصيل أثمان استهلاك هذه الخدمات من المواطنين، الأمر الذي يراكم ديونا على السلطة الفلسطينية التي تجد في كثير من الحالات أن الجانب الإسرائيلي قد قام باقتطاع قيمة هذه الديون مباشرة من مستحقات السلطة من الضرائب والجمارك التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة. (مواطن، 2014، 25-27)

ضمن مقابلة مع المهندس موسى حديد قال أنه "في ظل وضع مالي شائك تعيشه الهيئات المحلية، فإن موازنة البلديات تبنى على جباية ضريبة الأملاك والتي تغطي ما بين (35-70) % من موازناتها،

والتي من خلالها تنفذ مشاريعها نيابة عن الحكومة المركزية. ويؤكد أن 90% من أموال ضريبة الأملاك لا تحول للهيئات المحلية، بل تسجل ورقيا. قائلا: اتحدى أن يكون هناك التزام بجدولة هذه الأموال في أي وقت من الأوقات. ونفى أن يكون هناك ديون متراكمة على بلدية رام الله. قائلا: بلدية رام الله لا يوجد عليها ديون للحكومة، بل إن لها ديون متراكمة على الحكومة بقيمة أكثر من 45 مليون شيقل. (حديد، 2022).

يتضح أن التزام الهيئات المحلية بدفع المستحقات للجهات المختلفة يتوقف على التزام الحكومة بمستحقات الهيئات المحلية وأن انعدام الاستقرار المالي يؤدي إلى قصور الهيئات المحلية عن تلبية احتياجات المجتمع المحلي مما حدا في هذه الدراسة بحث نتائج نقص الموارد في الهيئات المحلية وكيف يمكن للتنمية المحلية المستدامة أن تخفف الضغط على الهيئات المحلية التي تقع في هذه الإشكالية.

2-1-13 المطلب الثالث عشر: الحكم المحلي وتصنيف الهيئات المحلية في فلسطين

رغم أن قانون هيئات الحكم المحلي قد صنف هذه الهيئات إلى بلديات ومجالس محلية ومجالس قروية ولجان تطوير، إلا أن الوزارة قامت بإصدار تصنيف آخر لهيئات الحكم المحلي اعتمدت أربعة درجات (أ، ب، ج، د) بناء على عدد السكان وقدرات الهيئة وحداثة إنشاء الهيئة وما شابه. الصنف الأول: البلديات المركزية (أ) وهي المدن الفلسطينية المركزية، وتعتبر أكبر الهيئات المحلية من حيث الحجم وعدد السكان، وتقديم الخدمات، ولها اهتمامات في الجوانب التنموية. الصنف الثاني: البلديات الرئيسية (ب) وهي المدن التي يزيد عدد سكانها عن 25 ألف نسمة، وهي متوسطة في حجمها الوظيفي، ولها قدرة على تجنيد موارد وإمكانيات بعكس البلديات الأساسية، مما يؤهلها لدور تنموي داخل نطاق صلاحياتها. الصنف الثالث: البلديات الأساسية (ج) وهي التي تشكلت في البلدات الفلسطينية صغيرة

الحجم ويتراوح عدد سكانها بين 10 – 25 ألف نسمة، ولديها قدرات اقتصادية ومالية محدودة، وبالتالي قدرتها على تقديم الخدمات والمشاريع التنموية يبقى محدودا. الصنف الرابع: البلديات الناشئة (د) وهي التي تشكلت في بلدات صغيرة الحجم يقل عدد سكانها عن 10 آلاف نسمة، وتقدم خدمات أساسية جدا للسكان، وليس لها قدرات تنموية، (حسب اشتية) (رياحي وجابر، 2007، 66)

2-1-14 المطلب الرابع عشر: صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية وتصنيف الهيئات المحلية.

تم إنشاء الصندوق في العام 2003 استنادا إلى المرسوم رقم 120 لسنة 2003 باسم صندوق البلديات، وكانت الفكرة من إنشاء الصندوق هي إنشاء هيئة تنفيذية تقوم بدعم وتنفيذ جميع السياسات الوطنية واستراتيجيات قطاع الحكم المحلي بدعم وتنفيذ جميع السياسات الوطنية واستراتيجيات قطاع الحكم المحلي، في العام 2005 عملت السلطة الفلسطينية على اعتماد قرار اعتبار الصندوق هيئة قانونية مستقلة حيث أصدر مجلس الوزراء بتاريخ 2005/10/20 قرارا بتشكيل الصندوق كقناة لتنسيق وصرف الدعم الدولي والوطني للبلديات بطريقة شفافة ومهنية، للمساعدة في تنمية قطاع الحكم المحلي ويدعم الصندوق عدد من الدول المانحة منها البنك الدولي والدنيمارك وألمانيا واليابان وإيطاليا وفرنسا والسويد وهولندا، ويعتبر صندوق تطوير وإقراض البلديات أن أداء أكثر من 98 بلدية قد تحسن بشكل عام بعد إدخال مجموعة من النظم في عملها، مثل الخطط العمرانية، والخطط الاستراتيجية، وبرامج الإدارة المالية ما بين العامين 2009 – 2012 وسوف يقوم الصندوق بوضع مؤشرات وقياس مدى استعمال البلديات لهذه الأدوات وكذلك قياس مدى الجودة والتغطية في تقديم الخدمات ابتداء من نهاية 2013 وحتى العام 2014 (مواطن، 2014، 116-120)

لقد تم تحديد 10 مراتب فرعية في التصنيف (D, C, C+, C++, B, B+, B++, A, A+, A++) حيث يطلب من البلديات تحقيق عدد من مؤشرات الأداء للانتقال من أدنى تصنيف (D) حتى

أعلى تصنيف (A++) ويقوم الصندوق بعمل دراسة تقييمية كل سنتين لتحديد تصنيف البلديات ومدى تحقيقها لمؤشرات الأداء، وعليه يتم تحديد تصنيف كل بلدية. (تصنيف 2017، تصنيف 2019، تصنيف 2021) ويتم توزيع مخصص الأداء بناء على التصنيف الذي حصلت عليه كل بلدية، حيث يعمل البرنامج بشكل متواصل مع البلديات ذات التصنيف المتدني لمساعدتها في الارتقاء الى درجات أعلى. (صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، 2022)

بناء على تصنيف وزارة الحكم المحلي يتضح أن الهيئات المحلية المصنفة (ب) فقط هي التي تستطيع ولديها القدرة على استقطاب وتجنيد الأموال من المانحين لزيادة مواردها وتستطيع أن تلعب دورا تنمويا، وفي هذه الدراسة تم تسليط الضوء على هيئات محلية عديدة ذات تصنيف مختلف يمكنها أن تلعب ذات الدور التنموي لذا تم أيضا ابتكار مقياس لقياس قدرة الهيئات المحلية على إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية الذي يعتبر من أهم مشاريع التنمية المستدامة والذي يمكن أن يستفاد منه في تصنيف الهيئات المحلية وإسناد دور أكبر للهيئات المحلية بناء على هذا التصنيف، وأما مقياس صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية إنما يساعد في رفع قيمة الهيئات المحلية منخفضة التصنيف من خلال إدخال برامج إدارية ومالية إلى أنظمة الهيئات المحلية والتدريب عليها.

2-1-15 المطلب الخامس عشر: تاريخ التقسيمات الإدارية (التنظيم الإداري) للهيئات المحلية في فلسطين

في العصور القديمة كانت فلسطين تتألف من دويلات صغيرة، لم تنقطع فيها الحروب والثورات، وفي (القرن 6 – 5 ق.م.) في عهد الفرس والرومان والبيزنطيين أنشأت التقسيمات الإدارية، وتمتعت فلسطين بفترة من السلام والازدهار، ومنحت المناطق قسطاً من الحكم الذاتي –

المحلي، مع إخضـــاعها إلى مراقبة مركزية وبذلك لم تحدث أية ثورات في البلاد ضـــد الفرس، وفي العهد الهلنستي، أصبحت هذه البلاد مسرحاً للحروب باستمرار، وفي عهد الرومان احتفظت الجماعات المحلية بنظام الحكم الذاتي، وفي العهد البيزنطي قسمت فلسطين إلى أجزاء.

في دولة الإسلام ارتبط ظهور التقسيمات الإدارية بعصر الفتوحات، وبعد أن مضت عملية الفتح قدماً، قسم الخليفة عمر بن الخطاب الشام، إلى أقسام إدارية وعسكرية، وحين حل الضعف بالدولة العباسية، نجمت فيها بدعة استقلال الأمراء والولاة بأقاليم الدولة. (الجماعيلي، 2013)

أما في عهد المماليك، قسمت بلاد الشام إلى وحدات إدارية، وأبقى السلطان العثماني التقسيمات الإدارية، وقام بتعيين حكام أتراك عليها، وأصدرت الدولة العثمانية نظام إدارة الولايات الجديد، وقسمت البلاد العثمانية بموجبه إلى ثلاثين ولاية، يترأسها متصرفون وكان لكل قضاء "مجلس إدارة القضاء"، ولكل ناحية "مجلس إدارة الناحية" وفي القرية "مجلس اختيارية القرية"، ولم تكن هذه المجالس كلها ذات نفع كبير بسبب سيطرة السلطة التنفيذية عليها، أو بسبب احتكار العائلات الغنية لعضويتها. (الجماعيلي، 2013)

عانى غالبية الشعب الفلسطيني وخاصة الفلاحين من ثقل الضرائب وأسلوب جبايتها في العهد العثماني وأدت زيادة الضرائب على الأراضي إلى تراكم الرسوم والضرائب على الفلاحين وبعد عجزهم عن دفعها كانوا يعمدون إلى بيعها بالمزاد العلني وكان من أهم المشترين السلطان وأفراد العائلات اللبنانية الغنية الذين تمكنوا من شراء أخصب أراضي فلسطين بثمن زهيد وباعوها لليهود فيما بعد، وقد ظلت فلسطين طوال العهد العثماني موزعة على أكثر من ولاية، وبعد أن أصبحت فلسطين محط أطماع الدول الاوروبية بسبب ضعف الدولة العثمانية وفسادها لم يكن الوضع الإداري كافيا لمواجهة المخططات الصهيونية المدعومة أوروبيا، الأمر الذي انعكس على مصير فلسطين. (عمرو، 2009، 57-59)

عانى سكان فلسطين من الحكم العسكري الاستبدادي والإدارة المغايرة لمصالحهم وبعد الحكم العثماني الذي أضعف المدن والقرى الفلسطينية أصبحت فلسطين مهيئة للاحتلال تحت وطأة الانتداب البريطاني. في هذه الدراسة نسلط الضوء على امتداد تأثير هذه الحقبة على واقع الهيئات المحلية وقوانين الهيئات المحلية السارية حتى الآن. أوجبت المادة الثانية من صك الانتداب؛ ضمان ترقية مؤسسات الحكم الذاتي، وتشجيع الاستقلال المحلي واعتبار الانتدابات أمانات، ينتهي أجلها عندما يصبح سكان البلاد قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم، ورغم ذلك لم تسمح بريطانيا للعرب، الاشتراك الفعلي في إدارة شؤونهم، واعترفت حكومة الانتداب صراحة بأن موقف العرب العدائي من الوطن القومي اليهودي، يقف عقبة في سبيل إنشاء الحكم الذاتي، غير أن المشاريع البريطانية في هذا المجال كان القصد منها تنفيذ وعد بلفور. (من تاريخ الصهيونية) (عمرو، 2009، 86-87)

بعد وعد بلفور عام 1917 واحتلال القوات البريطانية لفلسطين عام 1918 قامت بإنشاء "الإدارة العسكرية" التي تدير شؤون البلاد وبدأت بتنفيذ سياسة تهيىء فلسطين بالتدريج كي تصبح وطناً قومياً لليهود، وأعادت تقسيم البلاد إلى ثلاثة عشر لواء، على رأس كل لواء حاكم عسكري بريطاني. (الجماعيلي، 2013)

هذه التقسيمات الإدارية رسخت قوة الصهاينة، ومهدت الطريق لاحتلال المدن والقرى الفلسطينية، وأضافت المستوطنات عبئا إضافيا، على قضية الشعب المسلوب إرادته، في حكم نفسه وجيرت الظروف لخدمة الصهيونية للتمكن من احتلال فلسطين، ونبحث في هذه الدراسة آثار الاحتلال والاستيطان على التنمية المحلية المستدامة في فلسطين.

في العام 1922 أقر مجلس عصبة الأمم صك الانتداب، وانتقل النظام الإداري من الإدارة العسكرية إلى إدارة مدنية وهي "حكومة فلسطين"، وأحدث هربرت صمويل المندوب السامي تقسيمات إدارية جديدة، فقسم كل لواء إلى أقضية، ويشتمل كل قضاء على عدد من القرى، وعين على كل لواء حاكما بريطانيا، وأصبحت فلسطين في وضعية سياسية وإدارية واقتصادية تضمن تأسيس الوطن القومي لليهود. (عمرو، 2009، 70-81)

ومن خلال الوثائق الثلاث: دستور فلسطين، والكتاب الأبيض 1922، ومواد صك الانتداب يمكن رسم صورة للإدارة في فلسطين التي شملت الإدارة المركزية في قمة الهرم الحكومي، ويشرف عليها المندوب السامي المدني، وفي عام النكبة 1948 تم تقسيم فلسطين المحتلة إلى ثلاث مناطق إدارية كبرى هي المنطقة الشمالية والمنطقة الوسطى والمنطقة الجنوبية، وتضم كل منطقة من هذه المناطق وحدات إدارية صغرى تسمى مقاطعات، شملت الضفة الغربية على ثلاث محافظات رئيسة هي: نابلس، والقدس، والخليل. (الجماعيلي، 2013)

تحت النظام الأردني في الضفة الغربية [1]، تأثر نظام الإدارة المحلية بالآثار الناجمة عن قرار التقسيم، وحرب عام 1948 وبالسياسة المركزية الشديدة، التي نهجها النظام الأردني في الحكم، والتي رافقها نوع من التمييز الإقليمي لمصلحة الضفة الشرقية، والتأثر كذلك بمختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الاردن طوال فترة حكمه لها، ومن الناحية القانونية شهدت بداية الخمسينيات صدور القوانين الأردنية المنظمة للإدارة المحلية، والتي لا تزال سارية المفعول مع جميع التعديلات اللاحقة. (عمرو، 2009، 165)

[1] لم يتم التطرق للحكم المصري في قطاع غزة، لأن حدود مكان الدراسة يقتصر على الضفة الغربية

نظم المشرع الأردني الأحكام الخاصة بالمدن التي تتوفر على مجالس بلدية في قانون البلديات، رقم 29 لسنة 1955 وقد عرف القانون البلدية أنها مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي، تحدث وتلغي وتعين حدودها ووظائفها وسلطاتها، ونرى أن هذا التعريف يتنافى مع مقومات نظام الإدارة المحلية التي تفترض الوحدة البلدية بالشخصية المعنوية العامة، الأمر الذي ترتب عليه نتائج بالغة الخطورة، تمثلت في إضفاء طابع عدم دوام واستقرار البلديات بسبب تغيير أعضاء المجلس، وتحلل المجلس الجديد من التزامات المجلس القديم عند تغييره. (عمرو، 2009، 183-184)

لقد استهدفت سلطات الاحتلال إعادة تقسيم الضفة الغربية لتحقيق أهدافها التوسعية بضم القدس وإحكام سيطرتها على باقي أجزاء الضفة الغربية بتقسيمها الى مناطق صغيرة تسهل السيطرة عليها في جميع المجالات (عمرو، 2009، 407)

قسمت السلطة الوطنية الفلسطينية مناطق الضفة الغربية إلى محافظات، وعددها تسع محافظات وهي: محافظة جنين، ومحافظة طولكرم، ومحافظة نابلس، ومحافظة أريحا، ومحافظة رام الله والبيرة، ومحافظة القدس، ومحافظة بيت لحم، ومحافظة الخليل، ومحافظة طوباس. (الجماعيلي، 2013)

في غياب تطبيق قانون الانتخابات عند تشكيل مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية منذ تولي السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الحكم المحلي في فلسطين وحتى نهاية العام 2004 ساد نقاش بين المهتمين بشؤون الحكم المحلي، حول الأسلوب الذي تدار به مجالس الهيئات المحلية، في الواقع كانت تدار بطريقة فريدة ولا يمكن وصفها بأنها مركزية بحيث لا تتلاشى معها استقلالية الهيئات المحلية، كما لا يمكن وصفها بأنها لامركزية لأن ما يجري على أرض الواقع من تشكيل للمجالس أقرب إلى التعيين

منه إلى الانتخاب، وقد حمل النقاش في مضمونه مدى استقلالية الهيئات المحلية عن السلطة المركزية في ظل وجود وصاية إدارية وفقا للقانون (عمرو، 2009، 578)

يظهر هذا العرض التقسيمات الإدارية لفلسطين في جميع المراحل التاريخية التي مرت بها، وأن فلسطين لم تحظ في أي مرحلة في تاريخها بفرصة الحكم المستقل للهيئات المحلية، أو تكوين دولة ذات مؤسسة حاكمة مستقلة ومركزية لقيادة المدن والقرى، من بداية فجر التاريخ وحتى يومنا هذا، وربما كان ذلك بسبب أطماع الدول الكبرى والدول الإقليمية في أرض فلسطين وما تحتله من مكانة جغرافية وموقع استراتيجي من العالم، وبما تملكه من موارد، حتى احتلها البريطانيون الذين يمثلون القوى الاستعمارية في العالم، والذين قاموا بإهداء فلسطين لليهود لتحقيق أهداف الصهيونية العالمية، ولتكون أداة للمستعمرين لتسهيل وترسيخ احتلالها واحتلال الوطن العربي، ونرى من خلال هذه الدراسة كيف أن الهيئات المحلية تعاني من التقسيمات الإدارية التي أضاعت أجزاء واسعة من المدن والقرى الفلسطينية تحت مسمى مناطق (c) وما يضيع بسبب ذلك على الفلسطينيين من فرص للتنمية المستدامة.

2-1-16 المطلب السادس عشر: واقع الإدارة المحلية في ظل الاحتلال الإسرائيلي

لقد تسبب الاحتلال الإسرائيلي في إحداث تغيرات شاملة وعميقة، في النظم الإدارية والتشريعية، التي كانت سائدة في الضفة الغربية وغزة، وكانت في سياق مناهج الاحتواء والسيطرة وإخضاع جميع أوجه نشاط السكان الحياتية لسلطة الاحتلال الإسرائيلي وخدمة الحركة الصهيونية، ونص المنشور الاحتلالي رقم 2 بتاريخ 7 يونيو 1967 في المادة الثالثة الفقرة الأولى، على أن كل صلاحية من صلاحيات الحكم والتشريع والتعيين والإدارة بخصوص المنطقة أو سكانها تحول إلى الحاكم الإسرائيلي فقط، وتمارس من قبله أو من يعينه أو يعمل نيابة عنه، ولم تراع سلطات الحكم العسكري قواعد الاحتلال

الحربي المنظمة لحقوق المدنيين تحت الاحتلال وإنما وظفت صلاحياتها التشريعية المحدودة في خدمة سياسة التوسع والاستيطان والسيطرة على الأرض ومشتملاتها وإخضاع المناطق المحتلة اقتصاديا وسياسيا وإداريا للاحتلال وربطها بالكيان الصهيوني، والتضييق على السكان، ودفعهم للهجرة (عمرو، 2009، 313-338)

وهذا جزء من سياسة شاملة تنتهجها الدولة المحتلة في سبيل إحداث التغيير الديموغرافي لصالح اليهود في فلسطين من خلال تهجير السكان من مدنهم وقراهم وتفريغ أراضيهم لتسهيل الاستيلاء عليها وضمها، وما تبحثه الدراسة إنما هو ما تعكسه هذه الحالة من فقدان الأراضي وبالتالي تقليص إمكانية الاستفادة منها في مشاريع التنمية المحلية المستدامة ومن أهمها مشاريع الطاقة الشمسية.

2-1-17 المطلب السابع عشر: الإدارة المدنية وإنشاء روابط القرى

سعت السلطات الإسرائيلية لتطبيق الحكم الإداري الذاتي على السكان، عن طريق تطوير المجالس البلدية ليصبح أعضاؤها قيادات محلية سياسية، واعتمدت برنامجا منظما استهدفت من تنفيذه إعادة تنظيم المناطق المحتلة، بما يتلاءم والحل السياسي الذي يمكن أن تقترحه يوما ما، ويعتمد على سياسة أساسها أن وجود الشعب الفلسطيني عنصر غير ثابت، وأن مكانة الصراع تتناقص كلما زادت السيطرة الإسرائيلية على الارض، وفي هذا الإطار أخضعت إسرائيل المناطق المحتلة لنظام الحكم العسكري، وسعت لإرساء الأسس لإقامة إدارة مدنية في العام 1981 والتي كانت من اقتراح الوزير إيغال ألون في العام 1967 الذي اقترح منح السكان العرب حكما ذاتيا تحت الاحتلال، يربط السكان العرب بإسرائيل، من خلال خلق زعامات محلية للمشاركة في المفاوضات، لتحديد المصير النهائي لتلك

المناطق لخدمة المشروع الصهيوني، مخالفا بذلك قواعد الاحتلال الحربي التي تقضي بإدارة الإقليم المحتل إدارة عسكرية (عمرو، 2009، 356-357)

2-1-18 المطلب الثامن عشر: روابط القرى

أوجدت هذه السياسة قيادات بلدية وزعامات محلية معارضة، لإقامة حكم إداري ذاتي في المناطق المحتلة، تطالب بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، فبدأت السلطات الإسرائيلية بتقليص النفوذ السياسي للزعامات البلدية والمحلية المناهضة للاحتلال، بالإضافة إلى حل العديد من المجالس البلدية. وبدأت بالعمل على إيجاد قيادة محلية بديلة، تنافسها في تقديم الخدمات للسكان، وتمكنت من القضاء على التيار السياسي المعارض لسياستها، بل وخلقت تيار سياسي موالي لإسرائيل، ومعادي للتوجهات السياسية الوطنية، معتمدة على فكرة عنصرية تمييزية بين سكان المدن وسكان القرى، فأنشأت ما يسمى بالروابط القروية، في محاولة منها لخلق مجتمعات تقبل بالحكم الإسرائيلي، أسوة بمجتمعات الدروز بالجليل، وبدو النقب، وأتباع سعد حداد في جنوب لبنان، الأمر الذي يتطلب إيجاد ممثلين عن السكان، يقبلون بالتفاوض مع إسرائيل، وقد استفادت إسرائيل من ضعف التنسيق داخل الحركة الوطنية الفلسطينية. كانت أهداف إنشاء روابط القرى حل المنازعات بين السكان، وإدارة المرافق الخدمية، ومن ناحية أخرى الاتحاد مع الروابط القروية في المناطق الاخرى، لتكتيل اتحاد عام على مستوى قطري لجميع الروابط القروية، والذي يشكل نواة الحكم الإداري الذاتي حسب الرؤية الإسرائيلية. (عمرو، 2009، 358-373)

لذا قامت السلطات الاسرائيلية بتزويد أعضاء روابط القرى بالمال والسلاح، وتخويلهم صلاحيات واسعة في القرى، وامتدت بعدها إلى المدن، وعلى الرغم من ذلك فشلت الروابط القروية في كسب تأييد الجماهير، وذلك بسبب طبيعة القاعدة الاجتماعية لزعمائها وأعضائها، وسلوكهم السيئ تجاه السكان العرب، وكان أغلبيتهم معروفون بانعدام الأخلاق والقيم، واعتبارهم كجواسيس وعملاء لسلطات

الاحتلال، بسبب تعاطفهم مع المستوطنين، وتأييدهم لمصادرة الارضي وتشييد المستوطنات على أنقاض بيوت السكان العرب، الأمر الذي أدى إلى عداء السكان الشديد لهم. (عمرو، 2009، 358-373)

ومن ناحية أخرى لم يقوموا ببناء كيان تنظيمي واضح، بسبب التنافس على الزعامة والاتهامات بالسلب والسرقة واستغلال النفوذ، وفشلت في تجنيد الشخصيات الموالية للأردن في صفوفها، مما أدى إلى تحول موقف الأردن بخصوصها ومحاربتها. وبعد بروز خلافات مالية وسياسية مع سلطات الاحتلال، وفي محاولة منه للقيام ببعض المبادرات المستقلة أعلن المجلس الوطني الفلسطيني عن ميثاق وطني فلسطيني لعقد مؤتمر عام لإقراره كمحاولة للانتقال إلى تنظيم سياسي يخالف أطروحات الأهداف الإسرائيلية التي أنشأت الروابط على أساسها الامر الذي أغضب رئيس الوزراء آنذاك أريئيل شارون إلى حد تحول السلطات الاسرائيلية عن تأييد روابط القرى ومحاربتها (عمرو، 2009، 358-373)

لقد كانت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة لديها هدف واحد وهو كسب تأييد السكان العرب للموافقة على الحلول التي تفرضها إسرائيل على القيادات الفلسطينية وبالتوافق مع الاتفاقيات المبرمة مع الدول العربية، وكان هنالك اتجاهان أحدهما إعطاء حكم ذاتي للسكان العرب والسماح لهم بإجراء الانتخابات وزعامة البلديات من دون التدخل المباشر كما يقترح شارون وشامير، والآخر إعطاؤهم الحكم الذاتي المباشر من خلال إضعاف البلديات المنتخبة ودعم عصابات متعاونة مع الاحتلال من خلال روابط القرى التي أثبتت في النهاية فشلها الذريع في قلب موقف السكان الفلسطينيين للقبول بما يعتبره الاحتلال الاسرائيلي حلا سلميا من وجهة نظره، وفي هذه الدراسة ظهرت آثار إدارة الاحتلال للنزاع وفرض نظام روابط القرى من نقص قدرة الهيئات المحلية على الإدارة والحوكمة وإدارة المال العام.

2-1-19 المطلب التاسع عشر: الوصاية على الهيئات المحلية

الوصاية على الهيئات المحلية تعني الرقابة التي تمارسها السلطات المركزية أو اللامركزية، على المرافق والوحدات المتمتعة بالشخصية المعنوية العامة، والاستقلال الإداري والمالي، ويهدف المشرع من خلال الوصاية الحفاظ على الوحدة السياسية والإدارية والمالية للدولة، وتمكين السلطة التشريعية من مساءلة السلطة التنفيذية عن أعمال الوحدات المحلية وضمان التنسيق الإداري والمالي والاقتصادي فيما بين الوحدات المحلية والدولة وضمان نجاح الخطط التنموية المركزية والمحلية وتغليب المصلحة القومية على المصالح المحلية، وضمان نجاح الخطط التنموية المحلية المستدامة، ويتأثر مدى الوصاية المفروضة على الوحدات المحلية بمختلف الأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية والبيئية المحيطة بنظام الإدارة المحلية في الدولة (عمرو، 2009، 281-284)

الوصاية الرئاسية هي مجموع السلطات والإجراءات التي يباشرها رؤساء الإدارات المركزية واللامركزية في مواجهة العاملين في فروعها وأقسامها المختلفة وذلك بقصد تحقيق التجانس والمشروعية والملاءمة في القرارات الحكومية وحماية المصلحة العامة، أما الوصاية الإدارية فهي السلطات القانونية المحددة لسلطة مركزية أو لامركزية عليا إزاء أشخاص الهيئات المحلية وأعمالها وأموالها بقصد حماية المشروعية والصالح العام (عمرو، 2009، 702)

يمكن القول أن العلاقة الواقعية السائدة بين وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية تحكمها نفس الاعتبارات والسمات التي تحكم العلاقات الإدارية والتنظيمية الفلسطينية والمحكومة أساسا بقوى ضغط شخصية وسياسية ودولية، تجعل العلاقة بين الوزارة والهيئات المحلية تختلف من هيئة محلية إلى أخرى فمنها من تتجاوز حدود صلاحياتها واختصاصاتها وتمارس أنشطة بعيدة عن تحكم وسيطرة الوزارة، وهيئات اخرى تخضع بشكل مطلق للوزارة في مزاولة اختصاصاتها. ويقرر المشرع العديد من الوسائل الوصائية في مواجهة مجالس الهيئات المحلية منها إحداث الهيئات المحلية وإلغاؤها أو ضمها لهيئة محلية

أخرى أو فصلها عنها، وتنظيم هيكلياتها وتوسيع أو تضييق حدودها بتوصية من المجلس وقرار من الوزير، ويتم ذلك من دون أي لائحة إدارية أو نظام بل يصدر النظام عن الوزير ويعمل بمقتضياته دون المصادقة عليه من مجلس الوزراء خلافا للمبادئ القانونية العامة، وليس بناء على اقتراحات وتوصيات من السكان والمجلس المحلي بقانون يشرع هذه التغييرات (عمرو، 2009، 702-713)

هذه التشـــريعات تشـــكل قيودا على الهيئات المحلية، تحد من تفاعلها مع المجتمع المحلي، في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية المختلفة، وتعتبر الوصاية نوعا من التحكم بالمجتمع حتى لا يشذ عن سياسات وتوجهات الدولة، ولكنه بالجانب الآخر يشكل قيودا على التنمية ويزيد من البيروقراطية ويجمد الدافعية ويثبط النجاحات المأمولة، ومن هنا بحثت الدراسة أسباب انعدام قدرة ورغبة الهيئات المحلية من العمل بأعمال غير تقليدية والحد من انخراطها بالمشـــاريع التنموية.

في هذا المبحث تم استعراض المفاهيم النظرية الأساسية المتعلقة بالهيئات المحلية بشكل عام، لغايات بلورة اســـتنتاج الدور الحقيقي للبلديات ودراســـة أهمية تفعيلها وتفعيل دورها كحكم محلي، ثم استعراض مفاهيم الحوكمة للتعرف على طبيعة الحكم الرشيد نظريا، وأهمية تطبيقه، وآثاره على دور الهيئات المحلية في التنمية والتطوير، وأخيرا تم عرض واقع الهيئات الفلسطينية وتاريخ التقسيمات الإدارية وكيف أضحت علاقاتها مع الحكومة المركزية والبيئة المحيطة تبعا لذلك، لغايات دراسة الأسباب الحقيقية لواقع البلديات الفلسطينية الحالي، ودراسة آثار تراكم الخبرات مقابل اتساع الفجوات، وبالتالي أثر ذلك على قدرة ورغبة الهيئات المحلية الفلسطينية في دعم تطوير وإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية، وأثر ذلك على التنمية المحلية

المستدامة، وفي المبحث التالي سيتم استعراض الدراسات التي تحدثت عن الطاقة الشمسية من ناحية إدارية وفنية ومالية.

2-2 المبحث الثاني: الطاقة الشمسية

في هذا المبحث تم استعراض الدراسات المتعلقة بالطاقة الكهربائية، وأهميتها في إنارة المنازل وتشغيل المصانع والمنشآت وكيفية الحصول عليها، وأهمية استخدام المصادر المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية وأهمها الطاقة الشمسية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، كما سيتم استعراض مؤسسات إدارة قطاع الطاقة الكهربائية في فلسطين.

2-2-1 المطلب الأول: الطاقة الكهربائية

تعد الكهرباء من أهم مقومات الحياة في عصرنا الحاضر، حيث تقوم عليها الصناعات بما فيها صناعة النفط وما ينتج عنها من صناعات، والزراعة والتجارة والنقل، بل حتى على مستوى احتياجات الفرد التي تعتمد جميعها على هذا المورد الهام للطاقة، وقد بدأ النظام الكهربائي صغيرا أما في الوقت الحاضر فإن المنتج منها قد وصل إلى كميات هائلة، يتم نقلها عبر آلاف الكيلومترات لتستخدم في جميع الأغراض ويعتمد إنتاج الكهرباء على مصادر الطاقة التقليدية كالنفط والغاز، أو المصادر المتجددة، كطاقة الرياح وطاقة الأمواج البحرية، ويتم توزيع الطاقة الكهربائية عبر النواقل والمحولات الكهربائية، إلى المستخدمين الذين تقوم معظم أعمالهم على استخدام المحركات الكهربائية، مثل المضخات والثلاجات والمكيفات والغسالات، وأعمال المصانع التي تقوم معظمها على استخدام المحركات الكهربائية. (العتيبي، 2010)

2-2-2 المطلب الثاني: الطاقة الكهربائية وتحديات البيئة

يواجه سكان الأرض اليوم ارتفاعا ملحوظا بدرجات الحرارة نتيجة التلوث الذي يحدثه الإنسان بنشاطاته المختلفة التي تبعث غازات ماصة للحرارة مثل ثاني أكسيد الكربون CO_2 والميثان، وقد سجل القرن العشرين زيادة مقدارها نصف درجة سيليزية في معدل درجات الحرارة، وحسب تقارير لجنة الخبراء الدوليين في مجال التغيرات المناخية فقد تبين أن غاز CO_2 المنبعث كناتج للوقود العضوي يمثل ثلاثة أرباع كمية الانبعاثات (عبد الكريم، 2008، 24-25)

وتمثل غازات الاحتباس الحاراري الحيوي ومنها غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 غطاء دافئا حول الأرض وبدون هذا الغطاء تصبح درجة حرارة سطح الأرض أقل من 30 درجة مئوية، وتوجد بعض هذه الغازات في الغلاف الجوي بشكل طبيعي، ولكن الأنشطة البشرية ساهمت في زيادة تركيزات هذه الغازات، خاصة في الخمسين سنة الأخيرة، نتيجة استخدام الوقود الأحفوري وقطع الأشجار وبعض الأنشطة الصناعية، وهذا تسبب في مظاهر صاحبت التغير المناخي كالتغيرات في درجة حرارة القطب الشمالي وذوبان الجليد، والجفاف، وانتشار موجات الحرارة وتقلص فصلي الربيع والخريف (الأشوح، 2017، 7-10)

2-2-3 المطلب الثالث: الطاقة المتجددة

معروف على نطاق واسع أهمية الاستدامة والأمن ومستوى المعيشة، وأنظمة الطاقة المتجددة تشمل الطاقة من الشمس والرياح والأنهار وأمواج البحر وأنواع أخرى من الموارد المستمرة، كل هذه الأنظمة تنضوي تحت المفهوم التالي: "الطاقة المتجددة هي طاقة يتم الحصول عليها من التدفق المتكرر والمستمر بشكل طبيعي للطاقة من البيئة المحلية"، مقابل مفهوم الطاقة غير المتجددة الذي يعني "الطاقة المستخرجة من مخازن ثابتة للطاقة التي لاتزال تحت الأرض والتي لم يتم تحريرها بعد من قبل الإنسان"

ومن الأمثلة البديهية الطاقة الشمسية المستمرة والمتكررة يوما بعد يوم، فالطاقة المتجددة تصل عبر البيئة كتيار متدفق، بغض النظر عن الطريقة أو الأداة التي يتم بها تسخير الطاقة، فالمصادر الطبيعية تشير إلى الطاقة الخضراء أو الطاقة المستدامة، وقياس مستويات الطاقة الناتجة عن التطبيقات العملية للطاقة المتجددة، تصل إلى ملايين الوحدات الكهربائية (watts) من مجمل الموارد العالمية، (Twidell & Weir ,2015)

2-2-4 المطلب الرابع: أهمية الطاقة المتجددة

- حماية المناخ – مواد ضارة أقل: إبطاء عملية دفء الأرض بسبب تراجع كميات الميثان، وثاني أكسيد الكربون التي تصدرها مصادر الطاقة التقليدية.
- البديل لمصادر الطاقة التقليدية التي تنضب، والاستفادة من التقدم التكنولوجي، فمن المتوقع أن يكفي احتياطي البترول لـــ 40 عاما فقط واليورانيوم لـــ 120 عاما والفحم لـــ 150 عاما مع ارتفاع تكاليف استخراجها بسبب صعوبة الوصول إليها مع الوقت.
- ضغوط قليلة لزيادة الأسعار: فالمنافسة القوية لرفع النوعية مع نمو عادل للأسعار، يؤدي لأسعار أقل على المدى البعيد.
- البديل للطاقة النووية: سيوفر استخدام الطاقة المتجددة قدرات كبيرة أيكولوجيا ثم على المدى البعيد اقتصاديا، ثم إن البحوث والتطوير يؤدي إلى أساليب تكنولوجية متنوعة ويؤدي أيضا إلى الحد من الأضرار الناجمة عن مصادر الطاقة التقليدية والنووية، والتي تمثل خطرا على البيئة والمناخ.
- المزيد من فرص العمل: فمن المتوقع أن يتضاعف عدد فرص العمل في ألمانيا في قطاع الطاقة المتجددة حتى العام 2020 إلى 500.000 فرصة عمل.

- طاقة شمسية لا تنضب: ما يغرينا أن الشمس يمكنها خلال 50 دقيقة فقط، أن تشع على الأرض قدرا من الطاقة ما يعادل حاجة البشرية كلها خلال عام كامل، وتشير قناعة علماء الفيزياء الفلكية إلى أن الشمس بصفتها أقوى محطة طاقة يمكن أن توفر طاقة تكفي على الأقل لأربعة إلى خمسة مليارات عام.

إن الاقتصاد الخاص بالطاقة المتجددة سيتيح إلى حد معين موازنة ارتفاع حرارة الأرض عالميا، لأنها ستحد من انبعاثات الغازات الضارة، كما أن مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة تؤثر على النطاق الحيوي، ونعني بذلك النظم الأيكولوجية التي تؤثر على حياة الإنسان والحيوان والنبات. وبجانب دعم مختلف مصادر الطاقة المتجددة ثم تحديد مسألة الوفرة في الطاقة، هنالك أمر يتعلق أيضا بترشيد استهلاك الطاقة. (ساندر وآخرون، 2014)

2-2-5 المطلب الخامس: الطاقة الشمسية

من مركز الشمس العميق حيث النشاط النووي المكثف، تتولد كميات هائلة من الإشعاع، يولد هذا الإشعاع طاقة ضوئية تسمى الفوتونات، هذه الفوتونات تحمل كمية هائلة من الطاقة، وعندما يضرب الفوتون الخلية الشمسية المكونة للألواح الشمسية، تولد الطاقة مستخدمة التأثير الفولتوضوئي، حيث أن بعض المواد تنتج تيارا كهربائيا عند تعرضها للضوء (Boxwell، 2012، 19،20)

يمكن تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية وطاقة حرارية، من خلال آليتي التحويل الكهروضوئية والتحويل الحراري للطاقة الشمسية، ويقصد بالتحويل الكهروضوئي تحويل الإشعاع الشمسي أو الضوئي مباشرة إلى طاقة كهربائية، بواسطة الخلايا الشمسية (الكهروضوئية). (عبد الكريم، 2008، 5)

الطاقة الكهربائية هي القوة التي تسير الحياة المعيشية والصناعية وبالتالي التأثير الكبير على الاقتصاد ولكن طريقة توليد هذه القوة ومصادر توليدها هو الذي يسبب تعرض البشرية للخطر، فتوليد الكهرباء من الخامات التقليدية (النفط والغاز والفحم واليورانيوم) يشكل كوارث بيئية، وفي هذه الدراسة تم بحث توليد الكهرباء من المصادر المتجددة وأهمها الطاقة الشمسية وهي طاقة مجانية ونظيفة، وتم بحث كيفية تنظيم هذا القطاع وأين وصلت الهيئات المحلية الفلسطينية في هذا المجال.

2-2-6 المطلب السادس: أنظمة الطاقة الشمسية

تعمل جميع أنظمة الطاقة الشمسية على نفس المبادئ الأساسية، حيث تقوم الألواح الشمسية أولاً بتحويل الطاقة الشمسية أو ضوء الشمس إلى طاقة تيار مستمر، باستخدام ما يعرف بالتأثير الكهروضوئي (PV). يمكن بعد ذلك تخزين طاقة التيار المستمر في بطارية أو تحويلها بواسطة عاكس كهربائي (Inverter) إلى طاقة تيار متردد[2] يمكن استخدامها لتشغيل الأجهزة المنزلية. أما الطاقة الكهربائية الزائدة الناتجة عن النظام الشمسي، واعتماداً على نوع النظام، فيمكن إما توريدها وإدخالها في شبكة الكهرباء العامة للحصول على ائتمانات (أي عوائد مالية أو بدل طاقة منتجة)، أو تخزينها في مجموعة متنوعة من أنظمة تخزين البطاريات المختلفة. (Newkirk, 2016)

تقنية بطاريات التخزين باهظة التكاليف، ولم يتم بعد استخدامها على نطاق واسع في المشروعات الكبيرة. وتشتد الفجوة في البلدان النامية التي تتمتع بإمكانيات هائلة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية. يُتيح تخزين الطاقة الكهربائية استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية على نطاق أوسع كثيراً من خلال تيسير تخزين الكهرباء واستخدامها حينما تشتد الحاجة إليها. يهدف برنامج جديد لمجموعة

[2] التيار المتردد هو نظام التيار الكهربائي الذي يستخدم للإنارة وتشغيل الأجهزة المنزلية

البنك الدولي –هو الأول من نوعه بتكلفة مليار دولار– إلى المساعدة على تسريع وتيرة الاستثمارات في تقنية تخزين الطاقة الكهربائية بالبطاريات، حتى يمكن استخدامها بتكلفة ميسورة وعلى نطاق واسع في البلدان متوسطة الدخل والبلدان النامية، ومنها بعض من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم. (البنك الدولي، 2018) هنالك أربعة أنظمة مختلفة للطاقة الشمسية، نظام الطاقة الشمسية المنفصلة عن الشبكة العامةGrid) (Off، ونظام الطاقة الشمسية المربوطة على الشبكة العامة (On Grid)، ونظام الطاقة الشمسية مع دعم الطاقة (المعروف أيضاً باسم الشبكة التفاعلية)، ونظام الطاقة الشمسية الاحتياطي للشبكة.[3]

في النظام المربوط مع الشبكة العامة On Grid يعمل منزلك بالطاقة الشمسية خلال اليوم وتذهب باقي الطاقة المنتجة إلى الشبكة، وفي المساء والليل عندما لا ينتج النظام أي طاقة بسبب غياب الشمس، يتم شراء الطاقة الكهربائية من شركة توزيع الكهرباء، المزودة للشبكة العامة بالطريقة المعتادة. (Boxwell، 2012)

2-2-7 المطلب السابع: الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية

تركيب أنظمة الطاقة الشمسية تكتسب شعبية كبيرة في أوروبا وأمريكا، بسبب توفر المنح لتقليل تكاليف بناء أنظمة الطاقة الشمسية، وإعادة بيع الكهرباء إلى شبكات الكهرباء والربح أيضا، حسب التعرفة المعتمدة، وتشتري شركة الكهرباء المحلية الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية [4] (Kw/h) من المنتجين بأسعار يتم تحديدها من قبل الحكومة في بعض البلدان، وتكون متناسبة مع معدل التضخم، وفي بلدان أخرى يتم تحديد الأسعار من قبل شركات توزيع الكهرباء. (Boxwell، 2012، 44)

[3] (On Grid) ما يهمنا في هذه الدراسة هو نظام الطاقة الشمسية المربوط على الشبكة العامة

[4] Kw/h وهي وحدة الطاقة الكهربائية في الساعة

أنت بحاجة للتفكير في مستقبل النظام الشمسي الذي يتم تركيبه، بحيث لا يقل عمره عن 20 عاما والتأكد من أن النظام سيكون فعالا خلال هذه المدة الزمنية. (Boxwell، 2012، 121)

تخوض شهادات المؤشر منافسة شرسة مع صناديق المؤشرات التي تسمى أيضا Exchange Traded Funds ETF وفي كلا الحالتين يتم تشكيل المؤشر ومواءمته ليتناسب مع الخطط العريضة، فإذا تم ذلك بشكل متطابق تماما مع المؤشر يتحدث المرء عن إدارة سليمة، وعلى سبيل المثال فإن البورصة الألمانية تختص بتكوين وتقويم معايير الصعود والهبوط لكافة المؤشرات، وأيضا بمؤشر تيك داكس بأدواته في مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسية، كما أن عدد مؤشرات البيئة يتزايد على مستوى العالم، وعادة ينقسم إلى قطاعات محددة مثل الكهرباء الشمسية، وطاقة الرياح والماء والطاقة الحيوية وحرارة الأرض والتغييرات المناخية. (ساندر وآخرون، 2014، 203)

تختلف أنظمة الطاقة الشمسية من حيث الجودة والتكنولوجيا التي تساهم في رفع أداءها وفعاليتها تجاه توليد الكهرباء من ناحية القوة أو الكمية وتختلف أيضا من حيث التعامل مع الكهرباء المنتجة في حال الحاجة إليها أو الحاجة إلى تخزينها لحين الطلب وعلى اختلاف أنظمة الطاقة الشمسية بات التعامل معها أفضل من حيث التوفير في فاتورة استهلاك الكهرباء ومن حيث الصيانة ومن حيث الاستثمار وفي هذه الدراسة تم الاطلاع على نماذج حية من المشاريع التي استثمر فيها أصحابها في مناطق مختلفة من الضفة الغربية شمالا ووسطا وجنوبا بالرغم من التحديات التي تواجه هذا القطاع من الناحية التكنولوجية وغيرها من التحديات وكانت قارارات صائبة حسب رأيهم.

2-2-8 المطلب الثامن: اقتصاد الطاقة الشمسية

يعتبر تقدير رأس المال أحد العناصر المهمة في تحليل الأثر الاقتصادي، وتكاليف التشغيل والصيانة السنوية، وتؤثر النفقات السنوية بشكل مباشر على حجم الاقتصاد المباشر وغير المباشر. يتم التخطيط لبناء مرافق توليد الطاقة، بحيث توفر أمانا وإمدادا كافيا وموثوقا للكهرباء، بأقل تكلفة معقولة للمواد وبطريقة مقبولة بيئيا، لما لذلك من تأثيرات اجتماعية واقتصادية كبيرة مرتبطة بالاستثمارات في محطات توليد الطاقة الجديدة. وقد تم بناء نموذج للآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، لقياس الأثر الاقتصادي لتطوير محطات الطاقة الشمسية في كاليفورنيا، ويمكن تقسيم الآثار الاقتصادية لمشروع توليد الطاقة إلى فترات البناء والتشغيل. فخلال مرحلة بناء المشروع، هناك أثر اقتصادي مباشر من السلع والخدمات المشتراة للمشروع من البائعين المحليين، على سبيل المثال، يتم استخدام العمالة المحلية للبناء ويتم شراء الخرسانة من مصنع الخرسانة المحلي، فالآثار المباشرة تتمثل في الدولارات التي ينفقها المشروع على المواد والمعدات والأجور. أما الآثار غير المباشرة فهي تأثيرات "مضاعفة" وتنشأ عن إنتاج السلع والخدمات من قبل الموردين في المنطقة، إضافة الى الوظائف الدائمة التي أنشأها المصنع والمشتريات السنوية للسلع والخدمات إلى عمليات دعم ونفقات صيانة المصنع وعمليات المصنع السنوية.

يمكن استخدام مقاييس اقتصادية لقياس التأثيرات، المباشرة وغير المباشرة للدولارات التي يتم إنفاقها في منطقة معينة، وهي الناتج الإجمالي للدولة أي القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الولاية، والأرباح التي تمثل قيمة الأجور والمزايا التي يحصل عليها العمال في المنطقة، والتوظيف بدوام كامل أو بدوام جزئي، وأخيرا المالية وما تحمله من التأثير على الإيرادات الضريبية من قبل الدولة والحكومات المحلية. (L. Stoddard and others 2006، 22-23)

تعتبر تكلفة المواد الأولية لأجهزة استخدام الطاقة الشمسية أهم عائق يحول دون استخدامها بالإضافة إلى المساحة الكبيرة المطلوبة لوضع هذه الأجهزة المجمعة للأشعة الشمسية غير المركزة، ومن الضروري قبل احتساب تكلفة واقتصاديات الطاقة الشمسية أن نعلم نوع التطبيق الشمسي بالإضافة إلى مواصفات المكان، إذا ما كان مكانا نائيا أو قرب المدينة أو في داخل المدينة، ويجب معرفة فترة التشغيل اليومية وهل هناك حاجة لتخزين الطاقة أم لا، وما مدى تكرار عمليات الصيانة. (عبد الكريم، 2008، 28)

يتضح فعليا أن أهم عائق هو تكلفة المواد الأولية لإنشاء النظام الشمسي وتوفير الأرض، ولكن مع توقع العوائد من المشروع يصبح الاستثمار في أنظمة الطاقة الشمسية مجديا اقتصاديا وفي هذه الدراسة تم تسليط الضوء على أثر مشاريع الطاقة الشمسية على التنمية المحلية المستدامة مما يعطي المشروع قيمة تنموية أكبر من مجرد العوائد المالية.

2-2-9 المطلب التاسع: أنظمة احتساب الطاقة الشمسية للمحطات المربوطة مع الشبكة

- **نظام تعرفة التغذية (feed-in Tariff)**

من خلال نظام "تعرفة التغذية" يتم تحديد تعرفة ثابتة لشراء وحدة الطاقة المنتجة (كيلوواط. ساعة) من مصادر الطاقة المتجددة تختلف عن التعرفة الكهربائية المطبقة على المستهلك من شركات التوزيع ويضمن هذا النظام للمستخدم شراء جميع الطاقة الكهربائية المنتجة من نظام الطاقة المتجددة من خلال توقيع اتفاقيات شراء طاقة طويلة الأجل ولمدة زمنية طويلة عادة ما تتراوح ما بين 10 -25 سنة، ويتم تحديد التعرفة التي سيتم شراء الطاقة المنتجة بها اعتمادا على نوع الطاقة المتجددة (شمسية أو رياح) لاختلاف كلفة إنشاء المشاريع بالإضافة إلى حجم النظام حيث أن الأنظمة ذات الأحجام الكبيرة توفر أسعار توليد منخفضة وفي بعض البلدان تختلف التعرفة باختلاف موقع التركيب

وذلك لتشجيع مشاريع الطاقة المتجددة في مناطق معينة وبسبب اختلاف مستويات شعاع الضوء وشدة الرياح من مكان لآخر. في هذه الأنظمة يتم استخدام عدادين منفصلين، العداد الأول يكون لقراءة الطاقة الكهربائية المستجرة (المزودة) من الشبكة الكهربائية لتغذية أحمال المستهلك بينما يستخدم العداد الكهربائي الثاني لقراءة كمية الطاقة الكهربائية المنتجة من نظام الطاقة المتجددة ويتم التعامل مع العدادين كل على حدى لاختلاف التعرفة الكهربائية بين الطاقة المزودة والطاقة المنتجة، في الأنظمة المنزلية والتجارية يتم إصدار فاتورتين احداهما للطاقة المستجرة (المزودة) والأخرى للطاقة المنتجة بتعرفتين مختلفتين هي الفرق بين سعري البيع والشراء. (نصار، 2020).

- **نظام عدادات صافي القياس (Net-Metering)**

تتيح أنظمة عدادات صافي القياس للمستهلكين المنزليين والتجاريين تركيب أنظمة طاقة متجددة وربطها مع الشبكات الكهربائية العامة حيث تبقى الأحمال متصلة مع الشبكة الكهربائية بينما يتم تغذيتها مباشرة من الطاقة الكهربائية المولدة من نظام الطاقة المتجددة في حال توافرها، وفي حال وجود نقص يتم استجرار (التزود) بهذا النقص من الشبكة الكهربائية ليتم استخدامها من قبل مشتركين آخرين. على سبيل المثال في حال قيام مشترك منزلي بتركيب نظام طاقة شمسية على سطح منزله وفي وقت الظهيرة في أحد الأيام لم يكن متواجدا في المنزل بالتالي لم يكن هنالك أي استهلاك، في هذه الحالة سوف يتم تصدير هذا التوليد للشبكة الكهربائية، والعداد الكهربائي سوف يقوم بقراءة عكسية لقيمة التوليد حيث يتم استخدام عداد ذو اتجاهين Bi-Directional meter يعمل على قراءة الطاقة الكهربائية المصدرة إلى الشبكة والطاقة الكهربائية المستجرة (أي الواردة) من الشبكة. ويتم حساب الفاتورة في نهاية كل فترة تحصيلية (كل شهر مثلا) بناء على صافي الاستهلاك الكهربائي (صافي الاستهلاك الكهربائي = الطاقة الكهربائية المستجرة (الواردة) – الطاقة الكهربائية المنتجة

المصدرة للشبكة) وفي حال وجود فائض في الإنتاج يتم ترصيده للفترة التحصيلية اللاحقة (الشهر اللاحق مثلا) أو يتم تعويض المشترك عن هذه الطاقة مقابل تعرفة معينة، أو بدون تعويض وذلك بناء على التعليمات والأنظمة المعمول بها في بلد التركيب. (نصار، 2020)

إن أنظمة تحاسب الطاقة الشمسية المنتجة المستخدم في فلسطين مأخوذ من الأنظمة العالمية ولكن ما يختلف وما تم تسليط الضوء عليه في هذه الدراسة هو أسعار الاحتساب على كلا النظامين وهذه الأسعار هي التي تشجع أو تثبط المجتمع المحلي للاستثمار في هذا القطاع.

2-2-10 المطلب العاشر: إدارة نظام الطاقة في فلسطين

يدار قطاع الطاقة في فلسطين من عدة جهات، وكل جهة تعمل في مجال اختصاصها وفقا للأنظمة والقوانين المعمول بها، ويمكن إبراز دور هذه الجهات كما يلي:

سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية – وهي الجهة الرسمية التي تقوم بوضع التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح التنفيذية للجهات العاملة في قطاع الطاقة، حيث قامت سلطة الطاقة بوضع الإستراتيجية الوطنية للطاقة وكيفية ترشيدها، في عام 2012 تم وضع مسودة قانون الطاقة المتجددة في فلسطين، وقانون صافي القياس. وتهدف سلطة الطاقة إلى توفير"الأمن الطاقي" وتنويع مصادر إنتاج الطاقة ووضع المعايير اللازمة، وتوفير أطلس الشمس والرياح في فلسطين لاستخدامات المنتجين والباحثين في مجال الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى طرح عطاءات المشاريع الكبيرة للوصول إلى الهدف الاسترا تيجي حسب الخطة بإنتاج طاقة بديلة تصل إلى 20% من الطاقة الاستهلاكية بحلول عام 2020 (ماس، 2015، 5)

مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني – ضمن خطة السلطة الفلسطينية بإعادة تنظيم قطاع الكهرباء؛ تم إنشاء مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني بموجب قرار رئاسي في عام 2009، وقد

نصت المادة الخامسة للقرار بقانون رقم (13) لسنة 2009 بشأن قانون الكهرباء العام، بأن هذا المجلس يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري اللازم للقيام بمهامه وصلاحياته، وتتمثل هذه المهام والصلاحيات في مراجعة ومراقبة وتطبيق التعرفة الكهربائية، وإصدار التراخيص اللازمة لنقل وتوزيع وتوليد الطاقة، والعمل على تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار، ونشر الوعي، والحفاظ على حقوق كافة الأطراف؛ مستهلكين، ومنتجين، وموزعين، وناقلين. (ماس، 2015، 5)

الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء (PETL) – هي أول شركة حكومية وطنية تُشرف على بناء وتشغيل منظومة نقل وطنية للطاقة الكهربائية، بحيث تمثل الجهة الوحيدة المخوّلة لشراء الطاقة الكهربائية وليتم نقلها للسوق الفلسطينية، وقد صادق مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته المنعقدة في الأول من تشرين أول عام 2013 على قرار تسجيل شركة النقل الوطنية للكهرباء كشركة حكومية عامة، وذلك إنفاذاً للمادة (18) من قانون الكهرباء العام لسنة 2009. (الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء، 2013)

القطاع الخاص المتمثل في شركات التوزيع والنقل والإنتاج وجهات التوزيع كالبلديات والمجالس القروية – وهذه الجهات تعمل وفقا لأنظمتها ومعاييرها ولوائحها التنفيذية بالإضافة إلى الأنظمة واللوائح الصادرة عن سلطة الطاقة، مع الأخذ في الاعتبار عدم توحيد الإجراءات واللوائح التنفيذية لهذه الجهات، كما أن بعض البلديات والمجالس القروية شبه مغيبة عن موضوع الطاقة المتجددة، فالبعض منها صرح بعدم تلقيه أي منشورات أو تعليمات من الجهات الرسمية تتعلق بهذا الموضوع وأنهم مغيبون تماما عن هذا المجال (ماس، 2015، 5)

شركات توزيع الكهرباء في فلسطين

شركات توزيع الكهرباء في فلسطين تلتزم بتوزيع الكهرباء وتمنع من توليد الكهرباء حسب رخصتها حسب القرار بقانون رقم (13) لسنة 2009م بشأن قانون الكهرباء العام، الفصل الرابع (إدارة القطاع) مادة (16) الذي ينص في البند (2) "عدم جواز جمع أية شركة بين رخصتي التوليد والتوزيع". (عباس، 2009) يبلغ عدد شركات التوزيع المسجلة في الضفة الغربية خمسة شركات هي:

شركة توزيع كهرباء الشمال NEDCO هي شركة مساهمة عامة محدودة، مملوكة بالكامل للهيئات المحلية من بلديات ومجالس قروية، مستفيدة من المشروع وعددها 32 هيئة في محافظتي نابلس وجنين، وكان تشكيل الشركة كخطوة استراتيجية لتنظيم تزويد الخدمة الكهربائية في محافظات شمال الضفة الغربية، ليتلاءم مع ما نص عليه قانون الكهرباء العام 2009 من أن تزويد الخدمة الكهربائية يكون من خلال أجسام مرخصة، حيث باشرت الشركة عملها الفعلي سنة 2010 بعد تسجيلها لدى مراقب الشركات سنة 2008. حصلت الشركة على ترخيص توزيع الكهرباء ابتداء من العام 2011 من سلطة الطاقة الفلسطينية. (مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، 2019)

شركة كهرباء منطقة طوباسTEDCO شركة كهرباء منطقة طوباس هي شركة مساهمة عامة محدودة، مملوكة بالكامل من الهيئات المحلية من بلديات ومجالس قروية، مستفيدة من المشروع وعددها 19 هيئة في محافظتي طوباس وجنين، مشروع الشركة أسس بتمويل من الحكومة التشيكية بداية، عقب ذلك تم تشكيل الهيئة العامة للشركة، ومن ثم تم انتخاب مجلس إدارة للشركة ليعمل على تسيير أمورها، حيث سجلت لدى مراقب الشركات سنة 2006 وباشرت العمل على توصيل الكهرباء للهيئات المنضمة، وفي سنة 2011 تم البدء بممارسة نشاط التوزيع داخل الهيئات المنضمة، وحصلت الشركة على رخصة توزيع الكهرباء المؤقتة في سنة 2016 من سلطة الطاقة الفلسطينية. (مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، 2019)

شركة كهرباء محافظة القدسJDECO هي شركة مساهمة خصوصية، مملوكة من بلديات ومساهمات خاصة وتخدم سكان محافظات القدس ورام الله وبيت لحم وأريحا (140) بلدية ومجلس قروي، وأسّست في العهد العثماني في العام 1914 ومن ثم تم تعريبها في العام 1957 ومع قدوم السلطة الفلسطينية استمرت في خدماتها للمواطنين في المناطق المذكورة، وحصلت الشركة على رخصة توزيع الكهرباء مع بداية العام 2011 من سلطة الطاقة الفلسطينية. (مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، 2019)

شركة كهرباء الخليلHEPCO شركة كهرباء الخليل هي شركة مساهمة خصوصية محدودة، مملوكة بالكامل لبلدية الخليل، حيث تخدم سكان مدينتي الخليل وحلحول بشكل رئيسي، أسّست الشركة في العام 1997 استجابة للتوجه الحكومي بخصخصة الخدمات، حيث تشكلت الشركة من قسم الكهرباء في بلدية الخليل، وباشرت الشركة عملها، وسجلت لدى مراقب الشركات سنة 2000، وتقدمت الشركة للحصول على رخصة توزيع الكهرباء من سلطة الطاقة الفلسطينية. (مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، 2019)

شركة توزيع كهرباء الجنوب SELCO شركة توزيع كهرباء الجنوب هي شركة مساهمة خصوصية محدودة، مملوكة بالكامل لبلديات المنطقة، حيث تخدم هيئات محلية من بلديات ومجالس قروية وعددها 37 هيئة في جنوب محافظة الخليل، أسّست الشركة وسجلت لدى مراقب الشركات سنة 2002، وتقدمت الشركة للحصول على رخصة توزيع الكهرباء من سلطة الطاقة الفلسطينية. (مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، 2019)

المجالس والهيئات المحلية – وزارة الحكم المحلي حدد قانون الكهرباء العام تزويد الخدمة الكهربائية بحيث يكون من خلال أجسام مرخصة، لكن ولأسباب متعددة (فنية ومالية ومجتمعية) لا تزال

أكثر من 114 هيئة محلية من بلديات ومجالس قروية تقوم بتوزيع الكهرباء على المستهلكين، يتم متابعتهم بشكل مباشر من خلال وزارة الحكم المحلي (مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، 2019)

شركة الكهرباء الإسرائيلية – هي المرفق الكهربائي المتكامل الوحيد في دولة إسرائيل، وتقوم بتوليد ونقل وتوزيع كل الكهرباء المستخدمة في دولة إسرائيل. تمتلك دولة إسرائيل حوالي 99.85٪ من الشركة. تأسست الشركة في فلسطين الانتدابية في 29 مارس 1923، وهدفها الرئيسي هو إنتاج الكهرباء وتوريدها وتوزيعها وبيعها للمستهلكين. تم تسجيل شركة الكهرباء الإسرائيلية لأول مرة تحت اسم "شركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة"، والذي تم تغييره في عام 1961 إلى اسمها الحالي "شركة الكهرباء الإسرائيلية المحدودة". أحد الأهداف المعلنة لقانون الكهرباء هو تشجيع المنافسة في قطاع الكهرباء، وقد حددت قرارات الحكومة هدفًا لزيادة توليد الكهرباء من قبل منتجي الطاقة المستقلين إلى 20٪ من طاقة التوليد المركبة في البلاد. (Israel Electric Corporation, 2021)

في هذا المبحث تم استعراض أهمية الطاقة الكهربائية ومصادر توليدها التقليدية والمتجددة وأثر عمليات توليد الكهرباء على البيئة وأنظمة الاحتساب، وتم تسليط الضوء على المؤسسات المنظمة لقطاع الطاقة الكهربائية والاطلاع على توجهات وسياسات هذه المؤسسات والأنظمة والتشريعات التي تعمل تحت سلطتها. ضمن هذه الدراسة تمت مقارنة توجهات وأنظمة وممارسات هذه المؤسسات مع توجهات وسياسات الهيئات المحلية وقطاع الحكم المحلي في فلسطين وكيف يمكن أن تلتقي وتنخرط مع بعضها في سبيل تحقيق المصلحة العامة وخدمة المجتمع المحلي من خلال إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية أحد عوامل التنمية المحلية المستدامة.

2-3 المبحث الثالث: التنمية المستدامة

2-3-1 المطلب الأول: التنمية المستدامة وأهميتها

مقدمة

إن التغير المناخي الناجم عن زيادة معدلات درجات الحرارة في العالم، والناتج بدوره عن الاستخدام المكثف للوقود الحجري والنفط وانبعاث الكربون، هو ما يؤثر على الظواهر الطبيعية، وجاءت التنمية المستدامة لتصليح ما أفسدته التنمية المستنزفة للبيئة أي النمو مهما كان الثمن، ما أحدث عواقب وخيمة على البيئة والمجتمع والدول وبالتالي العالم كله يلاقي نفس المصير سواء كانت الدولة مذنبة أم لا ويقصد بالاستنزاف تقليل قيمة المورد، أو الاستهلاك المفرط للموارد وهو أحد مسببات التدهور البيئي في الدول النامية (أبو النصر ومحمد، 2017، 123-125)

2-3-2 المطلب الثاني: التنمية والتنمية المستدامة

التنمية هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فعالية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى (أبو النصر ومحمد، 2017، 80).

2-3-3 المطلب الثالث: تعريف التنمية المستدامة: Sustainable Development

هنالك عدة تعريفات للتنمية المستدامة:

تعريف وفاء أحمد عبد الله :(1983) التنمية المستدامة هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن. وقد

عرف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية علي إشباع احتياجاتها" (الشبكة العربية للتميز والاستدامة، 2022)

تعريف سحر قدري الرفاعي (2009) : التنمية المستدامة هي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق المواءمة بين أركانها الثلاث: البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية. (أبو النصر ومحمد، 2017، 81)

وبقرار من الجمعية العمومية للأمم المتحدة في مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992 تم التصديق على تعريف التنمية المستدامة بأنها تطوير الأرض والمدن والمجتمعات والأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة وإدارة حماية رأس المال الطبيعي وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي ليخدم تنمية مواردنا وتعتمد على تنمية اقتصادية بإشراف بيئي من خلال مسؤولية مجتمعية من الشعوب والمؤسسات ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني. (الأشوح، 2017، 38)

وبناء على التعريفات السابقة يمكن الاستنتاج بأن التنمية المستدامة هي الارتقاء بالمستويات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للمجتمع الحالي، والمحافظة على هذه المستويات للأجيال اللاحقة، باستخدام التكنولوجيا والمحافظة على توازن استخدام الموارد الطبيعية المتوفرة. ويمكن تحديد بعض خصائص التنمية المستدامة، فهي تنمية شاملة متكاملة مستمرة، وعادلة متوازنة، وهي التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة، وهي التنمية الرشيدة دون إسراف أو سوء استخدام أو استغلال، وهي تنمية تراعي البعد البيئي وتعظم من قيمة المشاركة الشعبية، وتربط بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع (أبو النصر ومحمد، 2017، 83)

2-3-4 المطلب الرابع: أهمية التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة، وتكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دورا كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة ورفع مستوى التعليم وتقليص نسبة الأمية وتوفير رؤوس الأموال ورفع مستوى الدخل القومي والعدالة الاجتماعية. (أبو النصر ومحمد، 2017، 91)

يرتبط مفهوم التنمية المستدامة بفكرة الحفاظ على حق الأجيال القادمة للاستفادة من الموارد الطبيعية المخزونة حاليا والحفاظ على البيئة الآن وفي زمن الأجيال القادمة وقد تم بحث أهمية االمشاريع التنموية التي تحافظ على التنمية المستدامة ومن أهم هذه المشاريع مشروع الطاقة الشمسية التي تحافظ فعلا على مخزون الموارد فهي لا تستخدم غير أشعة الشمس وتحافظ على البيئة من التلوث.

2-3-5 المطلب الخامس: أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة المتجددة

الهدف التاسع: تحقيق تصنيع مستدام وتبني الإبداع والابتكار، والهدف الحادي عشر: بناء مدن آمنة وإنسانية ومستدامة (حسب أهداف التنمية المستدامة – الأمم المتحدة). تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة ذات المخلفات المحدودة وغير الملوثة مع ترشيد وحسن اختيار المواقع الصناعية وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق عدالة الاستخدام للأجيال الحاضرة مع عدم تجاهل حق الأجيال القادمة في ذلك (أبو النصر ومحمد، 2017، 88-91)

الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة؛ ويتطلب ضمان حصول الجميع على الكهرباء بأسعار معقولة بحلول عام 2030 زيادة في الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الحرارية، كذلك فإن اعتماد معايير فعالة من حيث التكلفة لمجموعة واسعة من التكنولوجيات من شأنه أن يقلل من استهلاك الكهرباء العالمي في المباني وفي مجال الصناعة بنسبة 14%، وهو ما يوازي إنتاج ما يقرب من 1300 محطة توليد متوسطة الحجم، كما يمثل توسيع البنية التحتية ورفع مستوى التكنولوجيا لتوفير الطاقة النظيفة في جميع البلدان النامية هدفا حاسما يمكن أن يشجع النمو ويساعد البيئة. (الامم المتحدة، 2021)

2-3-6 المطلب السادس: جوانب التنمية المستدامة

هناك ثلاثة عناصر أو جوانب رئيسية للتنمية المستدامة، وهي التنمية الإقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية:

- **التنمية الاقتصادية Economic Development**

يقصد بالتنمية الاقتصادية المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة، وتشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، ومن مؤشراتها متوسط دخل الفرد ومتوسط الدخل الأسري ومتوسط الدخل القومي وحجم قطاع الصناعة، وحجم الإنتاج والاستهلاك ومدى وفرة الموارد الطبيعية والقيمة الشرائية للعملة المحلية. (أبو النصر ومحمد، 2017)

- **التنمية الاجتماعية Social Development**

ويقصد بالتنمية الاجتماعية على أنها تنمية ثقافية وإنسانية أيضا، وهي علاقات الإنسان المتبادلة وتحسين مستوى التعليم والثقافة والوعي والسياسة والصحة، وإتاحة فرص الحرية والمشاركة، وتهتم التنمية الاجتماعية من حيث الاختصاص بقطاعين هما: الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وعلى رأسها الجمعيات الأهلية أو الخيرية، هذا ويمكن تحديد ثلاث اتجاهات للتنمية الاجتماعية، تشمل الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية والتغير الاجتماعي، ومن مؤشراتها الخدمات الاجتماعية الحكومية المتوفرة، والخدمات الاجتماعية الأهلية المتوفرة، والوعي الثقافي في المجتمع، ومدى تقبل الآخر ومعدل المشاركة الشعبية. (أبو النصر ومحمد، 2017)

- **التنمية البيئية Environmental Development**

هي نوع من التنمية للبيئة التي حولنا بهدف المحافظة عليها وعلى مواردها الطبيعية وحمايتها من التلوث والعمل على تحقيق التوازن والتنوع والاستمرارية لها وإشباع حاجات الأجيال الحالية مع عمل حساب الأجيال القادمة أو المستقبلية. ولحماية البيئة من التلوث Pollution هنالك مجموعة من السياسات والإجراءات، والوسائل والأساليب التي تستهدف وقاية وصيانة البيئة من المشكلات والمخاطر البيئية، مثل التلوث والتصحر وارتفاع درجات الحرارة وجفاف المسطحات المائية، والبيئة السليمة هي البيئة التي سلم ماؤها وهواؤها وتربتها من التلوث ومن التغيرات المناخية الخطيرة مثل الاحتباس الحراري والتصحر وارتفاع درجة حرارة الجو، ومن الأمثلة على التنمية البيئية التحول نحو الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الأمواج، وتطبيق فكر المدن الخضراء والمدن الذكية. (أبو النصر ومحمد، 2017)

2-3-7 المطلب السابع: مقومات استمرارية عملية التنمية المستدامة

ولضمان استمرارية عملية التنمية في المجتمع؛ يجب الاعتماد على توفير الكادر الإداري الناجح الذي لديه القدرة على إدارة المشروعات التنموية بكفاءة من داخل أفراد المجتمع أنفسهم، وتوفير الدعم المالي الذي يساهم في استمرارية المشروعات التنموية، وقبول المجتمع لعملية التنمية من خلال مشاركتهم في تخطيط وتنفيذ وإدارة المشروعات التنموية وإحساسهم بملكية تلك المشروعات، وخلق علاقة جيدة مع الجهات الحكومية من خلال التأكيد على أهمية دور الجمعيات الأهلية الذي يكمل دور الجهات الحكومية في عملية التنمية. (أبو النصر ومحمد، 2017، 80)

تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تحقيق التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومن أهم أهداف التنمية المستدامة المتصلة بهذه الدراسة هو الهدف السابع الذي يسعى لضمان الحصول على طاقة نظيفة وآمنة وبسعر معقول للجميع لضمان استمرار العملية التنموية من خلال الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة ومن أهم مقومات التنمية المستدامة توفير الكادر الإداري الناجح الذي يشكل داعما للحوكمة في الهيئات المحلية، ما حدا في الباحث التركيز على الحوكمة والإدارة الرشيدة في هذه الدراسة واعتبارها متغيرا هاما ضمن نموذج متغيرات الدراسة.

2-3-8 المطلب الثامن: التنمية المستدامة والطاقة

يعد توفر خدمات الطاقة عنصرا هاما في تحقيق التنمية المستدامة لأن إمداداتها تشكل عاملا أساسيا في دفع عجلة الإنتاج وتحقيق الاستقرار والنمو في الميدان الاقتصادي، ويؤدي إلى توفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، بينما يرتبط غياب أو قصور خدمات الطاقة الحديثة بالكثير من مؤشرات الفقر، مثل سوء التعليم ونقص الرعاية الصحية والمشاق المفروضة على النساء والأطفال، وترتبط خدمات الطاقة بشكل وثيق بكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتتنوع وفقا لطبيعة كل منها. وفي إطار برامج ومقررات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، كرست لجنة التنمية المستدامة

التابعة للأمم المتحدة دورتها التاسعة لمسائل الطاقة والنقل والغلاف الجوي، وفضلا عن ذلك فإن خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة "خطة جوهانسبرج" قد أبرزت دور الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة في المجالات المختلفة، كما أن الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة قد عرضت تنظيم أعمال اللجنة وبرنامج عملها ومسؤوليات الأطراف المختلفة في متابعة تنفيذ مقررات جوهانسبرج خلال العقد القادم (الإسكوا، 2003، 5)

2-3-9 المطلب التاسع: الارتباط بين الطاقة ومقومات التنمية المستدامة

وضمن جدول أعمال القرن 21 حول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة فقد بحثت في مجال تقليص الفقر وتنمية التجمعات البشرية. يستلزم إدارة المصادر المتاحة والحفاظ عليها وتطوير البنية التحتية الأساسية بالمناطق الفقيرة ومواقع التجمعات البشرية تزويدها بنظم الطاقة المناسبة للتنمية والتقنيات الملائمة وتوفير نظم للطاقة والنقل يتوفر فيها تقنيات وحلول لتحسين كفاءة استخدام الطاقة وتطوير تقنيات الطاقة المتجددة ونشر استخدامها للحد من الآثار البيئية الضارة من إنتاج واستهلاك الطاقة على صحة الإنسان. وبحث جدول الأعمال مجال تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة التي تؤدي إلى هدر للموارد الطبيعية وتسبب التلوث وأنه يلزم اعتماد استراتيجيات وسياسات وطنية تستهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للطاقة والتشجع على تغيير الأنماط غير السليمة لإنتاجها واستهلاكها وترويج مفاهيم الاستهلاك السليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة لدى الحكومات والأسر والأفراد وتطبيق سياسات تسعير لمصادر الطاقة السليمة اقتصاديا وبيئيا ودعم أنشطة بحوث وتطوير الطاقة وتنمية برامج التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق أنماط مستدامة لاستهلاك الطاقة (الإسكوا، 2003، 5،6)

2-3-10 المطلب العاشر: الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية ويقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الأيكولوجية، ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر بأبسط صوره كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية، ويجب أن يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة والتي تقلل انبعاث الكربون والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة. إن مبدأ الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة؛ بل إن تحقيق الاستدامة يرتكز على إصلاح الاقتصاد، فالعقود المتتالية من خلق الثروات عن طريق الاعتماد على الاقتصاد البني، لم تتعامل مع التهميش الاجتماعي واستنفاذ الموارد، وللانتقال إلى الاقتصاد الأخضر سيتطلب الأمر ظروفا تمكينية، من خلفية من اللوائح القومية والسياسات والدعم المادي والحوافز والهياكل القانونية والسوقية والدولية وبروتوكولات المساعدات والتجارة، وتغيير السياسات المالية وتقليل الدعم المضر للبيئة وتوجيه الاستثمارات العامة لقطاعات خضراء هامة. (الأشوح، 2017، 90-98)

2-3-11 المطلب الحادي عشر: الاقتصاد المحلي والتنمية

يقوم مفهوم التنمية الاقتصادية على عملية رفع مستوى الدخل الإجمالي والمتوسط للفرد ابتداء، وتنمية المجتمع والأفراد تعليميا وصحيا وثقافيا، بحيث تؤدي هذه العملية إلى تنمية مجتمعية بالأبعاد المادية والاجتماعية والثقافية، غير أن تحقيق التنمية الاجتماعية مرهون بتحقيق التنمية الاقتصادية، الكفيلة بإسناد التنمية الاجتماعية من جهة والتفاعل معها والاستفادة منها من جهة أخرى. (السامرائي، 2016، 15-16)

2-3-12 المطلب الثاني عشر: التنمية المحلية المستدامة

يمكن تعريف تنمية المجتمع المحلي بأنه ميدان يعمل به تخصصات مهنية عديدة بهدف مساعدة السكان في المجتمع المحلي على المشاركة في تخطيط وتنفيذ وتقويم مشروعات تنموية، بهدف تحسين مستوى المعيشة لهؤلاء السكان والبيئة التي يقيمون بها، مع العمل على الاستفادة من الموارد المحلية والحكومية والدولية المتاحة والممكنة قدر الإمكان. إن الرغبة الإنسانية المتأصلة للعمل الجماعي نحو تحسين ظروف الجماعة والمجتمع، أفضت إلى المعالجة والتحسين الاجتماعي عن طريق "المثاليون" وهم أفراد تجمعوا معاً لإقامة مجتمع جديد، و"نظام الجمعيات" الخيرية وكان أحد الوسائل الرئيسية لمعالجة مشاكل المجتمع في الولايات المتحدة حتى قبل بداية القرن الحالي، وكان رواد هذا النظام جمعيات تنظيم الإحسان التي سعت في بعض الحالات إلى تغيير الظروف الحياتية للمعوزين وقد أصبح التدريب المتخصص متاحا أيضا في تنظيم المجتمع. وفي موازاة هذا النمو في ميدان الرعاية الاجتماعية واصل علماء علم الاجتماع دراسة المجتمعات الأمريكية واستخدموا عبارة: "التنظيم الاجتماعي" لتعني التركيب الكلي للمجتمع الديني والحكومي والاقتصادي والإقليمي الخ (أبو النصر ومحمد، 2017، 171-177)

2-3-13 المطلب الثالث عشر: التنمية على الصعيد السياسي الفلسطيني

تواجه المناطق الفلسطينية تحديات وصعوبات كبيرة نحو تحقيق التنمية المستدامة، حيث أعاق الاحتلال الإسرائيلي وبشكل مستمر جميع أوجه التنمية، واستنفذ مصادر الشعب الفلسطيني وطاقاته، كما أضر بالبيئة الفلسطينية، وعمل بشكل مبرمج على منع الفلسطينيين من السيطرة على الأراضي والمياه والأجواء الفلسطينية من خلال إغلاق نقاط العبور والحد من حركة المواطنين والبضائع وإعادة احتلال معظم المدن الفلسطينية. لذا فإن إيجاد بيئة موائمة على المستوى الإقليمي والوطني لدعم الجهود الراهنة لتحقيق السلام والاستقرار على أسس عادلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة لهو من أهم المتطلبات

لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، كما وأن التخفيف من حدة الفقر والبطالة وتحسين مستوى التعليم والوضع الصحي في ظل ندرة الموارد المالية تمثل أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين. (وكالة وفا، 2003)

من أجل تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تطالب المجتمع الدولي ببذل جهود إضافية لمساعدة الشعب الفلسطيني على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته من أجل إيجاد بيئة ملائمة لدعم الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار والسلام، وذلك بإنهاء الاحتلال وتطبيق قرارات الشرعية الدولية من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني من السير باتجاه التنمية المستدامة وتطبيق السيادة الدائمة والكاملة للشعب الفلسطيني على مصادره الطبيعية بما في ذلك السيطرة على الأرض والمصادر المائية والحدود والأجواء الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بناء على قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 55/209، وتركيز الجهود الدولية نحو تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية لمساعدتها على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية وزيادة المساعدات المالية والفنية لدولة فلسطين لتطوير خطة شاملة لبناء المؤسسات والنهوض بالمجتمع الفلسطيني. (الإحصاء الفلسطيني، 2014، 56-57)

2-3-14 المطلب الرابع عشر: التنمية المستدامة في فلسطين

هدف التنمية المستدامة (7): ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة، "تتطلع فلسطين لتعزيز استدامة الطاقة من مصادرها المتعددة وتكون قادرة على تلبية إحتياجات التنمية الشاملة والمستدامة. وستعمل الحكومة وبالتعاون مع شركائها في القطاع على تنويع مصادر الطاقة لا سيما الطاقة المتجددة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة. فستعمل على تطوير وتأهيل منظومة النقل والتوزيع وضمان إيصال الكهرباء لكافة التجمعات السكانية، والتوسع في تنفيذ

برامج ترشيد استهلاك الطاقة كما ستعمل الحكومة على استكمال بناء وتفعيل المؤسسات العاملة في قطاع الطاقة لا سيما الطاقة المتجددة. وتمثل زيادة الكفاءة الاقتصادية لقطاع الطاقة أولوية للمرحلة القادمة حيث ستركز الحكومة على تشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة المكتشفة من غاز طبيعي وبترول، وإنهاء ظاهرة صافي الإقراض، وإعادة صياغة العلاقة التجارية مع شركة الكهرباء الإسرائيلية ماليا وفنيا ومحاولة تأطيرها قانونيا واستغلال الإمكانيات الواسعة لتوليد الطاقة المتجددة" (دولة فلسطين، 2018)

"الحكومة أقرت أنها لوحدها لا يمكن أن تحقق أجندة التنمية المستدامة، بدون الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، ومشاركة أفراد المجتمع، كفاعل نحو تحقيق التنمية المستدامة بالممارسة والسلوك، يوجد لدينا حديث مع وزارة الحكم المحلي بشأن مبادرات حول توطين أهداف التنمية المستدامة وعند السؤال عن توجهات اللجنة تجاه التنمية بالعناقيد حسب ما أشار السيد رئيس الوزراء د. محمد اشتية. أما العلاقة بين التنمية بالعنقود والتنمية، قال أنه من المهم ألا تقوم الحكومة بقيادة العناقيد، ففلسفة هذه التنمية تعتمد على أن تقوم الحكومة بتوفير بيئة مناسبة لعمل القطاع الخاص وليس أن تقوم هي بالعمل" (عطايا، 2021)

يرى الباحث من ذلك أن الاستراتيجيات القطاعية وإقرار الحكومة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، وأفراد المجتمع، كفاعل نحو تحقيق التنمية المستدامة وتوفير البنية التحتية لقيام التنمية بالعنقود إنما هي محاولات جادة من الحكومة نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال تفعيل أدوار المؤسسات والأفراد والمستثمرين مما يعني أن على الهيئات المحلية اتخاذ القرار بممارسة الدور الريادي لقيادة التنمية المحلية المستدامة.

2-3-15 المطلب الخامس عشر: الطاقة المستدامة في فلسطين

أطلقت وزارة الاقتصاد الوطني وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – اليونيدو، مبادرة خاصة لترويج حلول الطاقة المستدامة في الصناعة الفلسطينية. وتهدف المبادرة إلى تطوير سبل تطبيق حلول الطاقة المستدامة من حيث تعظيم كفاءة الطاقة والاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، للمساهمة في تحسين تنافسية القطاع الصناعي الفلسطيني وتوسيع الرقعة السوقية الفلسطينية محليا ودوليا. ويأتي هذا التعاون بدعم من "اليونيدو" بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الوطني وسلطة الطاقة ضمن برنامج "مستدامة" الممول من الاتحاد الأوروبي، لدعم الصناعة وتخفيض كلفة المنتج الوطني. كما جرى تشكيل فريق من وزارة الاقتصاد وسلطة الطاقة وممثلين عن "اليونيدو" وهيئة المدن الصناعية وهيئة تشجيع الاستثمار ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء وآخرين من ذوي العلاقة المباشرة من أجل وضع خارطة طريق تنفيذية لتحقيق المبادرة وأهدافها بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية العالمية فلسطينيا. وتعتبر تطبيقات الطاقة المستدامة من أبرز الحلول في تخفيض استهلاك الطاقة وتعظيم فرص وصول الصناعة الفلسطينية لسلة مصادر الطاقة المستدامة المتنوعة خاصة في التدخلات المتعلقة بمعالجة آثار الجائحة على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية. (وكالة وفا، 2020)

2-3-16 المطلب السادس عشر: أثر الاحتلال والاستيطان على التنمية المستدامة

يتميز التطور في المستعمرات بشكل عام بملامح تتمثل في بروز الصراع بين أنماط الإنتاج تتميز بعدم التكافؤ بين القوى، واحتكار القوة العسكرية والسياسية على مستوى الدولة من قبل طبقة أو مجموعة من الطبقات، تكاثر الأنماط الأيديولوجية التي تتوافق مع الظروف السياسية والاقتصادية المحددة للسيطرة الاستعمارية، والنمو غير المتكافئ للاقتصاد وللعلاقات الاجتماعية، حيث يتطور النظام الاقتصادي ولا يمكن تصور أن أيا من هذه العوامل السياسية والاقتصادية والأيديولوجية والعسكرية

يتحرك بالتاريخ بانفراد أو باستقلال إنما تتضمن عملية الاستعمار بضرورة التفاعل المتصل بين جميع هذه العوامل، وتؤثر أنماط الإنتاج السابقة على العلاقة بين المستوطنين والوطنيين وتترتب على أحد أبعاد الطبيعة الخاصة للاستعمار الاستيطاني والتي تتمثل في كونه استعمارا إحلاليا، بمعنى أن نقل المستوطنين إلى الإقليم الجديد يتضمن إحلالهم محل الوطنيين وليس التعايش معهم، وفي حالة البرنامج الصهيوني فقد اقتضى الأمر إحلال قوم محل العرب وليس مجرد استغلال هؤلاء العرب، وهكذا كان الفلاح الفلسطيني يطرد من أرضه ليتحول إلى لاجئ (حماد، 1981، 61)

وكانت المساعدات الأمريكية للأراضي المحتلة سنة 1967 منذ البداية مساعدات سياسية إنسانية تهدف إلى جعل الحياة اليومية تحت سلطة الإحتلال مقبولة وجمع التأييد لعملية التفاوض التي تدعو لها الولايات المتحدة، ثم أصبح الهدف بعد أوسلو عند الاتحاد الأوروبي المانح الرئيس دعم استمرار التفاوض والاستقرار بمفهومه الإغاثي المباشر بغض النظر عن شعارات طنانة عن فصل الاقتصاد الفلسطيني عن اقتصاد الاحتلال وتنمية حقيقية دائمة تعتمد على النفس، وقد اعترف الاتحاد الأوروبي في ورقة الخطة للأعوام 2000–2006 بأن مساعداته لم تؤد إلى تحقيق التنمية التي تحشد التأييد الفلسطيني لعملية السلام، وهذه نتيجة طبيعية لأن تنمية الأراضي الفلسطينية لم تكن يوما هدفا حقيقيا في ظل الالتزام الغربي عامة والأمريكي خاصة بالجدول الصهيوني الذي لا يسمح حتى بعلاقات الاستغلال الرأسمالي الحديثة القائمة على الهيمنة الاقتصادية بعيدا عن الاحتلال العسكري، ومما ميز خطط المساعدات الغربية للفلسطينيين فوقيتها الاستشراقية التي تجنبت مشاركة أصحاب القضية في التخطيط لحياتهم ومارست الأبوية عليهم بنوايا سياسية أثرت تأثيرا مباشرا على نتائج الأفعال وحرمت الواقعين تحت الاحتلال من فرص التنمية المزعومة (صوان، 2015، 248–249)

الاحتلال الإسرائيلي: يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه مجمل العمل الفلسطيني، إذ تستمر إسرائيل في سيطرتها على أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية

والأغوار وفي فرض حصار خانق على قطاع غزة ناهيك عن بناء جدار الضم والتوسع الاستيطاني وبناء المستعمرات ومصادرة الأراضي، وما يزال الاحتلال الإسرائيلي يسيطر ويتحكم بجميع مقدرات الشعب الفلسطيني ويقطع أوصاله ويقيد تجارته ليكون تابعاً له بهدف تركيع الشعب الفلسطيني وإرهابه. سياسة الإغلاق والحصار المستمر منذ أواخر العام 2000: قامت إسرائيل بانتهاج سياسة إغلاق المدن ومنع تنقل الأفراد بين المدن وأحكمت إغلاق الطرق الرئيسية، وقد أدت تلك الإجراءات إلى عدم إمكانية إقامة اقتصاد فلسطيني مستقل بذاته حيث لا يمكن تحقيق أي استقلال اقتصادي بدون استقلال سياسي مما ساهم في تفاقم ظاهرة الفقر في فلسطين وعزز من رغبة الأفراد في الهجرة خارج الوطن. عدم السيطرة على المعابر والحدود: إن عدم وجود معابر وحدود تتحكم بها دولة فلسطين يعتبر من المعيقات الرئيسية لإمكانية التصدير لخارج البلد، وكذلك الإستيراد للعديد من السلع ومن مناطق ودول أخرى (الإحصاء الفلسطيني، 2014، 52)

الاحتلال والاستيطان يتبعان نمط إحلال شعب مكان شعب آخر ومنع الشعب صاحب الأرض من تطوير التنمية المستدامة من خلال التحكم في الأرض والمعابر مما يضعف قدرة المجتمع المحلي على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وكانت المساعدات الخارجية وخاصة الأمريكية تحمل أجندات سياسية مساعدة لأهداف الاحتلال وفي هذه الدراسة تم تسليط الضوءعلى ما يعانيه المجتمع المحلي والمستثمرين من ضياع فرص الاستثمار بمشاريع التنمية المستدامة وخاصة مشاريع الطاقة الشمسية بسبب الاستيطان والاحتلال.

2-3-17 المطلب السابع عشر: القرارات والقوانين المتعلقة بالطاقة المتجددة في فلسطين

ضمن القرار بقانون بشأن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة رقم (14) لسنة 2015م المادة (18): "تعفى جميع أنظمة وأجهزة وقطع غيار ومعدات مصادر الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة

ومدخلات إنتاجها من الرسوم الجمركية، وتمنح منشآت توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة الامتيازات والإعفاءات الممنوحة في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998م وتعديلاته." (عباس، 2015)

ويشتمل قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998م الفصل الرابع حوافز الاستثمار مادة (22): "تمنح الموجودات الثابتة للمشاريع الإعفاءات التالية: أ – تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الجمارك والضرائب، على أن يتم إدخالها خلال مدة يحددها قرار الهيئة بالموافقة على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع، ... ب – تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الجمارك والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن 15% من قيمة الموجودات الثابتة، وعلى أن يتم إدخالها أو استعمالها في المشروع خلال مدة تحددها الهيئة من تاريخ بدء الإنتاج أو العمل ... ج – تعفى الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الجمارك والضرائب إذا ما أدى ذلك إلى زيادة إنتاجية تقرها الهيئة ... د – تعفى من الجمارك والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو من ارتفاع أجور الشحن، أو تغيير في سعر التحويل." (عرفات، 1998)[5]

2-3-18 المطلب الثامن عشر: المشاريع الاستثمارية والتنموية

بدأ برنامج البنك الدولي في الأراضي الفلسطينية في نوفمبر/تشرين الثاني 1992. وتمول المنح المقدمة من البنك الدولي والصناديق الاستئمانية للمانحين، مشاريع السلطة الفلسطينية في مجالات المياه والطاقة والتنمية الحضرية والتنمية المحلية والحماية الاجتماعية والتعليم والصحة وإدارة المخلفات الصلبة وتنمية القطاع الخاص ومازال عدم إحراز تقدُّم نحو تحقيق السلام والمصالحة يخلق وضعا

[5] التعديلات التي وردت في قانون تشجيع الاستثمار لقرار بقانون رقم 7 لسنة 2014 والقرار بقانون رقم 33 لسنة 2022 لم تشمتل على أي تعديل على المادة 22 في أي منها

اقتصاديا غير قابل للاستمرار في الأراضي الفلسطينية، علاوة على ذلك شهد الاقتصاد الفلسطيني اضطرابات في 2020 بسبب تداعيات تفشي جائحة كورونا، فضلاً عن الجمود السياسي الذي أدى إلى صعوبة قيام السلطة الفلسطينية بتحصيل الإيرادات الضريبية. (البنك الدولي، 2020)

إن الطريق إلى تحقيق النمو المستدام في الأراضي الفلسطينية يتوقف على بناء قطاع خاص محلي قادر على زيادة الصادرات السلعية والخدمية والمنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية، لذلك تركِّز إستراتيجية المساعدة التي تعتمدها مجموعة البنك الدولي للسنوات 2018–2021 على تهيئة بيئة مواتية للاستثمارات الخاصة في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وهي إستراتيجية ترتكز بدورها على نهج البنك لتعظيم تمويل التنمية ومن الممكن أن تحسن زيادة الاستثمار قدرات الاقتصاد وتكون مبعث إلهام وتشجيع لجهود رواد الأعمال، وتساعد على خلق الوظائف التي تشتد الحاجة إليها لاسيما لأعداد كبيرة من العاطلين عن العمل من النساء والشباب. (البنك الدولي، 2020)

ساعدت مشاركة البنك الدولي في تطوير البلديات على توفير 3100 فرصة عمل مؤقت في غزة منها 334 فرصة للنساء وذلك حتى 12 يوليو/تموز 2020. وخارج الترتيبات البلدية، عملت برامج المال مقابل العمل التي يساندها البنك الدولي على توفير فرص عمل قصيرة الأجل لأكثر من 4 آلاف شاب فقير عاطل عن العمل منهم 72% من النساء. وتوفر فرص العمل تلك الخدمات الاجتماعية والصحية الأساسية لنحو 80 ألف شخص من الفئات الأولى بالرعاية، وفي إطار المساندة التي يقدمها البنك الدولي في قطاع الكهرباء قام البنك بتمويل مشروعات تركيب أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على أسطح المنازل في غزة من خلال صندوق رأس مال متجدد تم إنشاؤه لهذا الغرض. (البنك الدولي، 2020)

تم اطلاق الاستراتيجية الوطنية للطاقة والتي تؤكد توليد وكفاءة الطاقة الخضراء، وذلك من خلال تحديد رؤية فلسطينية متكاملة لتوليد الكهرباء من المصادر المختلفة وذلك لمواجهة ازدياد الطلب المحلي من الطاقة والمساهمة في التنمية المستدامة، حيث تستهدف توفير 50% من احتياجات الكهرباء من خلال الإنتاج المحلي بحلول عام 2020، كما تستهدف تشجيع استغلال وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، والاستفادة من تطبيقاتها لزيادة نسبة مساهمتها في مجموع الطاقة الكلي حيث تم استهداف ما نسبته 10% من الإنتاج المحلي المستهدف (130 ميغاواط) من مصادر الطاقة المتجددة. (هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، 2021)

قانون الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة دخل حيز التنفيذ سنة 2015 وذلك لتشجيع استغلال وتطوير مصادر الطاقة المتجددة وزيادة نسبة مساهمتها في معدل الطاقة الكلي، وأيضاً تنظيم اتفاقيات شراء الطاقة مع الناقل. صادق مجلس الوزراء الفلسطيني مؤخرا على عقد حزمة حوافز متميزة للطاقة المتجددة والتي أدت وبامتياز لجعل فلسطين في مصاف الدول الداعمة للطاقة المتجددة والتي تعتبر من الأدوات المنافسة في قانون تشجيع الاستثمار على مستوى المنطقة، حيث توفر هذه العقود المرونة في إصدار تسهيلات تخدم قطاع معين أو منطقة جغرافية أو مشروع استراتيجي لغايات تحفيز الفئة المستهدفة نحو رفع الأداء وزيادة الإنتاج والتصدير وخلق فرص عمل ونقل للتكنولوجيا وتطبيق معايير دولية للحفاظ على البيئة وتوليد طاقة بديلة. الحوافز الممنوحة لمحطات توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة ذات القدرة التي لا تقل عن (1) ميغا واط هي: المرحلة الأولى: ضريبة دخل بنسبة (صفر %) لمدة سبع سنوات من تاريخ تشغيل المحطة، والمرحلة الثانية: ضريبة دخل بنسبة (5%) لمدة خمس سنوات تبدأ من نهاية المرحلة الأولى، والمرحلة الثالثة: ضريبة دخل بنسبة (10%) لمدة

ثلاث سنوات تبدأ من نهاية المرحلة الثانية وتحتسب بعد ذلك النسب السارية. (هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، 2021)

في مبحث التنمية المستدامة تمت مناقشة تعريف التنمية وجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأهميتها للاقتصاد وأهمية التنمية المستدامة لفلسطين وللقضايا التي يعاني منها الشعب الفلسطيني والتي تتشابه بين شماله وجنوبه ولأن الضفة الغربية متقطعة الأوصال ولا تشتمل على مقومات دولة متكاملة جغرافيا فإن من أفضل الحلول التي يتوجب التوجه نحوها هو تفعيل دور الهيئات المحلية والتواصل مع المجتمعات المحلية التي هي بحاجة للصمود والتعايش مع واقعها أمام الاحتلال والاستيطان من خلال التنمية المستدامة ودعم الاقتصادات الصغيرة التي يمكن التعامل معها على شكل بؤر اقتصادية صغيرة متناثرة على خارطة الضفة الغربية، في هذه الدراسة تم اعتماد تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقاليم وتسعة محافظات تحتوي على عشرة بلديات رئيسية، ويتبين من نتائج الدراسة كيف يمكن لهذه الاقتصادات الصغيرة المترامية أن تحقق ما لا تستطيع الدول كاملة السيادة تحقيقه من خلال تطبيق برامج التنمية المستدامة ومن أهمها مشاريع الطاقة الشمسية التي تعتبر رافعة لقيمة المشاريع الاستثمارية، وتعتبر ملاذا للأسر الفقيرة وللنساء في مراكزها ومشاريعها التنموية الصغيرة وحافظة للبيئة من التلوث، وتمت أيضا دراسة التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في هذه الاقتصادات سواء كانت تحديات خارجية كالاستيطان الذي ينهش مساحات الأراضي أو داخليا بسبب سوء الإدارة وغياب الحوكمة.

4-2 الخلاصة

استعرض الإطار النظري ثلاثة مباحث بدأت بالهيئات المحلية والتعريفات النظرية للإدارة والحوكمة، ثم تاريخ الهيئات المحلية وأبرز المراحل التي مر بها قطاع الحكم المحلي في فلسطين وتعاقب الحكومات والقوانين والتقسيمات الإدارية التي كانت تفرضها هذه الحكومات، انتهاء بروابط القرى والاحتلال وأخيرا حكم السلطة الوطنية الفلسطينية والوصاية المفروضة على الهيئات المحلية من الحكومة المركزية، وما كان لذلك من آثار على وضع الهيئات المحلية الراهن والذي أربك دورها في قيادة وخدمة المجتمع المحلي، فكان من مهام هذه الدراسة البحث في أدوار الهيئات المحلية وتأثيره على المجتمع المحلي الفلسطيني، ودراسة أسباب تخلف الهيئات المحلية عن لعب دورها الريادي في إنشاء المشاريع الاستثمارية وخاصة مشاريع الطاقة الشمسية ومشاريع التنمية المستدامة. واستعرض الإطار النظري في المبحث الثاني مصادر الطاقة الكهربائية والطاقة الشمسية كطاقة بديلة ومدى أهميتها للاقتصاد والبيئة وأهمية إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية للتنمية المستدامة، وكان واضحا من الإطار النظري نقص مشاريع الطاقة الشمسية ومحدودية انتشارها في فلسطين وانخفاض الطاقة المستفادة منها ولذلك قامت هذه الدراسة في البحث عن التحديات التي أدت إلى نقص مشاريع الطاقة الشمسية وأسبابها. واستعرض الإطار النظري في المبحث الثالث تعريف التنمية المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأهميتها في اقتصاد المدينة أو البلدة وأهمية الطاقة الخضراء في رفع مؤشرات التنمية المستدامة، ولوحظ أن هنالك ضعف بالارتباط بين المشاريع التنموية والمرافق الاجتماعية والبعد البيئي من جهة والاستثمار في بناء مشاريع الطاقة الشمسية من جهة أخرى لذا جاءت هذه الدراسة لتبحث العلاقة بين الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة على المستوى المحلي.

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة

3-1 أسئلة الدراسة

السؤال الأساسي للدراسة

- **ما دور الهيئات المحلية الفلسطينية، في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية، لتحقيق التنمية المحلية المستدامة؟**

الأسئلة الفرعية للدراسة

1. ما واقع قطاع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية على المستوى المحلي؟
2. ما مدى دعم الهيئات المحلية لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية؟
3. كيف تساهم مشاريع الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟
4. ما هي التحديات التي تواجه الهيئات المحلية الفلسطينية في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية؟

3-2 فرضيات الدراسة

1. تدعم الهيئات المحلية تطوير مشاريع الطاقة الشمسية بدرجة منخفضة
2. تقدم مشاريع الطاقة الشمسية فرصا للتنمية المستدامة، بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على مستوى الهيئات المحلية.
3. تواجه الهيئات المحلية الفلسطينية تحديات، في دعم وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية، أهمها السياسات والقوانين والأنظمة المعيقة.

3-3 أهداف الدراسة

تكمن أهداف الدراسة في إبراز دور الهيئات المحلية في إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية وإبراز مسوغات الهيئات المحلية في المساهمة في دعم هذه المشاريع أو أسباب التباطؤ أو التخلي عن دعمها، والبحث في توفر الإمكانيات اللوجستية والمالية والمجتمعية للقيام بهذا الدور، والبحث من أجل تحديد العوامل المحورية في تطوير هذه المشاريع؛ كحوكمة الهيئات المحلية والشراكة مع القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار وتوعية المواطنين والسياسات الحكومية والقوانين وغيرها. ثم البحث عن الفرص الاقتصادية في تخفيض تكاليف الحصول على الطاقة، وأثره على البيئة ورفع الناتج المحلي بدلا من إنهاك الموازنة العامة والموازنات الخاصة، وتخفيض ثمن الطاقة وتوفير فرص العمل وخفض البطالة ومعالجة الفقر ورفع كفاءة العاملين في قطاع الطاقة، وتحويل المبالغ التي يتم دفعها لشراء الطاقة لصالح قطاعات التنمية المحلية المستدامة. ومن أهداف الدراسة أيضا إظهار كيفية إدارة قطاع الطاقة الشمسية في فلسطين على المستوى المحلي، وكيف تساهم مشاريع الطاقة الشمسية في تحسين مؤشرات التنمية المحلية المستدامة، وما التحديات التي تواجه هذا القطاع، وما تأثير السياسات الحكومية والقوانين المتعلقة بقطاع الطاقة وقطاع الحكم المحلي، وما تأثير الاحتلال والاستيطان ومناطق (C) كأهم هذه التحديات.

ويمكن تحديد أهداف الدراسة كما يلي:

1. النظر في واقع قطاع الطاقة في فلسطين على مستوى الهيئات المحلية، ومعرفة قدرات الهيئات المحلية ومدى اعتمادها على مشاريع الطاقة الشمسية في توفير الطاقة الكهربائية للمشاريع الاستثمارية والسكان.

2. دراسة أثر الاعتماد على الطاقة الشمسية واعتماد الحكومة الفلسطينية على مواردها الطاقية، في صناعة قراراتها الاستراتيجية المتعلقة بالطاقة.
3. تسليط الضوء على توجهات وسياسات وقدرات الهيئات المحلية، ومدى دعمها لقطاع الطاقة الشمسية، على مستوى التخطيط والتنفيذ، والأنظمة والقوانين.
4. التعرف على الفرص الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق، لدى تطوير قطاع الطاقة الشمسية، وآفاق الاستفادة من هذا القطاع، وأثر ذلك على التنمية المحلية المستدامة.
5. بحث أثر السياسات الحكومية على تطوير مشاريع الطاقة الشمسية، والتشجيع على استغلالها والاستفادة منها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
6. دراسة التحديات المتعلقة بالهيئات المحلية التي تواجه انتشار مشاريع الطاقة الشمسية، وأثر هذه التحديات على التنمية المحلية المستدامة.
7. ابتكار مقياس لعوامل ومدى قدرة الهيئات المحلية على إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية، من حيث عوامل إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية وربطها بالمؤشرات التنموية.

3-4 أهمية الدراسة

تبحث الدراسة في تطوير دور الهيئات المحلية في تحقيق وتعزيز التنمية المحلية المستدامة، من خلال تطوير قطاع الطاقة الشمسية، في ظل ندرة الدراسات التي تربط الهيئات المحلية بالطاقة الشمسية وبالتالي بالتنمية المحلية المستدامة. في الدراسات السابقة والإطار النظري الذي تم استعراضها والتعقيب عليها وبعد البحث وجد أن هنالك فجوة علمية بين ما يقدمه الباحثون عن قطاع الهيئات المحلية عن التنمية المستدامة وبين ما تبحثه الدراسة عن أحد أهم المشاريع التي تشكل استدامة بحد ذاتها وتقدم الدراسة نموذجا متكاملا من المشاريع التي تحقق التنمية المستدامة بكافة

جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذا فإن هذه الدراسة تربط بين ثلاثة محاور تبدأ بالهيئات المحلية وطبيعة إدارتها وإمكانياتها ومواردها، وقطاع الطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية ومتطلباتها اللوجستية والتعاقدية مع الجهات المختصة والسياسات والقوانين المتعلقة بها، ثم تبحث مساهمة مشاريع الطاقة الشمسية في تدعيم التنمية المحلية المستدامة وما تحققها من فرص اقتصادية واجتماعية وبيئية تعود بالنفع على المجتمع المحلي. كما تربط هذه الدراسة أيضا بين جاهزية الحكومة وجهات تنظيم الحكم المحلي كوزارة الحكم المحلي والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، في التماشي مع التوجهات العالمية، نحو استغلال موارد الطاقة الشمسية كبديل عن الطاقة ذات المصادر التقليدية. وتخدم الدراسة المؤسسات التي تعنى بقطاع الطاقة من الناحية الإدارية، التي تتعلق بقيادة قطاع الطاقة الشمسية من قبل صانعي القرار وممثلي الحكم المحلي، بعيدا عن التفاصيل الفنية، كما وتمكنهم من بحث الفرص التي يمكن استغلالها لتحقيق التنمية المستدامة.

وتوضح الدراسة مزايا الاعتماد على الطاقة المتجددة وأثرها على التنمية المحلية المستدامة وبالتالي رفع اهتمام الحكومة في قطاع الطاقة المتجددة، من مجرد التفكير في دعم القطاع إلى اعتباره خيارا استراتيجيا يستحق توجيه الجهود والأنظار وربط نتائج استغلاله بالمستقبل، وشحذ الدعم الداخلي والعالمي لتطويره، والاعتماد عليه بشكل أكبر خاصة عند قيام الحكومة بإعداد الخطط الاستراتيجية خلال السنوات القادمة، بالتوازي مع أجندة السياسات الوطنية 2017-2022.-(أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، 2016)

تمثل الدراسة مرجعا لوزارة الحكم المحلي في مدى جاهزية الهيئات المحلية الفلسطينية لدعم مشاريع الطاقة الشمسية كوسيلة من وسائل الانفكاك عن سيطرة الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

3-5 المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على منهج مختلط تفسيري بأداة كمية تفسرها أداة كيفية لاستخلاص النتائج، بأسلوب وصفي وتحليلي لتحديد مشكلة البحث، ويشير المنهج المختلط إلى ذلك المنهج الذي يتم من خلاله الدمج ما بين البحث الكمي والبحث الكيفي في بحث واحد. إذ يتم جمع وتحليل وتفسير البيانات لكلا النوعين في دراسة واحدة (BTS, 2022)، أما الأسلوب الوصفي التحليلي فإنه يستخدم في دراسة أوصاف دقيقة للظواهر التي من خلالها يمكن تحقيق تقدم كبير في حل المشكلات، من خلال وصف القطاعات المختلفة المؤثرة في الدراسة كواقع قطاع الحكم المحلي وقطاع الطاقة الشمسية وقطاع التنمية المستدامة؛ عن طريق أدوات جمع البيانات الكمية والكيفية وتحليل النتائج.

وبناء عليه تم صياغة وتطوير استبانات كأداة جمع البيانات الكمية ترمي في عباراتها إلى بحث آراء العينة حول محاور الدراسة وتم إجراء مقابلات شبه مهيكلة كأداة لجمع البيانات الكيفية لاستكمال آراء العينة وزيادة المعلومات حول أسئلة الدراسة في سبيل قبول أو رفض فرضيات الدراسة.

وزعت استبانات الدراسة على عينة الدراسة من الهيئات المحلية المنتشرة في الضفة الغربية. وأجريت المقابلات الميدانية مع المسؤولين في الوزارات والهيئات الرسمية في القطاعات المؤثرة في الدراسة وهي قطاع الحكم المحلي وقطاع الكهرباء والطاقة الشمسية وقطاع التنمية المستدامة وشركات توزيع الكهرباء، والمسؤولين عن مشاريع الطاقة الشمسية في البلديات الرئيسية في محافظات الضفة الغربية، وأصحاب ومقاولي مشاريع الطاقة الشمسية الموجودة في بعض المدن والقرى، التي باتت تعتمد

جزئيا على مصادر الطاقة الشمسية، وملاحظة مساهمات هذه المشاريع في تقليص مصاريف الطاقة الكهربائية ومدى استفادة المجتمع المحلي والهيئات المحلية من هذه المشاريع، والوقوف على التحديات التي تحد من انتشار مشاريع الطاقة الشمسية، وعليه تم وصف واقع قطاع الطاقة الشمسية، ورصد دور الهيئات المحلية الفلسطينية تجاه قطاع الطاقة الشمسية وأثر ذلك على التنمية المحلية المستدامة، وبحث التحديات على أرض الواقع.

وكمخرج للدراسة تم تطوير مقياس للمعايير والعوامل التي يمكن الاستدلال من خلالها على إمكانية الهيئات المحلية من إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية بهدف تقييم وتوجيه الهيئات المحلية وإرشادها حول إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية.

وأخيرا تم تحليل نتائج الاستبانات والمقابلات، ودراسة المؤشرات، التي استطاع الباحث من خلالها بلورة نتائج الدراسة، وصياغة المقترحات والتوصيات المناسبة.

3-6 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع محافظات الضفة الغربية، التي تشمل المدن والقرى أرضا وسكانا، وتشمل أيضا إدارات الهيئات المحلية، سواء كانت بلديات أو مجالس قروية، وتشمل المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية المنظمة لقطاع الحكم المحلي وقطاع الكهرباء والقطاع الاقتصادي وشركات توزيع الكهرباء وأصحاب مشاريع الطاقة الشمسية، ونظرا لكبر مجتمع الدراسة المكون من الهيئات المحلية في الضفة الغربية الذي يبلغ 355 بلدية ومجلس قروي تناول الباحث العينات على عدة مستويات.

3-7 أدوات جمع البيانات، والعينات

استخدم الباحث الاستبانات والمقابلات كأدوات للدراسة وتم تصميم العينات بما يتناسب مع كل أداة منهما:

3-7-1 الاستبانات

تم تصميم استبانة (الكترونية) هدفت لمعرفة مدى قدرة وإمكانيات وتوجهات الهيئات المحلية على إقامة ودعم مشاريع الطاقة المتجددة، ومساهمتها في خلق الفرص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ورفع مؤشرات التنمية المحلية المستدامة، وبعض المؤشرات كالتحديات والتوعية المجتمعية، وتقديم الخدمات اللوجستية والبنية التحتية، وتم قياس هذه العوامل لدى الهيئات المحلية سواء التي تمتلك مشاريع طاقة شمسية أو لا تملكها، للوقوف عند الأسباب الرئيسية وراء انتشار أو محدودية مشاريع الطاقة الشمسية، وأثر ذلك على التنمية المحلية المستدامة، وتم توزيع الاستبانات على رؤساء ومدراء الهيئات المحلية أو من ينوب عنهم في المجال الإداري والفني، في كل محافظة من المحافظات المذكورة ضمن مجتمع الدراسة الذي يبلغ 355 بلدية ومجلس قروي، وتم توجيه استبانات لما يقارب 70 هيئة محلية وتم توزيع الاستبانة من خلال نموذج إلكتروني عبر برنامج Google Forms تقليصا للجهد والوقت ونظرا للحالة الوبائية المانعة للتواصل الوجاهي بسبب وباء كوفيد 19.

- **اختيار العينات من الهيئات المحلية لتعبأة الاستبانات**

تم اختيار العينات على طريقة العينة القصدية وبعدة مستويات، في المستوى الأول تم اختيار المحافظات في الضفة الغربية وفي المستوى الثاني تم اختيار المدن والقرى على أربعة مراحل محتكمة إلى عوامل انتشار مشاريع الطاقة الشمسية من ناحية وإلى عوامل تعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة بشكل أكثر دقة من ناحية أخرى، هدفت المرحلة الأولى إلى تحديد عدد الهيئات المحلية وفق قيم احتسبت من عدد السكان ومساحة المحافظة بالنسبة لباقي المحافظات لتتناسب أعداد الهيئات المحلية

المختارة مع حجم كل محافظة بالنسبة لباقي المحافظات، وفي المرحلة الثانية تم تحديد أسماء المدن والقرى المقام على أرضها أكبر عدد من الإنشاءات الصناعية والتجارية نظرا للحاجة للطاقة الكهربائية وفي المرحلة الرابعة تم تحديد الهيئات المحلية التي تملك مشاريع الطاقة الشمسية وكان ذلك لغايات دراسة مؤشرات تجاربهم.

بالاستعانة ببيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني من خلال تقرير "المساحة، وعدد السكان، والكثافة السكانية في فلسطين حسب المحافظة، 2017" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن وزارة الحكم المحلي، 2017) تمت معرفة مساحات المحافظات وتم اعطاء قيمة لكل جزء من مساحة المحافظة بالنسبة لمساحة الضفة الغربية (كل 5% من مساحة المحافظة يتم إعطاؤها قيمة 1 وتكافئ هيئة محلية واحدة) كمرحلة أولى من العينات. ثم تم الاطلاع على الاحصاءات السكانية للعام 2020 للتعرف على عدد السكان في المدن والبلدات، وتم إعطاء قيمة لكل عدد من سكان المحافظة بالنسبة لعدد سكان الضفة الغربية (كل 5% من سكان المحافظة يتم إعطاؤها قيمة 1 وتكافئ هيئة محلية واحدة) كمرحلة ثانية من العينات. ومن خلال الاحصائين المساحة وعدد السكان تم تحديد عدد العينات من المدن والبلدات، حسب الجدول التالي:

المحافظات	المساحة بالكيلومترات المربعة	نسبة المساحات لمجموع مساحات محافظات الضفة	عدد السكان بالألف نسمة	نسبة عدد السكان لمجموع السكان في محافظات الضفة	كل 5% من المساحة 1	كل 5% من عدد السكان 1	عدد المدن والبلدات	عدد المدن والبلدات في مجموعات المحافظات الثلاثة
جنين	583.7	10.3	332	17.5	2	3	5	21
طوباس	408.7	7.2	64	3.4	2	1	3	
طولكرم	246.5	4.4	186	9.8	1	2	3	
نابلس	598.5	10.6	388	20.4	2	4	6	
قلقيلية	165.3	2.9	112	5.9	1	1	2	
سلفيت	204.4	3.6	75	3.9	1	1	2	
رام الله والبيرة	855.2	15.1	328	17.3	3	3	6	14
اريحا	592.9	10.5	50	2.6	2	1	3	

القدس	349.4	6.2	435	22.9	1	4	5	
بيت لحم	655.4	11.6	217	11.4	2	2	4	15
الخليل	1000	17.7	711	37.4	3	8	11	
	5660		1899		20	30	50	

- المصدر: الباحث من (الإحصاء الفلسطيني، 2014)

تم الاطلاع على إحصاءات المنشآت بجميع أنواعها التجارية والصناعية وغيرها، للاسترشاد بضرورة توفير مصادر أخرى للطاقة الكهربائية نظرا للحاجة إليها تبعا لعدد المنشآت إن كانت كثيرة أو قليلة كمستوى ثالث من العينات. وتم البحث عن مشاريع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية وتبين وجود مشاريع في عدة مدن وبلدات وتم الاسترشاد باتخاذها كعينات لمشاريع قائمة لدراسة كيفية إقامتها وأهم مقوماتها كمستوى رابع من العينات بالإضافة إلى المساعدة في تصميم مقياس مدى قدرة الهيئات المحلية في إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية ومن ثم استنباط النتائج.

وبعد استخراج العينات تم الانتقال للميدان وكان هنالك بعض العينات غير متوفرة بسبب سوء الاتصال أو عدم التجاوب مع الدراسة فتم الاستعاضة عنها بمدن وقرى أخرى من المحافظة أو من محافظات أخرى.

المحافظة	المدن والبلدات	وجود مشاريع طاقة شمسية	عدد المنشات التجارية والصناعية وغيرها
جنين (7)	عرابة		358
	عجة	مشروع	
	فقوعة		116
	قباطية		842
	جنين		4827
	كفر راعي		179
	برقين		201
طوباس (2)	طمون		335
	طوباس		767

طولكرم (2)	علار		*
	بلعا		141
نابلس (9)	حوارة		486
	عقربا	مشروع	
	بِيتا		435
	عصيرة الشمالية		326
	نابلس		9568
	بيت فوريك		364
	صرة		98
	سبسطية		118
	بيت ليد		*
قلقيلية (2)	عزون		329
	قلقيلية		2435
سلفيت (2)	بِديا		553
	سلفيت		563
رام الله والبيرة (12)	بِيرزيت		363
	بيتونيا		676
	رام الله		4417
	البِيرة		3543
	سلواد		216
	بيت لقيا		302
	سردا أبو قش		113
	ديردبوان		171
	نعلين		299
	عطارة		41
	كفر مالك		59
	بني زيد الغربية		154
أريحا (2)	العوجَا		114
	الجفتلك		47

القدس (8)	الرام		1059
	عَناتَا		690
	العيزرية		1086
	أبو ديس		398
	بدو		286
	بيت دقو		30
	قطنة		65
	كفر عقب		*
بِيت لَحْم (3)	بِيت ساحور		886
	بِيت جالا		827
	بِيت لحم		2739
الخليل (10)	الخليل		9402
	حلحول		799
	بيت أمر		*
	دورا		1578
	يطا		1382
	السموع		485
	بيت عوا		548
	اذنا		728
	سعير		496
	بني نعيم		580

- المصدر: الباحث من (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن وزارة الحكم المحلي، 2017)
- تعني العلامة (*) نقص المعلومات الخاصة بالهيئة المحلية من المصدر وتم اختيار الهيئة المحلية البديلة لأنها تحقق أعلى قيم في المرحلتين الأولى والثانية ولم يكن ذلك مناقضا لأهداف الدراسة.

ملاحظة: فكرة القيم المكافئة للأرض والسكان والعينة القصدية، كانت هذه فكرة مبتكرة من الباحث للوصول الى افضل تمثيل للعينة للتمكن من تعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة بشكل شامل حيث كلما زادت مساحات الأراضي زادت إمكانية إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية، وكلما زاد عدد السكان زاد الطلب على الكهرباء وبرزت مشكلة نقص الكهرباء في المدينة او القرية وكذلك الأمر كلما زاد عدد المنشآت التجارية والصناعية زاد الطلب على الكهرباء وأخيرا وجود مشاريع طاقة شمسية نحث من خلاله تجارب الهيئات المحلية في إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية، وعدم وجودها يحثنا على دراسة التحديات التي حالت دون تمكن الهيئة المحلية من إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية أو عدم رغبتها.

3-7-2 المقابلات

تم جمع البيانات من خلال أداة المقابلات للتعرف على الحالة العامة والظروف القائمة سواء الداعمة أو غير المشجعة لإنشاء مشاريع الطاقة المتجددة وأثرها على التنمية المستدامة وبحث دور الهيئات المحلية والمؤسسات ذات العلاقة في ذلك.

- **اختيار العينات للمقابلات**

تم تصميم عينات المقابلات على عدة مستويات بطريقة العينة القصدية؛ المستوى الأول يقصد المؤسسات والهيئات الرسمية ذات العلاقة بالدراسة كوزارة الحكم المحلي، واتحاد الهيئات المحلية وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، والمستوى الثاني يشمل الهيئات المحلية حسب التقسيم الجغرافي بمرحلتين فكانت المرحلة الأولى اختيار المحافظات في الضفة الغربية والمرحلة الثانية اختيار البلديات الرئيسية في كل محافظة وضمن المستوى الثالث تمت مقابلة شركات توزيع الكهرباء في الضفة الغربية وهي خمسة شركات، والمستوى الرابع مشاريع الطاقة الشمسية وهي محدودة ضمن أقاليم الضفة

الغربية، وحسب الدراسات يقوم الباحث باختيار العينة القصدية طبقا للغرض الذي يستهدف تحقيقة من خلال البحث (السعدي، 1994) وفيما يلي تفصيل مستويات اختيار العينات للمقابلات:

- المستوى الأول: مقابلات شبه مهيكلة مع مسؤولين في الوزارات والهيئات حكومية، ابتداءا بمدير عام التنمية الاقتصادية في وزارة الحكم المحلي، والمدير التنفيذي لاتحاد الهيئات المحلية ومدير الدائرة الفنية في صندوق تطوير وإقراض البلديات، ومدير عام مركز أبحاث الطاقة في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، ومدير تراخيص شركات الكهرباء في مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، ومدير التخطيط في الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء، لمعرفة مدى مساهمتها الفعلية، في دعم وإرشاد وتوجيه الهيئات المحلية، وفي توفير متطلبات إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية، وتحقيق التنمية المحلية المستدامة بمحاورها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالمقارنة مع سياسات الحكومة المعلنة ضمن أجندة السياسات الوطنية 2017–2020.
- المستوى الثاني: مقابلات شبه مهيكلة مع مسؤولين كرؤساء أو مدراء أو مهندسين أو موظفين مسؤولين في الهيئات المحلية، لمعرفة توجهاتها الفعلية وقدراتها ومدى مساهمتها، مقارنة مع خططها التنموية الاستراتيجية المعلنة، في إطار التنمية المحلية المستدامة، وكذلك دورها في دعم إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية، وهل تقدم امتيازات حقيقية لتشجيع إنشاء هذه المشاريع، وتمت مقابلة مهندس الطاقة البديلة في بلدية جنين ومدير دائرة الكهرباء في بلدية طولكرم ومهندس الكهرباء في بلدية سلفيت ومسؤول قسم الصيانة والطاقة البديلة في بلدية قلقيلية ورئيس قسم الخدمات الكهربائية في بلدية نابلس ومدير عام بلدية طوباس والمدير التنفيذي لبلدية عجة، كتمثيل عن محافظات الشمال، ورئيس قسم الكهرباء والطاقة البديلة في بلدية رام الله ومدير دائرة التخطيط والمشاريع في بلدية أريحا عن محافظات الوسط، ورئيس قسم الكهرباء

في بلدية بيت لحم ومهندس الكهرباء في شركة كهرباء الخليل التابعة لبلدية الخليل ومسؤول الوحدة الفنية في بلدية الظاهرية عن محافظات الجنوب.

- المستوى الثالث: مقابلات شبه مهيكلة مع شركات توزيع الكهرباء في المحافظات المذكورة ضمن مجتمع الدراسة، لأنها هي الجهات المنظمة لمسارات الطاقة الكهربائية، ضمن أنظمة كهربائية معتمدة فنيا وهندسيا، ومطابقة للأنظمة الكهربائية العالمية في مواصفاتها وجودتها، والمعتمدة أيضا من قبل الجهات الحكومية المختصة في فلسطين، كسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني. من ناحية أخرى فشركات التوزيع هي المسؤولة عن توريد وشراء الطاقة الكهربائية عبر شبكة وخطوط النقل الكهربائية التي تمتلكها وهي التي تقوم بتمديدها وصيانتها، وهي المسؤولة عن احتساب وفوترة إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية[6] فقد تمت مقابلة مدير الإدارة الفنية في شركة توزيع كهرباء الشمال ومدير فرع محافظة رام الله والبيرة في شركة كهرباء محافظة القدس ومسؤول الوحدة الفنية في شركة كهرباء الجنوب فرع الظاهرية، ورئيس قسم التخطيط للطاقة المتجددة في شركة كهرباء منطقة طوباس.
- المستوى الرابع: مقابلات شبه مهيكلة مع الشركات والمقاولين، الذين قاموا ببناء المشاريع وتوريد ألواح وأنظمة وأجهزة الطاقة الشمسية وتركيبها، لمعرفة مدى استفادتهم من العائد على استثماراتهم، ومدى الصعوبات التي واجهتهم أثناء تنفيذ المشاريع، وما مدى مساهمة سياسات الحكومة، وتوجهات الهيئات المحلية، في تذليل هذه الصعوبات، حيث تمت مقابلة المسؤولين عن إنشاء هذه المشاريع منها مهندس الطاقة المتجددة في شركة مصادر عن أصحاب مشروع

[6] هنالك مدن وقرى مازالت تتزود بالكهرباء من خطوط متصلة مباشرة بالجانب الإسرائيلي، وتقوم الهيئة المحلية بشراء أجزاء الشبكات وتركيبها وصيانتها، وهي مشمولة ضمن هذه الدراسة عند الحديث مع الهيئات المحلية المالكة للشبكة العامة.

نور جنين ونور أريحا ومدير شركة الجبل عن مشروع ميثلون ومدير مشروع محطة وهج الغزلان في الظاهرية.

- **عينات مشاريع الطاقة الشمسية: (عينات قصدية مقسمة جغرافيا حسب الأقاليم):**

1. إقليم الشمال: محافظة جنين، بلدية طوباس، مشروع "ميثلون"، وبلدية عجة، مشروع "بدر".
2. إقليم الوسط: محافظة أريحا والأغوار، بلدية أريحا – محطة "نور أريحا".
3. إقليم الجنوب: محافظة الخليل، بلدية الظاهرية – مشروع محطة "وهج الغزلان"

<u>تعريف بالمشاريع</u>

إقليم الشمال: بلدية طوباس، مشروع قرية ميثلون

أعلنت شركة النقل الوطنية للكهرباء، عن إطلاق مشروع توليد للكهرباء بواسطة الخلايا الضوئية لسد العجز بالكهرباء لقرى جنوب جنين شمال الضفة الغربية المحتلة. وجاء ذلك عقب توقيع القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة الشركة ظافر ملحم، اتفاقية شراء مع شركة "جبل" لإنتاج الطاقة النظيفة. وقال ملحم عقب التوقيع إن هذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها لتخفيف ضعف الكهرباء في منطقة "ميثلون والجديدة" قرب جنين، حيث ستبدأ شركة "جبل" نهاية شهر يونيو المقبل بتوليد الكهرباء بواسطة الخلايا الضوئية بقدرة 1.35 ميجا واط. (صفا، 2017)

Figure 1 مشروع ميثلون شركة الجبل طوباس

إقليم الشمال: محافظة جنين بلدية عجة مشروع "بدر"

أطلقت بلدية عجة مشروع بدر للطاقة البديلة، الذي يقوم على إنشاء حقلين للطاقة الشمسية (حقل بدر 1 وحقل بدر 2) وقد انطلق العمل بالمشروع بتحضير وتسوية الأرض، وتحقيق المساحات المطلوبة لإطلاق المرحلة الثانية التي من المتوقع أن تساهم عند اكتمالها في تخفيض فاتورة الكهرباء، التي تسددها البلدية للاحتلال والمساهمة في تحقيق هدف التحرر الوطني والاقتصادي، خاصة قطاع الطاقة، ويساهم في تخفيض تكلفة الكهرباء عن جميع المواطنين. (بلدية عجة، 2017)

وقعت الشركة المتطورة الحديثة لإنتاج الطاقة، وشركة "صنيرجي"، اتفاقية لإنشاء محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في بلدة عجة جنوب جنين، بقدرة 2 ميغاواط، والمشروع سبقه عدة مشاريع بقدرات متباينة تتراوح بين 3 و5 ميغاواط، وتم استعراض جملة من الحوافز التي تقدمها الحكومة لتشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة، وأولها ضمان شراء كامل الإنتاج من الكهرباء لهذه المحطات من قبل شركة النقل الوطنية، وبسعر تفضيلي، ومنحها إعفاءات ضريبية، وستقام المحطة على أرض مساحتها 20 دونما بين بلدتي عجة والرامة، وسيستخدم في إنشائها أكثر من 6 آلاف لوحة توليد. (سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، 2018)

مشاريع الطاقة الشمسية في قرية عجة هي مشاريع ريادية في منطقة جنين، على مستوى البلديات الصغيرة كبلدية عجة وهي تظهر أهمية دراسة عوامل إنشاءها ونجاحها، والتحولات الإدارية التي حدثت للبلدية والمجتمع المحلي للتمكن من إقامتها، والدور الذي قامت به البلدية للقيام بهذه المشاريع، وأثر إقامة هذه المشاريع على التنمية المستدامة في القرية وخارج القرية، مع العلم أن هنالك مشاريع كبيرة تم إنشاء بعضها، والتخطيط لإنشاء غيرها، في محافظة جنين كمشروع نور جنين الذي سيأتي ذكره ضمن الفقرة التالية.

إقليم الوسط: محافظة أريحا والأغوار، بلدية أريحا محطة "نور أريحا"

المشروع الأم "نور فلسطين" والذي يأتي "نور أريحا" كجزء منه، فهناك محطتان أيضا ستقامان في الضفة، وهما محطة "نور طوباس"، والتي ستكون بقدرة إنتاجية أكبر، ومحطة "نور جنين"، ويصل الحجم الاستثماري لـــ "200 مليون دولار" والهدف منه إنتاج 200 ميجاواط من الكهرباء من الطاقة الشمسية على مدار 8 سنوات، وهو ما يعادل 17٪ من احتياجات الطاقة في الضفة والقطاع، وأوضح عازم بشارة – المدير التنفيذي لشركة مصادر– أن المشروع "نور فلسطين" سيتم من خلال 3 محطات، المحطة الأولى 7.5 ميجاواط في أريحا، والمحطة الثانية ستكون في طوباس بقدرة 9 ميجاواط، وأخرى في جنين بقدرة 5 ميجا واط، ويضم المشروع أيضا تركيب أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح 500 مدرسة حكومية (كمرحلة أولى)، لتوليد 35 ميجاواط من الكهرباء، وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم. (الرنتيسي، 2019)

محطة نور أريحا من أكبر محطات الطاقة الشمسية في فلسطين مما يدل على وجود سياسات واتجاهات تستحوذ اهتمام الجهات المختلفة، منها تفاعل البلديات مع المحيط المجتمعي، والتشجيع على الاستثمار، بهدف إنعاش الدور التنموي للمحافظة، الأمر الذي يحثنا على دراسة هذه الاتجاهات في بلدية أريحا، وما هي أسبابها وما متطلباتها وما دوافعها وما أهدافها، وما سيعود عليها من مصالح على مستوى التنمية المحلية المستدامة.

إقليم الجنوب: محافظة الخليل، من

طقة الظاهرية مشروع "وهج الغزلان"

شكل افتتاح محطة وهج الغزلان لتوليد الطاقة الكهربائية من أشعة الشمس عبر الألواح الشمسية في بلدة الظاهرية في محافظة الخليل جنوب الضفة الغربية خطوة إيجابية وبارقة أمل للفلسطينيين على أكثر من صعيد. المحطة المقامة على مساحة 15 دونم تم بناء 4396 لوح شمسي لتوليد الطاقة الكهربائية وتعود ملكيتها لمجموعة من المهندسين الشباب الذين وحدوا جهودهم بتأسيس شركة "بال سيلك" للاستثمار في الطاقة النظيفة حيث يتم إنتاج الطاقة المتجددة بقدرة (1.5 ميجاواط) التي تضخ طاقة كهربائية لصالح شركة كهرباء الجنوب في مشروع هو الأول والأكبر من نوعه في محافظات جنوب الضفة الغربية. (شبكة فلسطين الإخبارية، 2020)

Figure 2 مشروع وهج الغزلان في الظاهرية الخليل

هذا المشروع من المشاريع القليلة في منطقة الخليل ويتضح من البحث الأولي أن هذه المشاريع وقدراتها الإنتاجية لا تكفي لسد حاجة مدينة كبيرة كالخليل، تمتاز بالصناعات وأعداد السكان الكبيرة، لذا سيتم دراسة حالة بلدية الخليل، ودورها في تشجيع الاستثمار في الطاقة الشمسية، وتعميم ثقافة الطاقة المتجددة، ودراسة أثر ذلك على التنمية المستدامة، وما هي الفرص التنموية الضائعة، جراء إهمال التوجه لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية، وهل الممارسات والأنظمة الإدارية تساهم في تخطيط وتنفيذ هذه المشاريع.

جميع هذه العينات قصدية؛ حيث تمثل المحافظات والبلديات والمشاريع والشركات التي تمتلك وتستفيد من مشاريع الطاقة المتجددة، وتم اعتماد العينة القصدية، نظرا للعدد المحدود من مشاريع الطاقة المتجددة في فلسطين بسبب حداثة القطاع، وقلة الأنظمة المقامة حاليا، وكذلك رغبة الباحث في عرض التجارب الناجحة والدروس المستفادة منها. وكان الهدف من اختيار البلدية الرئيسية في كل محافظة لإجراء المقابلات لأنها الأكثر حاجة للطاقة نظرا لمركزيتها ولأنها تساهم بتوجيه المشاريع لمناطق معينة حسب اعتبارات تتعلق بالحاجة للطاقة أو توفر المساحات في المدن والقرى المجاورة وربما تكون أكثر قدرة على توفير الإمكانيات المادية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية.

3-8 حدود الدراسة

الحدود المكانية تشمل المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية، ضمن حدود العام 1967 السياسية، ومن دون قطاع غزة، أما الحدود الزمانية فتشمل السنوات الاثنى عشر الأخيرة من العام 2010 حتى العام 2022، وهي الفترة التي تم تسويق فكرة مشاريع الطاقة المتجددة، على أنها حلول يمكن استغلالها كمصادر بديلة للوقود التقليدي لتوفير الطاقة الكهربائية من المصادر النظيفة. ويشار إلى أن فترة صياغة الرسالة وجمع البيانات والتحليل واستخراج النتائج بدأ في العام 2020 حتى العام 2022

3-9 الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء جمع البيانات:

- نظرا لتعدد مواقع العينات المتمثلة في المدن والقرى المختارة من المحافظات الشمالية والوسطى والجنوبية في الضفة الغربية، تمثلت الصعوبة في ضرورة التنسيق والسفر، لزيارة مدير أو عضو الهيئات المحلية الممثلة لها، ومهندسي المشاريع المسؤولين عن مشاريع الطاقة المتجددة، وزيارة مواقع مشاريع الطاقة الشمسية، كما وتمثلت الصعوبة أيضا في التنسيق للوصول لمقابلة

مسؤولي قطاع الطاقة المتجددة في الوزارات والهيئات الحكومية وأصحاب مشاريع الطاقة الشمسية والمقاولين، ناهيك عن صعوبات الاستجابة لتعبأة الاستبانات لأكثر من 70 هيئة محلية.

- مصاعب الحصول على بعض مؤشرات التنمية المحلية المستدامة من مصادر ذات موثوقية.
- وجود تقارير على الشبكة العنكبوتية غير مؤرخة، وهذا يضعف الدليل الذي سيقت به هذه المعلومات، خاصة التي احتوت على معلومات تمثل تسلسلا للأحداث، أو احصائيات مقارنة بدراسات أخرى.
- تطلبت هذه الدراسة تكاليف مالية، ووقت وجهد بسبب السفر إلى المحافظات، والاتصالات مع المسؤولين، ضمن عينات مجتمع الدراسة، خاصة في ظل جائحة فايروس كورونا.

3-10 مصطلحات الدراسة

3-10-1 المصطلحات الاصطلاحية

1. الهيئة المحلية: وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي وإداري معين (مقام، 2020).
2. الحوكمة: يعرف البنك الدولي: هي الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية (الداعور، 1992).
3. الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: هي علاقات تعاقدية طويلة الأجل تقوم بين القطاع العام والقطاع الخاص، وذلك من خلال تقديم خدمات للمجتمع في مناحي مختلفة، سواء في مجالات البنية التحتية الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها من القطاعات التي كان القطاع العام يقدمها فعلا أو خدمات جديدة يستفيد منها المجتمع والدولة على حد سواء (حمدونة، 2017).

4. تشجيع الاستثمار: هو جلب الاستثمارات وزيادتها من خلال خلق الظروف الأفضل لتحقيق نمو اقتصادي ومستوى حياة محسن للجميع، وذلك بتوفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2005)
5. التوعية المجتمعية المحلية: من سمات بناء وتكوين الشخصية الحضارية في هذا العصر ومؤشر حضاري وتتم من خلال تنظيم العديد من الفعاليات التوعوية عن طريق وسائل الاعلام لتقديم الافكار والمقترحات الايجابية (قصاص، 2000)
6. الطاقة المتجددة: هي الطاقة التي يشار إليها غالباً باسم الطاقة النظيفة، وتأتي من مصادر طبيعية أو عمليات تتجدد باستمرار، ومنها على سبيل المثال ضوء الشمس أو الرياح، حتى إذا كان توافرها يعتمد على الوقت والطقس (NRDC, 2018).
7. الطاقة الشمسية: تساقط الطاقة من الشمس على الأرض في ساعة واحدة أكثر مما يستخدمه أي شخص في العالم في عام واحد، وتستخدم أشعة الشمس بعدة طرق؛ لتدفئة المنازل والشركات أو لتسخين المياه أو لتوليد الطاقة. (NRDC, 2018)
8. الخلايا الشمسية ونظام الطاقة الشمسية والنظام الشمسي: هي الخلايا الكهروضوئية Photovoltaic (PV): تتكون الخلايا الشمسية من السيليكون أو مواد أخرى تحول ضوء الشمس مباشرة إلى كهرباء، مكونة أنظمة الطاقة الشمسية، من خلال الألواح على الأسطح أو المشاريع المجتمعية التي تزود أحياء بأكملها بالطاقة، وتوزع الكهرباء محلياً للمنازل والشركات، ويمكن لمزارع الطاقة الشمسية الموزعة أن تولد الطاقة لآلاف المنازل، باستخدام المرايا التي تركز ضوء الشمس عبر مساحات من الأرض تقام عليها أنظمة الخلايا الشمسية (NRDC, 2018).
9. التنمية المستدامة: هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة (الأمم المتحدة، 2020).

10. التنمية الاقتصادية المحلية: هي العملية الاستراتيجية التي تقودها بشكل مشترك كافة الجهات ذات العلاقة الفاعلة على المستوى المحلي (البلديات أو المجالس القروية أو مجالس الخدمات المشتركة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني) في مناطق محددة بهدف تحسين الاقتصاد (النمو الاقتصادي) وتوفير سبل الحياة النوعية لسكان تلك المناطق من خلال الاستثمار في الموارد المحلية (وزارة الحكم المحلي، 2018).

11. الفرق بين خطوط النقل وخطوط التوزيع الكهربائية: يتمثل الاختلاف الرئيسي بين "خط النقل وخط التوزيع" في أن خط النقل ينقل الكهرباء إلى مسافات طويلة من محطات الطاقة إلى محطات فرعية (خطوط الضغط العالي والمتوسط)، بينما ينقل خط التوزيع الكهرباء عبر مسافات أقصر من المحطات الفرعية إلى المستهلك (خطوط الضغط المنخفض). (حوامدة، 2021)

12. **IEC**–International Electrotechnical Commission المنظمة الكهروتقنية الدولية: هي منظمة عالمية غير هادفة للربح ، يدعم عملها البنية التحتية للجودة والتجارة الدولية في السلع الكهربائية والإلكترونية.(IEC, 2022)

13. المناطق (أ) و (ب) و (ج): نصت اتفاقية أوسلو الثانية لعام 1995 على التقسيم الإداري للضفة الغربية إلى مناطق (أ)، (ب)، (ج) كترتيب انتقالي، بانتظار اتفاقية الوضع النهائي. استمرت الانقسامات، حيث تخضع المنطقة (أ) لسيطرة السلطة الفلسطينية الإدارية والشرطية، والمنطقة (ج) تخضع لسيطرة إسرائيل، والمنطقة (ب) تحت السيطرة المشتركة حيث تمارس السلطة الفلسطينية سيطرتها الإدارية لكنها تشترك في السيطرة الأمنية مع السلطات الإسرائيلية. يعيش غالبية الفلسطينيين في الضفة الغربية في مناطق (أ) أو (ب)، أما المنطقة (ج) التي تديرها إسرائيل تغطي أكثر من (60) في المائة من الضفة الغربية، يعيش فيها ما يقدر بنحو (300) ألف فلسطيني في (532) منطقة

سكنية وتقع جزئيًا أو كليًا في المنطقة (ج) إلى جانب حوالي (400) ألف مستوطن إسرائيلي يقيمون في حوالي (230) مستوطنة(anera, 2022)

14. الاستيطان (الاستعمار): هو عملية إسكان واسعة في أرض محتلة، وذلك بذريعة الإعمار وإرساء سيطرة الدولة المهيمنة على الأرض التي ضمتها وباتت تعتبرها جزءا منها. وقد تكون دوافعه أيديولوجية دينية وعنصرية كما هو شأن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وعرّف القانون الدولي الاستعمار بأنه: "سياسة توسعية تمارسها بعض الدول في حق شعوب أقل نماءً، سيكون عليها القبول بنوع من روابط التبعية إزاء هذه الدول". (الجزيرة، 2023)، وهدف الاستعمار الاستيطاني هو الحصول على الأرض التي سيتم عليها تدشين تشكيلة رأسمالية جديدة لا مكان فيها للسكان الأصلانيين، أي إزالة السكان الأصلانيين. (حباس، 2017)

15. بلديات تملك الشبكة الكهربائية أي البلديات المسؤولة عن قطاع الكهرباء ولديها قسم خاص تابع للبلدية يدير قطاع الكهرباء في المنطقة الجغرافية التابعة لها، وهي التي تقوم بالتمديد والصيانة وضمان استمرارية الخدمة الكهربائية وجباية الفواتير، فحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول المصدر الرئيسي والمباشر للحصول على الكهرباء فإن 254 تجمعا سكانيا يحصل على كهرباء مباشرة من الشركة القطرية الإسرائيلية. (الإحصاء الفلسطيني، 2015)

16. بلديات لا تملك الشبكة الكهربائية: وهي بلديات غير مسؤولة عن قطاع الكهرباء في مناطقها الجغرافية بل يدير هذا القطاع شركة توزيع للكهرباء صاحبة امتياز تحصل عليه من الجهات المنظمة لقطاع الكهرباء في الحكومة الفلسطينية أو من الجانب الإسرائيلي، وحسب سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية يدار نظام التوزيع حالياً في الضفة الغربية من قبل خمس شركات توزيع إضافة الى بعض الهيئات المحلية التي لم تنضم بعد لهذه الشركات. (سلطة الطاقة الفلسطينية، 2021)

3-10-2 المصطلحات الإجرائية

1. التنمية المحلية المستدامة: تم اعتماد مصطلح "التنمية المحلية المستدامة"، المأخوذ من مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية لأن الدراسة تسلط الضوء على التنمية الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي، وتربطه بمفهوم التنمية المستدامة المتعلق بخيار الحفاظ على الموارد لإبقائها صالحة للأجيال القادمة على مستوى الهيئات المحلية.

3-11 نموذج متغيرات الدراسة

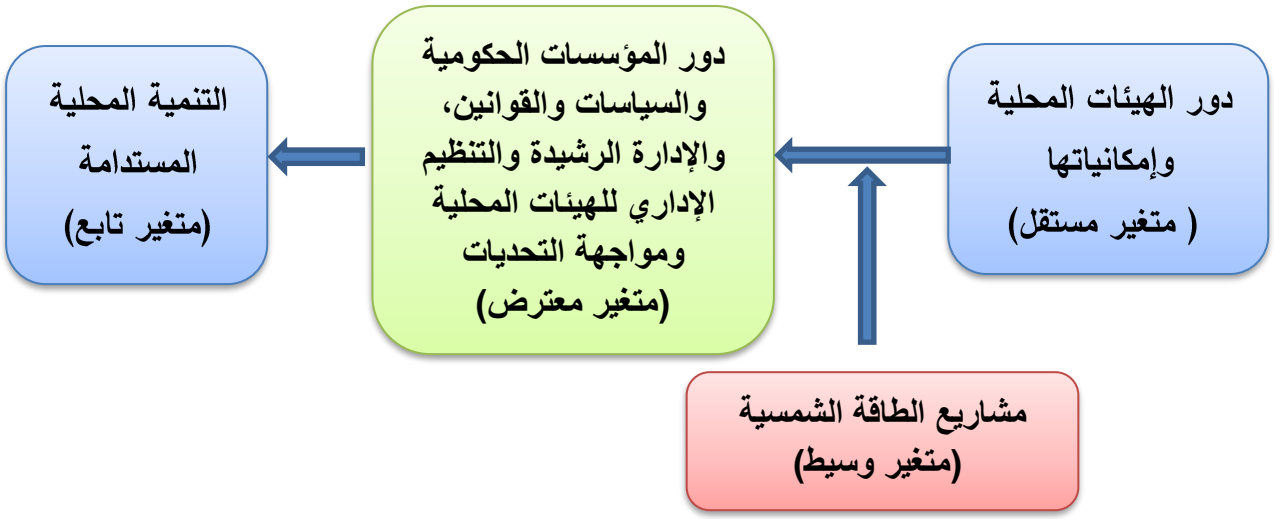

تم بناء نموذج الدراسة على اعتبار أنه في حال توفرت الإرادة والإمكانيات لدى الهيئات المحلية في فلسطين لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، يكون دور الهيئة المحلية "متغيرا مستقلا"، تقوم على أساسه تغيرات في باقي متغيرات الدراسة، ونفترض التنمية المحلية المستدامة "متغيرا تابعا" سيتحقق عندما يتحقق المتغير المستقل.

ومن أهم مقومات هذا التغيير حسب هذه الدراسة هو توفير الطاقة الكهربائية من مشاريع الطاقة الشمسية حيث تم اعتبارها "متغيرا وسيطا"، كأداة ورافعة من روافع التنمية المحلية المستدامة. أما دور المؤسسات الحكومية سواء المتعلقة بالهيئات المحلية أو المؤسسات المنظمة لقطاع الكهرباء والطاقة

الشمسية بالإضافة للسياسات والقوانين والتشريعات المنظمة لقطاعي الحكم المحلي والطاقة الكهربائية، وأخيرا دور الإدارة الرشيدة للهيئة المحلية والحوكمة والتنظيم الإداري للهيئات المحلية ومواجهة التحديات فلها تأثير محتمل ظهر أثناء الدراسة كعوامل مؤثرة للدراسة فموقف المؤسسات الحكومية تجاه الهيئات المحلية وصياغة نصوص القوانين، وإدارة الهيئة المحلية المتعلقة بمشاريع الطاقة الشمسية والتنمية المستدامة التي تشتمل على توفير الإمكانيات وتوجهات الشراكة مع القطاعات المختلفة، والإدارة السليمة للموارد، والمشاركة المجتمعية وإدارة الأولويات، والتنظيم الإداري للهيئات المحلية ومواجهة التحديات كالقوانين والأنظمة والاستيطان ومناطق (C) كلها مؤثرات ظهرت أهميتها أثناء الدراسة، فكان لابد من اعتبارها "متغيرا معترضا"

3-12 المبحث الأول: الدراسة التطبيقية

يناقش هذا الفصل الجوانب الإجرائية في بناء أدوات البحث وتقنينها من خلال فحص الصدق والثبات، كما يتطرق إلى مجتمع الدراسة وتوزيع العينة، وتطبيق أدوات البحث عليها، ثم يناقش المعالجات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات والإفادة منها، ويشتمل الفصل على جداول تفصيلية لتوزيع العينة ومحاور أدوات الدراسة.

3-12-1 مصادر المعلومات

- **المصادر الأولية**

من خلال إعداد استبانة خاصـــة من أجـــل تحقيق أهداف الدراســـة المتمثلة باستطلاع وجهـــات نظر عينة الدراســـة حول دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة لتعزيز التنمية المحلية المستدامة.

- **المصادر الثانوية**

بالرجوع إلى المعلومات والبيانات والأدبيات المتصلة بالدراسة ذات العلاقة من كتب متخصصة في مجال الدراسة والأبحاث العلمية المحكمة المنشورة في المجلات المتخصصة، والدراسات السابقة لباحثين أو رسائل الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة، بالإضافة إلى الدراسات المنشورة عبر المواقع الإلكترونية المختلفة على شبكة الإنترنت العالمية.

3-12-2 إعداد الاستبانة

تم إعداد استبانة لقياس دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة لتعزيز التنمية المحلية المستدامة وتتكون استبانة الدراسة من قسمين رئيسين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن السمات للمستجيب (اسم الهيئة، الاسم الوظيفي، سنوات الخبرة، تصنيف الهيئة وفقاً لوزارة الحكم المحلي، تصنيف الهيئة وفقاً لصندوق البلديات، عدد سكان الهيئة، مساحة البلدة، ملكية شركة الكهرباء، عدد مشاريع الطاقة الشمسية، مساحة الاراضي التي يمكن أن يقام عليها أنظمة الطاقة الشمسية)

3-12-3 مجتمع الدراسة وعرض خصائص العينة

يتكون مجتمع الدراسة لأداة الاستبانة من الهيئات المحلية في الضفة الغربية، وقد أجريت الدراسة باستخدام العينة (العنقودية ثم الطبقية ثم العشوائية)، وبلغت الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل (64) استبانة ممثلة لعينة الدراسة، وفيما يلي الجدول رقم (1.3) يصف خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (1.3)

خصائص عينة الدراسة

المتغير	مستوى المتغير	التكرار	النسبة
الاسم الوظيفي	رئيس البلدية	8	13%
	مدير البلدية	8	13%
	مهندس البلدية	25	39%
	موظف البلدية	23	36%
سنوات العمل في الهيئة المحلية	أقل من عام	2	3%
	من1 حتى 5 سنوات	18	28%
	أكثر من 5 سنوات	44	69%
تصنيف الهيئة المحلية حسب وزارة الحكم المحلي.	بلدية أ	11	17%
	بلدية ب	21	33%
	بلدية ج	27	42%
	مجلس قروي	5	8%
تصنيف الهيئة المحلية حسب مؤسسة إقراض وتطوير الهيئات المحلية	A(0,+,++)	18	28%
	B(0,+,++)	32	50%
	C(0,+,++)	11	17%
	unclassified	3	5%
عدد السكان حسب آخر إحصاء	أقل من 1000 نسمة	3	5%
	نسمة 10000-1001	25	39%
	10000نسمة فأكثر	36	56%
مساحة أراضي البلدة أو المدينة الكلية (داخل وخارج المخطط الهيكلي)	أقل من 10كم^2	12	19%
	من 10حتى 30 كم^2	24	38%
	أكثر من 30 كم^2	28	44%

نسبة مساحة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من المستوطنات والاحتلال.	أقل من 10%	27	42%
	من 10% الى 50%	23	36%
	اكثر من 50%	14	22%
ملكية شبكات الكهرباء التي تزود المنازل والمنشآت بالخدمة الكهربائية	الهيئة المحلية	22	34%
	شركة توزيع للكهرباء	39	61%
	مختلط (عدد من منازل والمنشآت تتغذى من شبكة البلدية وأخرى من شبكة شركة التوزيع)	3	5%
عدد مشاريع الطاقة الشمسية على أسطح منشآت الهيئة المحلية شاملة المدارس وغيرها من المؤسسات	لا يوجد	13	20%
	أنظمة 3-1	23	36%
	أكثر من 4 أنظمة	28	44%
عدد المنازل التي أنشأت محطات طاقة شمسية خاصة	لا يوجد	4	6%
	5 -1 منازل	17	27%
	أكثر من 5 منازل	36	56%
	غير معروف	7	11%
مساحة الأراضي من المدينة / البلدة التي يمكن إقامة مشاريع الطاقة الشمسية عليها.	أقل من 10%	34	53%
	من 10% إلى 50%	26	41%
	أكثر من 50%	4	6%
مساحة الاراضي التي تشغلها أنظمة الطاقة الشمسية فعليا في المدينة / البلدة.	أقل من 10%	62	95%
	من 10% الى 50%	1	2%
	أكثر من 50%	1	2%
المجموع الكلي للعينة (64) بنسبة 100%			

المصدر: المحلل الإحصائي

ملاحظات على جدول خصائص عينة الدراسة رقم 3-1

1. حسب متغير "الاسم الوظيفي" فإن الاستجابة لتعبئة الاستبانة من قبل "رئيس الهيئة المحلية" بنسبة 13% و"مدير الهيئة المحلية" بنسبة 13% و"مهندس الهيئة المحلية" بنسبة 39% أي ما مجموعه 65% من مجموع أفراد العينة بينما الاستجابة من فئة "موظف" بنسبة 36% يشكل دليلا على اهتمام الهيئات المحلية بقطاع الطاقة الكهربائية وبالذات مشاريع الطاقة الشمسية لاسيما والاهتمام بالبحث العلمي.
2. يمكن زيادة تأكيد الاحتمال في البند السابق عندما نرى أن الذين قاموا بإجابة الاستبانات حسب المتغير "سنوات العمل في الهيئة المحلية" للمبحوثين الذين عملوا في الهيئة المحلية لأكثر من خمس سنوات كانت نسبتهم 69% من المبحوثين، ويؤكد ذلك اهتمام ووعي الهيئة المحلية نحو أهمية مشاريع الطاقة الشمسية والتنمية المستدامة والبحث العلمي.
3. الردود المتعلقة بالمتغير "تصنيف الهيئة المحلية حسب وزارة الحكم المحلي" والمتغير "تصنيف الهيئة المحلية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية" والمتغير "عدد السكان حسب آخر إحصاء" والإجابة عنها بنسب متفاوتة يدل على تنوع العينة بين الهيئات المحلية الكبيرة والصغيرة وذات عدد السكان المتوسط والكبير مما يساند الدراسة على تعميم نتائجها.
4. تنقسم الهيئات المحلية ضمن المتغير "ملكية شبكات الكهرباء التي تزود المنازل والمنشآت بالخدمة الكهربائية" بين تلك التي تمتلك الشبكات الكهربائية العامة بنسبة 34% والهيئات التي تعتمد على شركات توزيع الكهرباء في التزود بالكهرباء من شبكات عامة مملوكة لتلك الشركات بنسبة 61% والهيئات المحلية التي تمتلك شبكات الكهرباء العامة تتحمل عبء صيانة وتوسيع الشبكات والموظفين والفنيين بالإضافة إلى تقديم الخدمات الإدارية المساندة، ولكنهم بالمقابل يقومون ببيع الكهرباء ويحصلون على هامش الربح الذي يعد موردا هاما للهيئات المحلية كما وتتغذى مرافقها من النظام

الشمسي بشكل مباشر مما يخفض من مصاريفها، وعليه يمكن أن تكون الهيئات المحلية المالكة للشبكة العامة أكثر اهتماما بمشاريع الطاقة الشمسية.

5. بينت الدراسة ضمن متغير "مساحة أراضي البلدة أو المدينة الكلية (داخل وخارج المخطط الهيكلي)" أن 82% من الهيئات المحلية تزيد مساحة أراضيها عن 10كم^2 وأن 42% من الهيئات المحلية كان متغير "نسبة مساحة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من المستوطنات والاحتلال" أقل من 10% و36% من البلدات كانت نسبة الاستيلاء على أراضيها أقل من 50% وبالرغم من أن نسب الاستيلاء على الأراضي كبيرة نسبيا إلا أن متغير "مساحة الأراضي من المدينة / البلدة التي يمكن إقامة مشاريع الطاقة الشمسية عليها حسب 41% من الهيئات المحلية تصل إلى 50% ومع ذلك فإن 95% من الهيئات المحلية كان متغير "مساحة الاراضي التي تشغلها أنظمة الطاقة الشمسية فعليا في المدينة / البلدة" أقل من 10% فقط من هذه الأراضي تاركين فرصة بناء مشاريع الطاقة الشمسية على 40% من الأراضي التي تعد صالحة لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية عليها.
6. حسب متغير عدد مشاريع الطاقة الشمسية على أسطح منشآت الهيئة المحلية شاملة المدارس وغيرها من المؤسسات" فإن 80% من الهيئات المحلية لديها مشاريع طاقة شمسية مقامة على المرافق التابعة لها و56% من البلدات يوجد بها على الأقل 5 منازل يقام عليها مشاريع طاقة شمسية حسب المتغير "عدد المنازل التي أنشأت محطات طاقة شمسية خاصة" وذلك يظهر وعي الهيئة المحلية والسكان حول الاستفادة من مشاريع الطاقة الشمسية.

3-12-4 محاور الدراسة

تتكون الدراسة من المحاور التالية:

1. المحور الاول: واقع قطاع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية على المستوى المحلي ويتكون من (5) فقرات
2. المحور الثاني: مدى دعم الهيئات المحلية لمشاريع الطاقة الشمسية ويتكون من (15) فقرة.
3. المحور الثالث: مدى تعزيز مشاريع الطاقة الشمسية للتنمية المستدامة ويتكون من (22) فقرة.
4. المحور الرابع: التحديات التي تواجه الهيئات المحلية في دعمها لمشاريع الطاقة الشمسية ويتكون من (14) فقرة.

3-12-5 تصحيح الاداة

وقد تم استخدام مقياس ليكرت ذو القياس الرباعي لاستجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة، واختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة "غير موافق بشدة" وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 25 % وهو يتناسب مع هذه الاستجابة، كما يبين الجدول رقم (2.3)

الجدول رقم (2.3) درجات مقياس ليكرت

مقياس ليكرت				
الاستجابة	موافق بشدةً	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	4	3	2	1

المصدر: المحلل الإحصائي

- **صدق وثبات الأداة**

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من الصدق والثبات على النحو التالي:

أ- تصديق المحكمين:

ويطلق عليه الصدق الظاهري، وقد تم عرض الأداة في صورتها الأولية على مجموعة من أساتذة جامعيين من المتخصصين في مجالات الإدارة، والإحصاء، ممن يعملون في الجامعة ومن خارج الجامعة، ومن أشخاص ذوي وظائف وأصحاب خبرة في قطاع الهيئات المحلية، وقد طلب منهم إبداء ملاحظاتهم حول مناسبة فقرات الإستبانة، ومدى انتماء الفقرات إلى كل مجال من المجالات وكذلك وضوح الصياغة، وفي ضوء التعديلات والملاحظات، تم إضافة بعض الفقرات، وتعديل البعض الآخر ليصبح عدد فقرات الإستبانة في صورتها النهائية (56) فقرة، موزعة بحسب جدول رقم (4.3)

جدول رقم (4.3) عدد فقرات الاستبانة والمحاور

المحور	عدد الفقرات
المحور الأول: واقع قطاع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية على المستوى المحلي	**5**
المحور الثاني: مدى دعم الهيئات المحلية لمشاريع الطاقة الشمسية	**15**
المحور الثالث: مدى تعزيز مشاريع الطاقة الشمسية للتنمية المستدامة	**22**
المحور الرابع: التحديات التي تواجه الهيئات المحلية في دعمها لمشاريع الطاقة الشمسية	**14**
اجمالي الفقرات	**56**

المصدر: المحلل الإحصائي

ب-صدق الاتساق الداخلي

تم التحقق من صـــدق الأداة بحســـاب معامل الارتباط بيرســـون (Pearson correlation) لفقرات كل محور مع الدرجة الكلية للمحور، وذلك كما هو واضح في الجدول (5.3).

جدول رقم (5.3)

نتائج معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات المحور مع الدرجة الكلية للمحور.

الرقم	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون (ر)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
المحور الأول: واقع قطاع الطاقة المتجددة في الضفة الغربية على المستوى المحلي.			
.1	توجد مشاريع للطاقة الشمسية لحساب الهيئة المحلية لتوفير الكهرباء لمقر ومرافق الهيئة المحلية	**0.700**	**0.000**
.2	تم إنشاء وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية من قبل شركة متخصصة	**0.660**	**0.000**
.3	توجد مشاريع عامة للطاقة الشمسية بالشراكة بين الهيئة المحلية والقطاع الخاص بقصد الاستثمار	**0.738**	**0.000**
.4	توجد مشاريع للطاقة الشمسية في البلدة تورد الكهرباء للشبكة العامة من قبل مستثمرين	**0.633**	**0.000**
.5	تقوم الهيئة المحلية بدراسة جدوى إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية	**0.705**	**0.000**
المحور الثاني: مدى دعم الهيئات المحلية لمشاريع الطاقة الشمسية			
.6	إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية يعتبر من بنود الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية	**0.639**	**0.000**
.7	توجد مشاريع تنموية في البلدة بحاجة لكمية كبيرة من الطاقة، يمكن أن توفرها مشاريع الطاقة الشمسية	**0.334**	**0.007**
.8	تحفز الهيئة المحلية المواطنين على إقامة مشاريع مشتركة للطاقة الشمسية	**0.706**	**0.000**
.9	تحفز الهيئة المحلية القطاع الخاص على إقامة مشاريع مشتركة للطاقة الشمسية	**0.734**	**0.000**
.10	تحفز الهيئة المحلية الهيئات المحلية المجاورة على إقامة مشاريع مشتركة للطاقة الشمسية	**0.727**	**0.000**

الرقم	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون (ر)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.11	تشجع الهيئة المحلية إقامة مشاريع الطاقة الشمسية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام والمشاركات المجتمعية	**0.803**	**0.000**
.12	تقوم الهيئة المحلية بعرض فكرة الطاقة الشمسية وفوائدها من خلال اجتماعاتها الدورية مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص والمستثمرين والممولين	**0.754**	**0.000**
.13	يوجد قبول عام من قبل المجتمع المحلي لفكرة إقامة مشاريع الطاقة الشمسية في المدينة /البلدة	**0.305***	**0.014**
.14	تقوم الهيئة المحلية بالاستفادة من علاقاتها لجذب المستثمرين واستقطاب الداعمين والممولين لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية	**0.770**	**0.000**
.15	تقوم الهيئة المحلية بإنشاء مشاريع للطاقة الشمسية بالشراكة مع القطاع الخاص	**0.753**	**0.000**
.16	تقدم الهيئة المحلية مساعدات مالية لإقامة مشاريع طاقة شمسية كبيرة أو المحطات المنزلية	**0.449**	**0.000**
.17	تقدم الهيئة المحلية قطع أراضي لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية للراغبين بالاستثمار	**0.494**	**0.000**
.18	تقوم الهيئة المحلية بتشجيع أصحاب الأراضي على الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية	**0.775**	**0.000**
.19	تقدم الهيئة المحلية تسهيلات لدعم إقامة مشاريع الطاقة الشمسية على مستوى الترخيص وتسهيل نقل ملكية الأراضي	**0.688**	**0.000**
.20	تقدم الهيئة المحلية مساعدات إنشائية ولوجستية لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية (وتشمل البنى التحتية كالشوارع وإنارة الشوارع وشبكات الكهرباء والمياه والهاتف)	**0.633**	**0.000**
المحور الثالث: مدى تعزيز مشاريع الطاقة الشمسية للتنمية المستدامة			
.21	تدعم الهيئة المحلية مفهوم التنمية المستدامة من خلال ربطها بمشاريع الطاقة الشمسية	**0.616**	**0.000**
.22	وجود مشاريع الطاقة الشمسية سارع في نمو المشاريع الصناعية والإنشائية	**0.717**	**0.000**

الرقم	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون (ر)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.23	وجود مشاريع الطاقة الشمسية زاد من إنتاجية مشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني	**0.710**	**0.000**
.24	وجود مشاريع الطاقة الشمسية كان فرصة لزيادة الاستثمار بالأنشطة التجارية	**0.714**	**0.000**
.25	وجود مشاريع الطاقة الشمسية يشجع على إقامة المشاريع الصغيرة	**0.620**	**0.000**
.26	وجود مشاريع الطاقة الشمسية يوفر فرص عمل للحرفيين الذين سيعملون على إنشائها وصيانتها	**0.613**	**0.000**
.27	التخطيط لمشاريع الطاقة الشمسية يزيد من فرص دعم الهيئة المحلية من المانحين.	**0.628**	**0.000**
.28	هنالك مشاريع استثمارية وتنموية يتم تغذيتها بالكهرباء من مشاريع الطاقة الشمسية	**0.687**	**0.000**
.29	تقوم الهيئة المحلية بجذب الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة كالمصانع والمعامل المرتبطة بمشاريع الطاقة الشمسية	**0.674**	**0.000**
.30	يعود للهيئة المحلية أرباح نقدية من مشاريع الطاقة الشمسية المشاركة بها حسب العقود المبرمة	**0.497**	**0.000**
.31	تستفيد الهيئة المحلية من الطاقة الشمسية بتخفيض فاتورة الكهرباء الصادرة على منشآتها	**0.627**	**0.000**
.32	وجود مشاريع الطاقة الشمسية سد جزءا من حاجات المجتمع المحلي ورفع مستوى المعيشة	**0.583**	**0.000**
.33	تم إنشاء مشاريع طاقة شمسية لتغذية مرافق الهيئة المحلية والقاعات العامة	**0.556**	**0.000**
.34	تم إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية لتغذية المرافق الصحية (العيادات والمستشفيات) بشكل خاص	**0.571**	**0.000**
.35	تم إنشاء مشاريع طاقة شمسية لتغذية مباني المدارس بشكل خاص	**0.404**	**0.001**
.36	تم إنشاء مشاريع طاقة شمسية وأدت إلى توفير فرص عمل للنساء	**0.612**	**0.000**
.37	تم إنشاء مشاريع طاقة شمسية وأدت إلى توفير فرص عمل للشباب	**0.792**	**0.000**

الرقم	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون (ر)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.38	تم إنشاء مشاريع طاقة شمسية وأدت إلى توفير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة[7]	**0.612**	**0.000**
.39	تم إنشاء محطة تنقية للمياه العادمة وتم تغذيتها بالكهرباء من مشروع الطاقة الشمسية	**0.375**	**0.002**
.40	تم إنشاء مشاريع فرز وتحويل للورق والبلاستيك وباقي أنواع النفايات، وتم تغذيتها بالكهرباء من مشروع الطاقة الشمسية	**0.443**	**0.000**
.41	تم إنشاء حديقة عامة تعتمد في تغذيتها بالكهرباء على الطاقة الشمسية	**0.524**	**0.000**
.42	تم تركيب وحدات إنارة الشوارع وتم تغذيتها بالكهرباء من ألواح الطاقة الشمسية	**0.504**	**0.000**
المحور الرابع: التحديات التي تواجه الهيئات المحلية في دعمها لمشاريع الطاقة المتجددة			
.43	الاستيطان ومناطق (C) تزيد من مشكلة انحسار الأراضي التي يمكن إقامة مشاريع الطاقة الشمسية عليها	**0.452**	**0.000**
.44	مساحات الأراضي القابلة لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية تستخدم للزراعة أو البناء كأولوية، وهذا يشكل تحديا أمام دعم الهيئات المحلية لمشاريع الطاقة الشمسية	**0.614**	**0.000**
.45	أسعار الأراضي المرتفعة تقلل أو تمنع إقامة مشاريع الطاقة الشمسية	**0.547**	**0.000**
.46	عند استيراد القطع والأجهزة الكهربائية الخاصة بأنظمة الطاقة الشمسية تتأخر في الموانئ	**0.478**	**0.000**
.47	هنالك نقص في الأيدي العاملة الماهرة والمهندسين المختصين لدى الهيئة المحلية أو المقاول عند إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية	**0.518**	**0.015**
.48	تواجه مشاريع الطاقة الشمسية انخفاضا في المشاركة المجتمعية من حيث الاهتمام والمساندة والتحفيز	**0.353**	**0.004**
.49	يمتنع الأهالي عن السماح والتبرع بأخذ بعض الأمتار من أراضيهم لخدمة مشاريع الطاقة الشمسية العامة	**0.440**	**0.000**
.50	إجراءات وأنظمة ولوائح البلديات تعرقل انتشار مشاريع الطاقة الشمسية في المدينة أو البلدة	**0.480***	**0.020**

[7] GUPWD وفق تسمية الاتحاد الفلسطيني العام للاشخاص ذوي الإعاقة

الرقم	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون (ر)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.51	الأنظمة وتعرفات أسعار الكهرباء المشتراة المقرة تشكل عائقا أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية في البلدة / المدينة	**0.408**	**0.001**
.52	قوانين وتشريعات الحكومة تشكل عائقا أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية في البلدة / المدينة	**0.580**	**0.000**
.53	ضعف التمويل وغلاء أسعار أنظمة الطاقة الشمسية يؤخر الاستثمار في إنشائها	**0.342**	**0.006**
.54	تقوم الهيئة المحلية بإقرار الخطط الاستراتيجية التي تشتمل على إقامة مشاريع الطاقة الشمسية بمشاركة المواطنين	**0.361**	**0.030**
.55	عدم وجود تنظيم إداري فاعل للهيئات المحلية في فلسطين يعطي مرونة في التعامل مع مشاريع الطاقة الشمسية	**0.409**	**0.001**
.56	عدم وجود تنظيم إداري فاعل للهيئات المحلية في فلسطين يقلص فرص التنمية المستدامة الناتجة عن مشاريع الطاقة الشمسية	**0.458**	**0.000**

** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$) المصدر: المحلل الإحصائي

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات كل محور مع الدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات كل محور من محاور الدراسة، وهذا بالتالي يعبر عن صدق فقرات الأداة في قياس ما صيغت من أجل قياسه. ويقصد بقوة الاتساق أي قوة تجانس وانسجام الإجابات مع بعضها وتزداد قوة الاتساق كلما اقتربت قيمة معامل ارتباط بيرسون نحو القيمة (1) في تدرج مقياس معامل ارتباط بيرسون من (1-) إلى (1)، أما القيمة الاحتمالية عندما تكون أقل من 5% من نتائج التجربة يعود ذلك إلى أن عوامل التجربة تؤثر على القياسات الرقمية للتجربة، ولم تخرج النتائج بالصدفة.

- **صدق البناء لأداة الدراسة:**

للتحقق من ذلك قام الباحث بحساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية لكل محور مع الدرجة الكلية للأداة والجدول رقم (5.3) يوضح ذلك.

جدول رقم (6.3)

نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط درجة كل محور مع الدرجة الكلية للأداة.

الرقم	المحور	معامل ارتباط بيرسون (ر)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	المحور الأول: واقع قطاع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية على المستوى المحلي.	**0.652**	.0000
.2	المحور الثاني: مدى دعم الهيئات المحلية لمشاريع الطاقة الشمسية	**0.851**	.0000
.3	المحور الثالث: مدى تعزيز مشاريع الطاقة الشمسية للتنمية المستدامة	**0.929**	.0000
.4	المحور الرابع: التحديات التي تواجه الهيئات المحلية في دعمها لمشاريع الطاقة الشمسية	**0.485**	.0000

**** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)**

المصدر: المحلل الإحصائي

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط درجة كل محور من محاور الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات الأداة وأنها تشترك معا في قياس ما أعدت لأجله، على ضوء المقياس الذي تم اعتماده.

- **ثبات الأداة:**

ويقصد بالثبات "الحصول على نفس النتائج عند تكرار القياس باستخدام نفس الأداة وفي نفس الظروف وقد تم احتساب الثبات باستخدام **طريقة كرونباخ ألفا** (Cronbach Alpha) حيث بلغ معامل الثبات (92%) وهي نسبة مرتفعة جداً وهي أعلى بكثير من النسب المقبولة (60%) في بحوث العلوم الانسانية وهذا يدل على قدرة الاستبانة على تحقيق أغراض الدراسة.

جدول رقم (6.3)

نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات أداة الدراسة

البيان	المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا
ثبات أداة الدراسة	المحور الأول: واقع قطاع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية على المستوى المحلي.	5-1	0.717
	المحور الثاني: مدى دعم الهيئات المحلية لمشاريع الطاقة الشمسية	20-6	0.897
	المحور الثالث: مدى تعزيز مشاريع الطاقة الشمسية للتنمية المستدامة	42-21	0.910
	المحور الرابع: التحديات التي تواجه الهيئات المحلية في دعمها لمشاريع الطاقة الشمسية	56-43	0.661
	الاجمالي	**56**	**0.929**

المصدر: المحلل الإحصائي

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أن جميع قيم معاملات ثبات ألفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة وكذلك للدرجة الكلية مرتفعة، حيث كلما زادت قيمة ألفا زاد قبول المقياس مما يشير إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وترابط عناصرها ضمن المحور الواحد وهي قابلة لاعتمادها لتحقيق أهداف الدراسة.

- **إجراءات الدراسة (الاستبانة)**

1. المسح الموسع للأدب النظري الذي تناول المفاهيم الأساسية لإدارة الهيئات المحلية وسبل إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية واستعراض مفاهيم التنمية المستدامة على المستوى المحلي.
2. استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة "دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة لتعزيز التنمية المحلية المستدامة"
3. وبناء الاستبانة وتطويرها والتأكد من صدقها بالتحكيم.
4. التأكد من ثبات أداة الاستبانة باستخدام معادلة معامل الثبات "كرونباخ الفا",
5. بعد أن تم توزيع (70) استبانه على عينة الدراسة بلغ عدد الاستبيانات المسترجعة والصالحة للتحليل (64) استبانة والنتائج ممثلة لعينة الدراسة، مع العلم أن مجتمع الدراسة مكون من (355) هيئة محلية في الضفة الغربية.
6. قام المحلل بترميز الاستبانات المسترجعة وتفريغها في الحاسوب.

- **المعالجة الإحصائية**

استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتفريغ البيانات ومعالجتها كما يلي: بهدف حساب صدق وثبات أدوات الدراسة وتم تطبيق الأدوات على العينة، ثم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أ. الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة:

- معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمعرفة صدق فقرات الاستبانة
- معادلة ألفا كرونباخ: لحساب الثبات.

ب. الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار التوزيع الطبيعي

- اختبار كولموجروف – سميرنوف (K–S) لفحص مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي من عدمه، حيث يستخدم للعينات التي تكون مفرداتها أكبر من (30) مفردة.

ج. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الإجابة عن أسئلة الدراسة:

- التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية للمبحوثين
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي.
- اختبار العينات (t) المستقلة.
- تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق بين أكثر من عينتين مستقلتين.
- اختبار الانحدار البسيط لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

13-3 المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبانات

يتناول هذا الجزء نتائج الدراسة الميدانية: حيث هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على **دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية لتعزيز التنمية المحلية المستدامة**، وللإجابة على ذلك تم تصميم استبانة من اجل ايجاد المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لجميع بنود الاستبانة ولهذا أعطيت التدريجات الأربعة الموجودة في الاستبانة أرقاما من (1–4) أما درجات التقدير فقد تم حساب المتوسط المرجح لإجابات أفراد العينة على محاور الدراسة المختلفة باستخدام مقياس ليكرت الرباعي، وذلك من اجل معرفة اتجاه أراء العينة (أفراد عينة البحث) وعمل المقارنات المختلفة، حيث يعتبر مقياس ليكرت من أفضل أساليب قياس الاتجاهات، وتم اعتماد القيم التالية للحكم على مدى قوة الاستجابة حيث يتم احتساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى على عدد الفئات (الخيارات)، إذن 4/4= 0.1، وهكذا بالنسبة لبقية قيم المتوسطات الحسابية، الجدول التالي يبين طريقة تفسير قيم المتوسطات الحسابية:

الجدول رقم (1.4):

مقياس ليكرت الرباعي

الوصف	مدى المتوسطات	مفتاح التصحيح
موافق بشدةً	من 3.25 إلى 4	كبيرة جدا
موافق	من 2.50 إلى 3.24	كبيرة
غير موافق	من 1.75 إلى 2.49	ضعيفة
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1.74	ضعيفة جدا

المصدر: المحلل الإحصائي

- **فحص التوزيع الطبيعي للبيانات**

أ- التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات قام الباحث باستخدام اختبار كولموجروف – سميرنوف (K-S) لفحص توزيع البيانات، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (2.4)

يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لكولموجروف – سميرنوف (K-S) لبيانات الشركات

(ن = 64 > 30)

المتغير	قيمة الاختبار	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: واقع قطاع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية على المستوى المحلي.	0.860	64	0.4510
المحور الثاني: مدى دعم الهيئات المحلية لمشاريع الطاقة الشمسية	0.5520	64	0.9210
المحور الثالث: مدى تعزيز مشاريع الطاقة الشمسية للتنمية المحلية المستدامة	0.701	64	0.709
المحور الرابع: التحديات التي تواجه الهيئات المحلية في دعمها لمشاريع الطاقة الشمسية	0.788	64	0.5640

المصدر: المحلل الإحصائي

يتضح من خلال الجدول (2.4) أن قيمة الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة كانت أكبر من (0.05)، وهذا يدل على أن البيانات تتخذ شكل التوزيع الطبيعي، وهذا يتيح للباحث استخدام الاختبارات البارامترية (المعلمية) للإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات.

- **الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لمحاور وفقرات الاستبانات واستنتاج الفرضيات**

المحور الأول: واقع قطاع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية على المستوى المحلي.

وهو المحور المرتبط بسؤال الدراسة الفرعي الأول: ما واقع قطاع الطاقة المتجددة في الضفة الغربية على المستوى المحلي؟ للتعرف على هذا المحور تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، والجدول (4.3) يوضح ذلك:

جدول (4.3)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الأول

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
.1	توجد مشاريع للطاقة الشمسية لحساب الهيئة المحلية لتوفير الكهرباء لمقر ومرافق الهيئة المحلية	2.297	1.376	%57	3	ضعيفة
.2	تم إنشاء وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية من قبل شركة متخصصة	2.984	1.076	%75	1	كبيرة
.3	توجد مشاريع عامة للطاقة الشمسية بالشراكة بين الهيئة المحلية والقطاع الخاص بقصد الاستثمار	2.250	1.155	%56	4	ضعيفة
.4	توجد مشاريع للطاقة الشمسية في البلدة تورد الكهرباء للشبكة العامة من قبل مستثمرين	2.078	1.159	%52	5	ضعيفة
.5	تقوم الهيئة المحلية بدراسة جدوى إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية	2.938	1.067	%73	2	كبيرة
الدرجة الكلية		2.509	0.802	63%	كبيرة	

المصدر: المحلل الإحصائي

نتائج الجدول رقم (4.3) ما يلي:

1. تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.078– 2.984)، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (2.509) هذا يشير أن هناك موافقة بدرجة (كبيرة) من المستجيبين على الفقرات المذكورة بشكل عام في المحور.
2. القليل من الهيئات المحلية توجد لديها مشاريع للطاقة الشمسية لحساب الهيئة المحلية لتوفير الكهرباء لمقر ومرافق الهيئة المحلية حيث أن درجة الموافقة (ضعيفة).
3. يوجد القليل من مشاريع الطاقة الشمسية في البلدة تورد الكهرباء للشبكة العامة من قبل مستثمرين حيث أن درجة الموافقة (ضعيفة).

يرى الباحث من نتائج تحليل الاستبانات للفقرة رقم (1) المتعلقة بوجود مشاريع للطاقة الشمسية لحساب الهيئة المحلية لتوفير الكهرباء لمقر ومرافق الهيئة المحلية، والفقرة رقم (3) المتعلقة بوجود مشاريع عامة للطاقة الشمسية بالشراكة مع القطاع الخاص بقصد الاستثمار والفقرة رقم (4) المتعلقة بوجود مشاريع للطاقة الشمسية في البلدة تنتج الكهرباء للشبكة العامة من قبل مستثمرين بإجابات موافقة (ضعيفة) للثلاثة بنود مما تشير إلى محدودية انتشار مشاريع الطاقة الشمسية المتعلقة بالهيئات المحلية بغض النظر عن طريقة علاقتها التعاقدية بالهيئة المحلية، مع العلم أنه عند الإجابة عن الفقرة رقم (2) المتعلقة بإنشاء وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية من قبل شركة متخصصة والفقرة رقم (5) المتعلقة بقيام الهيئة المحلية بدراسة جدوى إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية كانت إجاباتها بموافقة كبيرة مما يدل على وعي عام لدى الهيئات المحلية في اختيار الشركات المنفذة في مجال الطاقة الشمسية بأنها ذات اختصاص حتى تضمن الهيئات المحلية أن تنفيذ وإنتاج أنظمة الطاقة الشمسية يسير بشكل جيد ونظامي بعيدا عن المشاكل والضياعات في الطاقة.

يرى الباحث وعيا عاليا لدى المخططين والمنظمين في الهيئات المحلية الهيئة من حيث دراسة إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية وإدراجها ضمن الخطط الاستراتيجية مما يدل على التوجه العام نحو الاستفادة من الطاقة الشمسية وتقبل الهيئات المحلية ومن يعملون بها للتكنولوجيا الحديثة ومواكبة التطور، ولكن لا ينعكس ذلك على واقع انتشار وتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية في المدينة أو البلدة سواء من قبل المستثمرين أو من قبل الهيئة المحلية بالشراكة مع المستثمرين، والشراكة مع القطاع الخاص تشكل طريقا سهلا للهيئات المحلية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية في ظل ضعف الإمكانيات وتعارض الأنظمة والقوانين. وبمقارنة مدى انتشار مشاريع الطاقة الشمسية في فلسطين مع الدول العربية نرى أن الضفة الغربية أنتجت في العام 2021 ما يعادل 0.159 جيجاواط. ساعة مقابل 1500 جيجاواط. ساعة تنتجها الأردن رابع الدول العربية إنتاجا للكهرباء من مشاريع الطاقة الشمسية في العام 2022 (الإحصاء الفلسطيني، 2021)، (العربي الجديد، 2022) وقد يعود ذلك لأسباب تتعلق بالتحديات التي سيتم بحثها ضمن المحور الرابع في هذه الدراسة.

تم تحليل الاستبانات للمحور الأول: واقع قطاع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية على المستوى المحلي"، المرتبط بسؤال الدراسة الفرعي الأول: ما واقع قطاع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية على المستوى المحلي؟ وليس لهذا السؤال فرضية مرتبطة به، وإنما وضع السؤال لإظهار سمات قطاع الطاقة الشمسية ومدى انتشار مشاريع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية على المستوى المحلي.

المحور الثاني: مدى دعم الهيئات المحلية لمشاريع الطاقة الشمسية، حسب الفرضية الأولى التي تنص على أنه "تدعم الهيئات المحلية تطوير مشاريع الطاقة المتجددة بدرجة منخفضة" للإجابة عن السؤال الثاني الذي ينص على "ما مدى دعم الهيئات المحلية، لتطوير مشاريع الطاقة المتجددة؟" للتعرف

على هذا المحور تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، والجدول (4.4) يوضح ذلك:

جدول (4.4)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الثاني

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
.1	إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية يعتبر من بنود الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية	3.188	0.889	%79.7	1	كبيرة
.2	توجد مشاريع تنموية في البلدة بحاجة لكمية كبيرة من الطاقة، يمكن أن توفرها مشاريع الطاقة الشمسية	2.984	1.016	%74.6	3	كبيرة
.3	تحفز الهيئة المحلية المواطنين على إقامة مشاريع مشتركة للطاقة الشمسية	2.594	0.971	%64.8	4	كبيرة
.4	تحفز الهيئة المحلية القطاع الخاص على إقامة مشاريع مشتركة للطاقة الشمسية	2.859	0.974	%71.5	4	كبيرة
.5	تحفز الهيئة المحلية الهيئات المحلية المجاورة على إقامة مشاريع مشتركة للطاقة الشمسية	2.391	1.078	%59.8	10	ضعيفة
.6	تشجع الهيئة المحلية إقامة مشاريع الطاقة الشمسية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام والمشاركات المجتمعية	2.469	1.038	%61.7	9	ضعيفة

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
.7	تقوم الهيئة المحلية بعرض فكرة الطاقة الشمسية وفوائدها من خلال اجتماعاتها الدورية مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص والمستثمرين والممولين	2.563	1.082	%64.1	7	كبيرة
.8	يوجد قبول عام من قبل المجتمع المحلي لفكرة إقامة مشاريع الطاقة الشمسية في المدينة /البلدة	3.078	0.878	%77.0	2	كبيرة
.9	تقوم الهيئة المحلية بالاستفادة من علاقاتها لجذب المستثمرين واستقطاب الداعمين والممولين لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية	2.859	0.941	%71.5	4	كبيرة
.10	تقوم الهيئة المحلية بإنشاء مشاريع للطاقة الشمسية بالشراكة مع القطاع الخاص	2.125	1.000	%53.1	11	ضعيفة
.11	تقدم الهيئة المحلية مساعدات مالية لإقامة مشاريع طاقة شمسية كبيرة أو المحطات المنزلية	1.516	0.797	%37.9	13	ضعيفة جدا
.12	تقدم الهيئة المحلية قطع أراضي لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية للراغبين بالاستثمار	1.906	1.050	%47.7	12	ضعيفة
.13	تقوم الهيئة المحلية بتشجيع أصحاب الأراضي على الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية	2.672	0.944	%66.8	6	كبيرة

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
.14	تقدم الهيئة المحلية تسهيلات لدعم إقامة مشاريع الطاقة الشمسية على مستوى الترخيص وتسهيل نقل ملكية الأراضي	2.719	0.951	%68.0	5	كبيرة
.15	تقدم الهيئة المحلية مساعدات إنشائية ولوجستية لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية (وتشمل البنى التحتية كالشوارع وإنارة الشوارع وشبكات الكهرباء والمياه والهاتف)	2.484	1.155	%62.1	8	ضعيفة
الدرجة الكلية		2.560	0.632	64.0%	كبيرة	

المصدر: المحلل الإحصائي

نتائج الجدول رقم (4.4) ما يلي:

1. تعتبر الفقرة رقم (1) والتي تشير إلى أن إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية يعتبر من بنود الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية، أقوى الفقرات المذكورة في المحور، وتأتي في المرتبة الأولى باعتبارها أهم المؤشرات الدالة على مدى دعم الهيئات المحلية لمشاريع الطاقة الشمسية، حيث جاءت إجابات المستجيبين في العينة حول الفقرة المتعلقة بذلك بمتوسط حسابي **(3.188)** وبدرجة موافقة (كبيرة)، وتشير إلى أن أكثر من (79.7%) من المبحوثين يتفقون على الفقرة المذكورة.
2. يؤكد أفراد الدراسة على وجود قبول عام من قبل المجتمع المحلي لفكرة إقامة مشاريع الطاقة الشمسية في المدينة /البلدة ضمن الفقرة رقم (8)، مما يجعل هذه الفقرة من أقوى فقرات المحور وتأتي في المرتبة الثانية باعتبارها من أهم المؤشرات الدالة على مدى دعم الهيئات المحلية لمشاريع الطاقة

الشمسية، فقد جاءت إجابات المستجيبين في العينة حول الفقرة المتعلقة بذلك بمتوسط حسابي **(3.078)** وبدرجة موافقة (كبيرة).

3. توجد مشاريع تنموية في البلدة بحاجة لكمية كبيرة من الطاقة، يمكن أن توفرها مشاريع الطاقة الشمسية في الفقرة رقم (2)، هذا ما أكده أفراد الدراسة مما يجعل هذه الفقرة من أقوى فقرات المحور باعتبارها من أهم المؤشرات الدالة على مدى دعم الهيئات المحلية لمشاريع الطاقة الشمسية، فقد جاءت إجاباتهم في العينة حول الفقرات المتعلقة بذلك بمتوسط حسابي **(2.984)**، وبدرجة موافقة (كبيرة).
4. كانت الفقرة رقم (11) والتي تشير إلى أن الهيئة المحلية تقدم مساعدات مالية لإقامة مشاريع طاقة شمسية كبيرة أو المحطات المنزلية، أقل درجة موافقة من بين فقرات المحور، المتعلقة بالمؤشرات الدالة على مدى دعم الهيئات المحلية لمشاريع الطاقة الشمسية، حيث جاءت إجابات أفراد الدراسة حول الفقرة بمتوسط حسابي **(1.516)** بنسبة موافقة (37.9%) وهي درجة (ضعيفة جدا).
5. تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين **(1.516- 3.188)**، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور **(2.560)** هذا يشير ان **هناك موافقة بدرجة (كبيرة)** من المستجيبين على الفقرات المذكورة بشكل عام في المحور.

يرى الباحث من نتائج الاستبانات أهمية مشاريع الطاقة الشمسية لدى الهيئات المحلية واعتبارها من الأولويات خاصة بعد الإجابة بموافقة (كبيرة) على الفقرة (1) المتعلقة بتضمين مشاريع الطاقة الشمسية ضمن الخطط الاستراتيجية في البلدية، وذلك تلبية للحاجة للكهرباء لتغذية المشاريع التنموية لدى بعض الهيئات المحلية حسب الإجابات بالموافقة بدرجة (كبيرة) على الفقرة (2)، لذلك تقوم بعض الهيئات المحلية بتحفيز المواطنين والقطاع الخاص على إقامة مشاريع الطاقة الشمسية، وعرض الفكرة في الاجتماعات العامة للمجتمع المحلي والمستثمرين كما كانت الإجابة بنسبة (كبيرة) في الفقرات (3) و (4) و (7) ونستدل على ذلك من أثر هذه المحاولات على وعي المواطنين واستجابتهم في القبول

العام لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية والتوجه نحو إنشائها حسب نسبة الإجابة (الكبيرة) ضمن الفقرة رقم (8)، لذا فالهيئات المحلية تقوم بجذب المستثمرين واستقطابهم لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية حسب الإجارة بموافقة (كبيرة) ضمن الفقرة (9) وتقوم بعض الهيئات المحلية بتشجيع أصحاب الأراضي للاستثمار في إقامة مشاريع الطاقة الشمسية كما جاءت الإجابات بنسبة (كبيرة) حسب الفقرة (13) وتقدم بعض الهيئات المحلية تسهيلات بالترخيص حسب إجاباتها الموافقة بدرجة (كبيرة) حسب الفقرة (14).

في المقابل كانت نسبة الإجابات بموافقة (ضعيفة) فيما يتعلق بالمشاركة مع الهيئات المحلية المجاورة في إنشاء مشاريع مشتركة حسب الفقرة (5) وذلك ربما يعود لعدم وجود شبكات كهربائية مؤهلة ممتدة بينها أو ربما لأن هنالك استئثار بالفائدة على حساب التعاون المشترك بين الهيئتين وقد يعود ذلك أيضا بسبب عدم وجود تخطيط استراتيجي إقليمي بين المدن والقرى الفلسطينية من جهات تنظيمية أعلى أو لعدم وضوح التنظيم الإداري الهرمي بين الهيئات المحلية، وكانت الإجابات بالموافقة (الضعيفة) أيضا حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتحفيز المواطنين نحو فكرة الطاقة الشمسية حسب الفقرة رقم (6) وربما يكون ذلك بسبب التأخر التكنولوجي أو نقص المهارات التكنولوجية لدى الهيئة المحلية، وأما الإجابات بدرجة موافقة (ضعيفة) حول الشراكة مع القطاع الخاص حسب إجابة الفقرة رقم (10) فربما يكون ذلك بسبب نية الهيئات المحلية في إقامة مشاريع خاصة بها من خلال تمويل من جهات مانحة حتى لا تتشارك الأرباح والفائدة مع جهات أخرى حيث أن القطاع الخاص يستثمر من خلال استفادته من إنتاج الطاقة على مدى عدة سنوات لإعادة رأس المال بالإضافة للربح قبل نقل ملكية المشروع للهيئة المحلية ضمن اتفاقيات الشراكة ، وكانت الإجابات بموافقات ضعيفة وضعيفة جدا حول تقديم مساعدات مالية أو قطع أراضي أو مساعدات لوجستية كالبنية التحتية وشبكات الكهرباء لأصحاب مشاريع الطاقة الشمسية كما جاء بالفقرات (11) و (12) و (15)، وقد يرجع ذلك

لضعف الموارد المالية لدى الهيئات المحلية، وربما لاعتبار هذه المشاريع مشاريع تجارية ربحية يستفيد منها أصحابها بشكل خاص ولا تعود بالفائدة على جميع المواطنين.

نستنتج من تحليل الاستبانات للمحور الثاني حيث يشير المتوسط الحسابي الكلي للمحور بأن هناك موافقة بدرجة (كبيرة) حول دور الهيئات المحلية في دعم تطوير مشاريع الطاقة الشمسية على المستوى المحلي، لذا فقد تم رفض الفرضية الأولى التي تنص على أن "الهيئات المحلية تدعم تطوير مشاريع الطاقة الشمسية بدرجة منخفضة"، المرتبطة بسؤال الدراسة الثاني: ما مدى دعم الهيئات المحلية لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية؟

المحور الثالث: مدى تعزيز مشاريع الطاقة الشمسية للتنمية المستدامة، حسب الفرضية الثانية التي تنص على أنه "تقدم مشاريع الطاقة الشمسية فرصا للتنمية المستدامة، بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على مستوى الهيئات المحلية" للإجابة على السؤال الثالث: " كيف تساهم مشاريع الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟" للتعرف على هذا المحور تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، والجدول (5.4) يوضح ذلك:

جدول (5.4)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الثالث

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
.1	تدعم الهيئة المحلية مفهوم التنمية المستدامة من خلال ربطها بمشاريع الطاقة الشمسية	2.797	0.929	%69.9	5	كبيرة
.2	وجود مشاريع الطاقة الشمسية سارع في نمو المشاريع الصناعية والإنشائية	2.641	1.014	%66.0	6	كبيرة

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
.3	وجود مشاريع الطاقة الشمسية زاد من إنتاجية مشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني	2.563	1.052	%64.1	8	كبيرة
.4	وجود مشاريع الطاقة الشمسية كان فرصة لزيادة الاستثمار بالأنشطة التجارية	2.594	0.988	%64.8	7	كبيرة
.5	وجود مشاريع الطاقة الشمسية يشجع على إقامة المشاريع الصغيرة	3.188	0.833	%79.7	1	كبيرة
.6	وجود مشاريع الطاقة الشمسية يوفر فرص عمل للحرفيين الذين سيعملون على إنشائها وصيانتها	3.125	0.951	%78.1	3	كبيرة
.7	التخطيط لمشاريع الطاقة الشمسية يزيد من فرص دعم الهيئة المحلية من المانحين .	3.172	0.767	%79.3	2	كبيرة
.8	هنالك مشاريع استثمارية وتنموية يتم تغذيتها بالكهرباء من مشاريع الطاقة الشمسية	2.516	1.113	%62.9	9	كبيرة
.9	تقوم الهيئة المحلية بجذب الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة كالمصانع والمعامل المرتبطة بمشاريع الطاقة الشمسية	2.641	0.949	%66.0	6	كبيرة
.10	يعود للهيئة المحلية أرباح نقدية من مشاريع الطاقة الشمسية المشاركة بها حسب العقود المبرمة	2.141	1.082	%53.5	13	ضعيفة
.11	تستفيد الهيئة المحلية من الطاقة الشمسية بتخفيض فاتورة الكهرباء الصادرة على منشآتها	2.984	1.091	%74.6	4	كبيرة
.12	وجود مشاريع الطاقة الشمسية سد جزءا من حاجات المجتمع المحلي ورفع مستوى المعيشة	2.453	1.007	%61.3	10	ضعيفة

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
13.	تم إنشاء مشاريع طاقة شمسية لتغذية مرافق الهيئة المحلية والقاعات العامة	2.266	1.172	%56.6	11	ضعيفة
14.	تم إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية لتغذية المرافق الصحية (العيادات والمستشفيات) بشكل خاص	1.953	0.983	%48.8	14	ضعيفة
15.	تم إنشاء مشاريع طاقة شمسية لتغذية مباني المدارس بشكل خاص	2.797	1.115	%69.9	5	كبيرة
16.	تم إنشاء مشاريع طاقة شمسية وأدت إلى توفير فرص عمل للنساء	1.750	0.816	%43.8	16	ضعيفة
17.	تم إنشاء مشاريع طاقة شمسية وأدت إلى توفير فرص عمل للشباب	2.234	0.955	%55.9	12	ضعيفة
18.	تم إنشاء مشاريع طاقة شمسية وأدت إلى توفير فرص عمل للأشخاص ذوي الهمم	1.703	0.749	%42.6	17	ضعيفة جدا
19.	تم إنشاء محطة تنقية للمياه العادمة وتم تغذيتها بالكهرباء من مشروع الطاقة الشمسية	1.656	0.979	%41.4	18	ضعيفة جدا
20.	تم إنشاء مشاريع فرز وتحويل للورق والبلاستيك وباقي أنواع النفايات، وتم تغذيتها بالكهرباء من مشروع الطاقة الشمسية	1.625	0.934	%40.6	19	ضعيفة جدا
21.	تم إنشاء حديقة عامة تعتمد في تغذيتها بالكهرباء على الطاقة الشمسية	1.594	0.938	%39.8	20	ضعيفة جدا
22.	تم تركيب وحدات إنارة الشوارع وتم تغذيتها بالكهرباء من ألواح الطاقة الشمسية	1.813	1.082	%45.3	15	ضعيفة
الدرجة الكلية		2.373	0.579	59.3%	ضعيفة	

المصدر: المحلل الإحصائي

نتائج الجدول رقم (5.4) ما يلي:

1. كانت الفقرة رقم (21) والتي تشير إلى إنشاء حديقة عامة تعتمد في تغذيتها بالكهرباء على الطاقة الشمسية، أقل درجة موافقة من بين فقرات المحور، المتعلقة بالمؤشرات الدالة على مدى تعزيز مشاريع الطاقة الشمسية للتنمية المستدامة، حيث جاءت إجابات أفراد الدراسة حول الفقرة بمتوسط حسابي **(1.594)** بنسبة موافقة (39.8%) وهي درجة (ضعيفة جدا).
2. تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين **(1.594- 3.188)**، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور **(2.373)** هذا يشير إلى أن هناك موافقة بدرجة (ضعيفة) من المستجيبين على الفقرات المذكورة بشكل عام في المحور.

يرى الباحث من نتائج الاستبانة أن الهيئات المحلية تدعم ربط مشاريع الطاقة الشمسية بمشاريع التنمية المستدامة حسب الإجابات بموافقة (كبيرة) للفقرة رقم (1)، وتكشف الهيئات المحلية عن أن وجود مشاريع الطاقة الشمسية كان سببا في تسارع نمو المشاريع الصناعية والإنشائية وأنه زاد من إنتاجية مشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني وزاد من الأنشطة التجارية والاستثمار حسب إجابات الموافقة بدرجة (كبيرة) للفقرات (2) و (3) و (4) وشجع على إقامة المشاريع الصغيرة ووفر فرص عمل للعاملين والحرفيين في القطاع حسب إجابات الموافقة بدرجة (كبيرة) للفقرتين (5) و(6) كما وأن التخطيط لمشاريع الطاقة الشمسية يزيد من فرص دعم المانحين، لذا فهي تقوم بجذب الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة كالمصانع والمعامل المرتبطة بمشاريع الطاقة الشمسية وهنالك بالفعل مشاريع تنموية مربوطة بمشاريع الطاقة الشمسية حسب الإجابات ذات الموافقة بدرجة كبيرة للفقرات (7) و(8) و(9) وتنفي الهيئات المحلية حصولها على الربح المادي من وراء هذه المشاريع حسب الإجابات ذات الموافقة بدرجة (ضعيفة) للفقرة (10) بالرغم من أنها تستفيد من تخفيض فاتورة الكهرباء الصادرة على منشآتها حسب إجابات الهيئات المحلية ذات الموافقة بدرجة (كبيرة) للفقرة

(11) وهذه النتائج تدل على استفادة الهيئات المحلية والمجتمع المحلي من مشاريع الطاقة الشمسية لدعم مشاريع التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي، ولكن تعتمد مدى الاستفادة على مدى انتشار هذه المشاريع وعلى أثرها في الوضع الاقتصادي للبلدة بشكل عام.

أما في الجانب الاجتماعي فإن الهيئات المحلية تقول أن مشاريع الطاقة الشمسية لم تساهم في رفع مستوى المعيشة للمواطنين حسب الإجابات ذات الموافقة بدرجة (ضعيفة) للفقرة (12) وقد يعود ذلك لنقص المشاريع التنموية أو لأن مشاريع الطاقة الشمسية يتم إنشاؤها من قبل مستثمرين يرغبون بالربح المادي فقط ويعتبر هذا من نتائج ضعف دور الهيئات المحلية في إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية وربطها بمشاريع التنمية المستدامة على مستوى الجانب الاجتماعي حسب ما توصلنا إليه في هذه الدراسة ضمن المحور الثاني حيث تبين أن نصف عينة الدراسة تقريبا من الهيئات المحلية تدعم تطوير مشاريع الطاقة المتجددة بدرجة (كبيرة). لم يتم الاستفادة من إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية لتغذية القاعات والمرافق العامة التابعة للهيئة المحلية حسب الإجابات ذات الموافقة بدرجة (ضعيفة) للفقرة (13) ويمكن تفسير ذلك لأسباب تأخر الهيئات المحلية باللحاق بركب التكنولوجيا والاستفادة من مشاريع الطاقة الشمسية في جانب اجتماعي مهم وهو تلبية احتياجات الهيئة المحلية ذاتها والمجتمع المحلي أو لضعف قدرتها على جلب المنح والمساعدات بسبب ضعف كادرها الإداري. كما أنه لا يتم تغذية المرافق الصحية بالكهرباء من مشاريع الطاقة الشمسية في الغالب حسب الإجابات ذات الموافقة بدرجة (ضعيفة) للفقرة (14) وقد يعود ذلك لأسباب تتعلق بتبعية هذه المراكز لوزارة الصحة وخروجها عن نطاق الهيئة المحلية، في حين أن هنالك بعض الهيئات المحلية استفادت من إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية لتغذية مباني المدارس حسب الإجابات ذات الموافقة بدرجة (كبيرة) للفقرة (15) حيث توجد توجهات لدى وزارة التربية بنشر أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح جميع مدارس الضفة الغربية فقد "وقع صندوق الاستثمار الفلسطيني اتفاقية قرض مع بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة (18) مليون دولار لتمويل مشروع

تركيب أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح 500 مدرسة حكومية لتوليد (35) ميجاواط من الطاقة النظيفة على مدار (4) سنوات، وسينفذ المشروع من خلال شركة مصادر التابعة للصندوق وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وشركات توزيع الكهرباء". (تيليجرام أجيال، 2019) وتؤكد ذلك شركة مصادر حيث "تم عقد اتفاقية مع وزارة التربية والتعليم على إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية على أسطح 500 مدرسة، مركب حاليا على (100) مدرسة (60) منها تنتج الكهرباء". (حمودة، 2021)

ولم توفر مشاريع الطاقة الشمسية من خلال مشاريع التنمية المستدامة فرص عمل لفئات المجتمع المهمشة كالنساء والشباب والأشخاص ذوي الهمم ضمن الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة حسب الإجابات ذات الموافقة بدرجة (ضعيفة) للفقرتين (16) و(17) وبدرجة (ضعيفة جدا) للفقرة (18) وهذا يتبع اهتمامات وأولويات الهيئة المحلية وتوجهاتها بمساعدة هذه الفئات ومنحها فرصة لكي تساعد على رفع المؤشرات الاقتصادية أو أنها عبء وعالة على المجتمع وعلى مقدرات الهيئات المحلية.

أما في الجانب البيئي لم توفر مشاريع الطاقة الشمسية دافعا لمعظم الهيئات المحلية لتلبية احتياجات المشاريع التنموية المتعلقة بالبيئة وتغذيتها بالكهرباء من خلال مشاريع الطاقة الشمسية كمحطات التنقية أو تغذية الحدائق العامة أو تغذية وحدات إنارة الشوارع أو حتى الإبداع في إنشاء مصانع لإعادة تدوير النفايات حسب الإجابات ذات الموافقة بدرجة (ضعيفة جدا) للفقرات (19) و (20) و (21) و بدرجة (ضعيفة) للفقرة (22) ويدل ذلك على أن الهيئات المحلية يغيب عنها أهمية الحفاظ على البيئة من التلوث وعلاقته بالأمراض والحالة النفسية للمواطنين وصولا إلى أصالة الثقافة الحضرية للهيئة المحلية وانعكاس ذلك على المدينة متذرعين بنقص الإمكانيات، مع أن الباحث يعتقد أن ذلك يعود لضعف كفاءة الإدارة وغياب الحوكمة.

نستنتج من تحليل الاستبانات للمحور الثالث ومن المتوسط الحسابي الكلي للمحور الذي يشير إلى موافقة بدرجة (ضعيفة) حول مساهمة مشاريع الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؛

رفض الفرضية الثانية التي تنص على أنه "تقدم مشاريع الطاقة الشمسية فرصا للتنمية المستدامة، بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى الهيئات المحلية". المرتبطة بسؤال الدراسة الثالث: كيف تساهم مشاريع الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

المحور الرابع: التحديات التي تواجه الهيئات المحلية في دعمها لمشاريع الطاقة الشمسية، للتعرف على أهم التحديات التي تواجه الهيئات المحلية في دعمها لمشاريع الطاقة الشمسية، حسب الفرضية " تواجه الهيئات المحلية الفلسطينية تحديات، في دعم وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية، أهمها السياسات والقوانين والأنظمة المعيقة" تم استخدام المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، والجدول (6.4) يوضح ذلك:

جدول (6.4)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الرابع

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
.1	الاستيطان يزيد من مشكلة انحسار الأراضي التي يمكن إقامة مشاريع الطاقة الشمسية عليها	3.344	0.912	%83.6	1	كبيرة جدا
.2	مساحات الأراضي القابلة لانشاء مشاريع الطاقة الشمسية تستخدم للزراعة أو البناء كأولوية، وهذا يشكل تحدي أمام دعم الهيئات المحلية لمشاريع الطاقة الشمسية	2.641	1.074	%66.0	8	كبيرة
.3	أسعار الأراضي المرتفعة تقلل أو تمنع إقامة مشاريع الطاقة الشمسية	3.141	0.924	%78.5	3	كبيرة

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
.4	عند استيراد القطع والأجهزة الكهربائية الخاصة بأنظمة الطاقة الشمسية تتأخر في الموانئ	2.609	0.936	%65.2	9	كبيرة
.5	هنالك نقص في الايدي العاملة الماهرة والمهندسين المختصين لدى الهيئة المحلية أو المقاول عند إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية	2.281	1.105	%57.0	13	ضعيفة
.6	تواجه مشاريع الطاقة الشمسية انخفاضا في المشاركة المجتمعية من حيث الاهتمام والمساندة والتحفيز	2.578	0.887	%64.5	10	كبيرة
.7	يمتنع الأهالي عن السماح والتبرع بأخذ بعض الأمتار من أراضيهم لخدمة مشاريع الطاقة الشمسية العامة	2.828	0.985	%70.7	6	كبيرة
.8	إجراءات وأنظمة ولوائح البلديات تعرقل انتشار مشاريع الطاقة الشمسية في المدينة أو البلدة	2.016	0.934	%50.4	14	ضعيفة
.9	الأنظمة وتعرفات أسعار الكهرباء المشتراة المقرة تشكل عائقا أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية في البلدة / المدينة	2.734	1.012	%68.4	7	كبيرة
.10	قوانين وتشريعات الحكومة تشكل عائقا أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية في البلدة / المدينة	2.547	1.038	%63.7	11	كبيرة

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
11.	ضعف التمويل وغلاء أسعار أنظمة الطاقة الشمسية يؤخر الاستثمار في إنشائها	3.219	0.826	%80.5	2	كبيرة
12.	تقوم الهيئة المحلية بإقرار الخطط الاستراتيجية التي تشتمل على إقامة مشاريع الطاقة الشمسية بمشاركة المواطنين	3.016	0.951	%75.4	4	كبيرة
13.	عدم وجود تنظيم إداري فاعل للهيئات المحلية في فلسطين يعطي مرونة في التعامل مع مشاريع الطاقة الشمسية	2.500	1.039	%62.5	12	كبيرة
14.	عدم وجود تنظيم إداري فاعل للهيئات المحلية في فلسطين يقلص فرص التنمية المستدامة الناتجة عن مشاريع الطاقة الشمسية	2.984	0.864	%74.6	5	كبيرة
الدرجة الكلية		**2.746**	**0.397**	**%68.6**	**كبيرة**	

المصدر: المحلل الإحصائي

نتائج الجدول رقم (6.4) ما يلي:

1. تعتبر الفقرة رقم (1) والتي تشير إلى أن الاستيطان يزيد من مشكلة انحسار الأراضي التي يمكن إقامة مشاريع الطاقة الشمسية عليها، أقوى الفقرات المذكورة في المحور، وتأتي في المرتبة الأولى باعتبارها أهم المؤشرات الدالة على التحديات التي تواجه الهيئات المحلية في دعمها لمشاريع الطاقة الشمسية، حيث جاءت إجابات المستجيبين في العينة حول الفقرة المتعلقة بذلك بمتوسط حسابي **(3.344)** وبدرجة موافقة (كبيرة جدا)، مما يشير إلى أن أكثر من (83.6%) من المبحوثين يتفقون على الفقرة المذكورة.

2. يؤكد أفراد الدراسة على أن ضعف التمويل وغلاء أسعار أنظمة الطاقة الشمسية في الفقرة رقم (11) يؤخر الاستثمار في إنشائها، مما يجعل هذه الفقرة من أقوى فقرات المحور وتأتي في المرتبة الثانية باعتبارها من أهم المؤشرات الدالة على التحديات التي تواجه الهيئات المحلية في دعمها لمشاريع الطاقة الشمسية، فقد جاءت إجابات المستجيبين في العينة حول الفقرة المتعلقة بذلك بمتوسط حسابي **(3.219)** وبدرجة موافقة (كبيرة).
3. أسعار الأراضي المرتفعة تقلل أو تمنع إقامة مشاريع الطاقة الشمسية ضمن الفقرة رقم (3)، هذا ما أكده أفراد الدراسة مما يجعل هذه الفقرة من أقوى فقرات المحور باعتبارها من أهم المؤشرات الدالة على التحديات التي تواجه الهيئات المحلية في دعمها لمشاريع الطاقة الشمسية، فقد جاءت إجاباتهم في العينة حول الفقرات المتعلقة بذلك بمتوسط حسابي **(3.141)**، وبدرجة موافقة (كبيرة).
4. كانت الفقرة رقم (8) والتي تشير إلى أن إجراءات وأنظمة ولوائح البلديات تعرقل انتشار مشاريع الطاقة الشمسية في المدينة أو البلدة، أقل درجة موافقة من بين فقرات المحور، المتعلقة بالمؤشرات الدالة على التحديات التي تواجه الهيئات المحلية في دعمها لمشاريع الطاقة الشمسية، حيث جاءت إجابات أفراد الدراسة حول الفقرة بمتوسط حسابي **(2.016)** بنسبة موافقة (50.4%) وهي درجة (ضعيفة).
5. تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين **(2.016– 3.344)**، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور **(2.746)** هذا يشير ان هناك موافقة بدرجة (كبيرة) من المستجيبين على الفقرات المذكورة بشكل عام في المحور.

يرى الباحث من نتائج المحور الرابع من الاستبانات الكثير من التحديات أمام الهيئات المحلية لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية. كانت الإجابات بموافقة (كبيرة) للفقرتين (9) و(10) أن الأنظمة وتعرفات أسعار الكهرباء والقوانين والتشريعات الحكومية تشكل عائقا أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية، مقابل الإجابات بموافقة (كبيرة جدا) للفقرة رقم (1) بأن الاستيطان يشكل عائقا أمام توفر

الأراضي لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية وكانت من أقوى الفقرات إجابة بالموافقة بين فقرات الاستبانة لهذا المحور، وهذا يدل على أن معظم الهيئات المحلية ترى أن الاستيطان وما يتسبب به من تقليص للأراضي الصالحة لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية يشكل تحديا أهم وأكبر من تحديات قوانين وتشريعات وتعرفات الحكومة والجهات المنظمة أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية مما يتعارض من الفرضية التي تفترض أن الأنظمة والقوانين هي التحدي الأهم أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية.

وجاءت الإجابات بموافقة (كبيرة) للفقرة رقم (2) بأن أولويات استخدام الأراضي لبعض الهيئات المحلية توجه للزراعة والبناء، وجاءت الإجابات بموافقة (كبيرة) للفقرة رقم (3) بأن أسعار الأراضي المرتفة تقلل مساحات الأراضي التي يمكن استغلالها لبناء أنظمة الطاقة الشمسية.

كما أن هنالك قضايا فنية تمت دراستها قد تشكل تحديا أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية كما كانت الإجابات بموافقة (كبيرة) للفقرة رقم (4) حول تأخر أجهزة وأجزاء أنظمة الطاقة الشمسية عن الوصول عند الاستيراد بسبب الموانئ وقد يعود ذلك لمشكلة الشحن العالمية التي لحقت بالعالم إثر الحالة الوبائية (كورونا) وقد يكون السبب هو مماطلة السلطات الإسرائيلية بالسماح للبضائع الفلسطينية بالمرور، وينجم عن ذلك التأخير في تسليم المشاريع وبالتالي ارتفاع أسعار أنظمة الطاقة الشمسية الناجم عن شحها بسبب تأخرها أو ارتفاع تكاليف النقل والجمارك وإيجارات التأخير في الموانئ وكلها تشكل عاملا مهما يؤثر سلبا على انتشار مشاريع الطاقة الشمسية، ففي مقال للاندبندنت عربية عن أهمية الشحن العالمي "يشكل الشحن البحري وسيلة نقل نحو (90%) من السلع والبضائع عالمياً. وعلى الرغم من أنه كانت هناك اختناقات ومشاكل في النقل البحري العالمي من قبل، فإن عام وباء كورونا والمشاكل التالية أبرز هذا القطاع وأهميته للتجارة العالمية. من تلك الملامح، ارتفاع تكلفة الشحن البحري بنسبة (800%) خلال عام واحد. وهو ارتفاع غير مسبوق حتى في الأزمات السابقة. وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والبضائع للمستهلكين، إذ يتم تحميل تكلفة النقل على السعر النهائي". (اندبندنت عربية، 2021)

وكانت الإجابات بموافقة (ضعيفة) للفقرة رقم (5) حول نقص الأيدي العاملة الماهرة والمتخصصين في إنشاء أنظمة الطاقة الشمسية وقد يكون ذلك أحد الموارد غير المستغلة التي قد تساهم بانتشار مشاريع الطاقة الشمسية. وتم بحث قضايا حول اهتمام المجتمع المحلي بالطاقة النظيفة والاستفادة من إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية من وجهة نظر الهيئات المحلية، وكانت الإجابات بموافقة (كبيرة) للفقرة رقم (6) حول المشاركة المجتمعية غير الداعمة للتحفيز والمساندة، والإجابات بموافقة (كبيرة) للفقرة رقم (7) حول امتناع الأهالي عن التبرع ببعض الأمتار من أراضيهم لخدمة مشاريع الطاقة الشمسية العامة، مما يدل على أن الجهات المختصة ومنها الهيئات المحلية والجهات الحكومية وحتى التسويق من قبل الشركات الخاصة والمقاولين ربما لم يقوموا بدورهم في رفع وعي وثقافة المواطنين تجاه أهمية الطاقة الشمسية وارتباطها بالتنمية المستدامة كأحد الحلول في ظل التضييق الذي يمارسه الاحتلال في توريد الكهرباء للمدن والقرى الفلسطينية.

كانت الإجابات بموافقة (ضعيفة) للفقرة رقم (8) حيث تنفي أن إجراءات وأنظمة ولوائح البلديات تعرقل انتشار مشاريع الطاقة الشمسية أي أن الهيئات المحلية تعتبر الإجراءات والقوانين التي لديها تساعد على زيادة انتشار مشاريع الطاقة الشمسية ويتوازى ذلك مع إجابات بموافقة (كبيرة) للفقرة رقم (12) بأنها تقوم بإقرار الخطط الاستراتيجية التي تشتمل على إقامة مشاريع الطاقة الشمسية وبمشاركة المواطنين.

الإجابات بموافقة (كبيرة) للفقرة رقم (11) تبين أن ضعف التمويل وغلاء أسعار أنظمة الطاقة الشمسية يؤخر الاستثمار في إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية وربما يعود ذلك إلى نوع التكنولوجيا عالية المستوى التي تقوم عليها صناعة هذه الأنظمة، بالإضافة إلى ارتفاع أجور الشحن العالمية.

حسب الإجابات بموافقة (كبيرة) للفقرة (13) ترى بعض الهيئات المحلية أن عدم وجود تنظيم إداري فاعل للهيئات المحلية شكل فرصة لانتشار مشاريع الطاقة الشمسية وربما يعود ذلك إلى التخوف

من تسبب سيطرة مركزية القرارات على جميع منافذ التمويل من قبل المحافظة ووزارة الحكم المحلي بتوجيه التمويل لبعض الهيئات المحلية دون غيرها تحيزا يشكل غير عادل، ومن ناحية أخرى وحسب الإجابات بموافقة (كبيرة) للفقرة (14) ترى بعض الهيئات المحلية أن عدم وجود تنظيم إداري فاعل للهيئات المحلية في فلسطين قلص فرص التنمية المستدامة الناتجة عن مشاريع الطاقة الشمسية، وبالنظر إلى (74.6%) من المجيبين عن الفقرة (14) مقابل (62.5%) من المجيبين عن الفقرة رقم (13) رجح الرأي المتعلق بتقلص فرص التنمية المستدامة الناتجة عن مشاريع الطاقة الشمسية بسبب عدم وجود تنظيم إداري فاعل للهيئات المحلية في فلسطين، وقد يعود ذلك إلى ضعف التوجيه والتنظيم الإداري والرقابة الإدارية التي من المفروض أن تمارس وتنظم من قبل الجهات العليا في النظام الإداري الموجود حاليا في فلسطين لا سيما وضبابية السياسات الموجهة نحو التنمية المستدامة كضامن لتقديم وتطوير خدمات الهيئات المحلية بشكل مستدام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

استخلص الباحث وجود عدة تحديات تقف وراء تأخر انتشار مشاريع الطاقة الشمسية في فلسطين من ضمنها أن الهيئات المحلية تعتبر أن القوانين والتشريعات وسياسات الحكومة المركزية تشكل عائقا أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية بالإضافة إلى أن تعرفات أسعار الكهرباء الناتجة عن مشاريع الطاقة الشمسية المقرة من الجهات المنظمة كانت سببا وراء عزوف الهيئات المحلية والمستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع ولكن لم تكن هذه أهم التحديات التي تواجه انتشار مشاريع الطاقة الشمسية حسب فرضية الدراسة. أما الاستيطان فقد كان أهم هذه المعيقات بالاستيلاء على الأراضي وقطع التواصل الجغرافي بين المدن والبلدات الفلسطينية وبالتالي نقص الأراضي الصالحة لبناء مشاريع الطاقة الشمسية وارتفاع أسعار الأراضي الباقية وحصر امتداد الشبكات الكهربائية الناقلة للكهرباء بالإضافة لضعف التمويل وغلاء أسعار أنظمة الطاقة الشمسية ومشكلة الشحن العالمية التي تؤخر الاستثمار في إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية. وقلة اهتمام المجتمع المحلي بالطاقة النظيفة والاستفادة من إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية

ما خفض من المشاركة المجتمعية تجاه مشاريع الطاقة الشمسية. وترى معظم الهيئات المحلية أن وجود تنظيم إداري فاعل للهيئات المحلية يشكل بيئة دافعة لانتشار مشاريع الطاقة الشمسية، بقصد زيادة فرص التنمية المحلية المستدامة.

نستنتج من تحليل الاستبانات للمحور الرابع ومن المتوسط الحسابي الكلي للمحور إلى أن هناك موافقة بدرجة (كبيرة) حول تحديات دعم مشاريع الطاقة الشمسية بسبب السياسات والقوانين والأنظمة، ولكن كانت الموافقة بدرجة (كبيرة جدا) للفقرة التي تنص على أن "الاستيطان يشكل عائقا أمام توفر الأراضي لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية" ولم تكن السياسات والأنظمة هي أهم تحديات دعم مشاريع الطاقة الشمسية، لذا نرفض الفرضية الثالثة التي تنص على أنه "تواجه الهيئات المحلية الفلسطينية تحديات في دعم وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية، أهمها السياسات والقوانين والأنظمة المعيقة"، المرتبط بسؤال الدراسة الرابع: ما هي التحديات التي تواجه الهيئات المحلية الفلسطينية، في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية؟

14-3 المبحث الثالث: تحليل نتائج المقابلات

في هذا الفصل تم تحليل خلاصات المقابلات التي أجريت مع جميع المؤسسات التي تشمل البلديات وشركات التوزيع والمؤسسات المنظمة للقطاعات التي تمثلها محاور الدراسة ابتداء بدور الهيئات المحلية ومرورا بمشاريع الطاقة المتجددة وانتهاء بالتنمية المحلية المستدامة، وأخيرا تم تحليل التحديات التي تواجه الهيئات المحلية في إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية، وفي نهاية كل محور تم استنتاج قبول ورفض الفرضيات الناتجة عن الاستبانات والمقابلات.

3-14-1 المحور الأول: واقع قطاع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية على المستوى المحلي.

تمت مقابلة مسؤولين من البلديات الرئيسية في المحافظات وبلديات أخرى، لمناقشة المحور الأول الممثل بواقع قطاع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية على المستوى المحلي وفيما يلي تحليل مناقشة العبارة: توجهات البلديات نحو مشاريع الطاقة الشمسية وقدرات الإنتاج ونسبة تغطيتها وعوائدها، وقد تم تفريغ أجوبة الأسئلة الرئيسية للهيئات المحلية ضمن الجدول التالي:

جدول رقم (3-1) يبين المعلومات الخاصة بقطاع الطاقة الشمسية في الهيئات المحلية.[8]

البلدية	القدرات الموجودة	القدرات المخططة	نسبة إنتاج الكهرباء	التمويل	أسباب التوجه نحو الطاقة الشمسية
بلدية جنين	غير محتسب	3 ميجاواط	تقول شركة كهرباء الشمال أن جنين وصلت للنسبة الأعلى	نفقة البلدية	توفير فاتورة استهلاك كهرباء مرافق البلدية بالإضافة إلى عوائد مالية
بلدية عجة	1.8 ميجاواط	غير واضح حاليا	30% وصلت للنسبة الأعلى	مؤسسات مانحة + نفقة البلدية	التنمية المستدامة بمحاورها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
بلدية طولكرم	5 ميجاواط	4 ميجاواط	لم تصل للنسبة الأعلى	لا يوجد	نقص الطاقة وضعف الكهرباء
بلدية طوباس	387 كيلوواط	6 ميجاواط	30% وصلت للنسبة الأعلى	مؤسسات مانحة والقطاع الخاص	توفير فاتورة استهلاك كهرباء مرافق البلدية

[8] تم استخراج البيانات المدرجة في الجدول من المقابلات التي تم إجراؤها ضمن هذه الدراسة وجميعها موثقة في المراجع

					بالإضافة إلى التنمية الاجتماعية
بلدية نابلس	180 كيلوواط	غير واضح حاليا	لم تصل للنسبة الأعلى	مؤسسات مانحة	توفير فاتورة استهلاك كهرباء مرافق البلدية
بلدية قلقيلية	1 ميجاواط	1.2 ميجاواط	لم تصل للنسبة الأعلى	لا يوجد	نقص الطاقة الكهربائية
بلدية سلفيت	550 كيلواط	غير واضح حاليا	لم تصل للنسبة الأعلى	لا يوجد	توفير فاتورة استهلاك كهرباء مرافق البلدية
بلدية رام الله	معلومات غير متوفرة	غير واضح حاليا	لم تصل للنسبة الأعلى	غير واضح	توفير فاتورة استهلاك كهرباء مرافق البلدية
بلدية أريحا	معلومات غير متوفرة	غير واضح حاليا	لم تصل للنسبة الأعلى	مؤسسات مانحة	فاتورة التكييف العالية
بلدية بيت لحم	30 كيلواط	غير واضح حاليا	لم تصل للنسبة الأعلى	شراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات مانحة	توفير فاتورة استهلاك كهرباء مرافق البلدية
بلدية الخليل	330 كيلوواط	1 ميجا	لم تصل للنسبة الأعلى	نفقة البلدية	توفير فاتورة استهلاك كهرباء مرافق البلدية

المصدر: الباحث

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم القدرات الكهربائية صغيرة[9] كما أن القدرات المخططة غير واضحة لكثير من الهيئات المحلية لأسباب تتعلق بتوفر الأراضي والإمكانيات المادية ونقص الداعمين

[9] للقياس كل 5 كيلوواط يمكن أن تغذي منزلا متوسط الاستهلاك وكل 1 ميجاواط يساوي 1000 كيلوواط أي يغذي 200 منزل، ولا نقيس هنا القدرات المطلوبة للمصانع والمعامل لأنها بحاجة لقدرات أكبر وهي قدرات متفاوتة

وتغذية الأحمال من دون إرجاع الكهرباء للشبكة الرئيسية الإسرائيلية لعدم توفر شبكات ممتدة أبعد من البلدة نفسها.

تتفق معظم البلديات على أن إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية هو مطلب استراتيجي ولكنها تقوم بإنشاء مشاريع صغيرة ومحدودة معظمها فوق مرافق البلدية وأسطح المدارس وفوق أعمدة إنارة الشوارع، بقدرات صغيرة نسبيا لتقليص قيمة فاتورة الكهرباء، ولكن هنالك بلديات تقوم بالاستثمار بقدرات عالية لتغطية نفقات الكهرباء لمشاريع تابعة للبلدية كبلدية جنين حيث تقوم بإنشاء مشروع استثماري بقدرة (3) ميجاواط، (الشامي، 2021) وبلدية عجة لديها مشاريع عاملة حاليا بقدرة إجمالية تصل (1.8) ميغاواط تقوم في بعض الأحيان ببيع إنتاجها وتغطية مصاريف أخرى (قاسم، 2021) وتقوم بذلك أيضا بلدية بيت لحم التي تستغل عائدات أنظمة الطاقة الشمسية بتطوير حدائق الأطفال (فواغرة، 2022)، أما بلدية طولكرم حيث تعاني من نقص حاد بالطاقة الكهربائية فتعتقد أنها حتى لو قامت بإنشاء مشاريع طاقة شمسية عالية القدرات فإنها ستظل تعاني من نقص الطاقة الكهربائية في أوقات زوال الشمس. (جلال، 2021)

بلدية عجة تعتبر تجربة ناجحة في الجمع بين عمل البلدية والقطاع الخاص والإشراف الكهربائي بالإضافة إلى استغلال الطاقة بالمشاريع التنموية للبلدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مكونة مشروعا متكاملا يمتد نجاحه ليشمل القرى المجاورة التي تشترك معها على امتداد الشبكات الكهربائية ولكن لا تستطيع أن تتشارك مع قرى أخرى لأنها لا تشترك معها في الشبكة الكهربائية منتظرة قيام شركة النقل الفلسطينية بتشييد شبكات كهرباء رئيسية تربط بين المدن والقرى القريبة منها (قاسم، 2021).

فيما يلي تحليل للمقابلات التي تم إجراؤها مع شركات توزيع الكهرباء، حول المحور الأول وقد تم تفريغ أجوبة الأسئلة الرئيسية ذات الطابع الكمي ضمن الجدول التالي رقم (3-2):

الشركة	مجموع المشاريع	المناطق	نسبة إنتاج الكهرباء المسموحة	الارتباط بالتنمية المستدامة
شركة توزيع كهرباء الشمال – نابلس	10 ميجاواط	5 ميجاواط في جنين، 5 ميجاواط في سفارين	باقي 5 ميجاواط للوصول للحد المسموح	غير واضح
شركة كهرباء منطقة طوباس	10 ميجاواط	مدينة طوباس	وصلت للحد المسموح	مشاريع بقدرة 50 كيلوواط لكل مزارع، والديناموميتر وكراج سيارات البلدية
شركة كهرباء محافظة القدس – رام الله	معلومات غبر متوفرة في حينه	مناطق الامتياز القدس ورام الله وبيت لحم وأريحا	لم تصل بعد للحد المسموح	700 كيلوواط تم تخصيص عوائدها لدعم البلدة القديمة في القدس
شركة كهرباء الجنوب/ فرع الظاهرية	3 ميجاواط	مدينة الظاهرية	تبقى لها 1ميجاواط للوصول للحد المسموح	غير واضح

المصدر: الباحث

يبين الجدول السابق أسماء شركات التوزيع الرئيسية في الضفة الغربية مع مجموع قدرات المشاريع التي قامت الشركات بإنشائها مع ملاحظة أن بعضها اختلط مع قدرات المشاريع التي تم ترخيصها، والمناطق التي يتم تغطيتها بمشاريع الطاقة الشمسية ودرجة وصول أحمال الشركات للمستوى المسموح وأخيرا مساهمة وارتباط هذه المشاريع بالتنمية المستدامة. ويتضح أن واحدة من أصل أربعة شركات وصلت للحد المسموح لإنتاج الطاقة الكهربائية من مشاريع الطاقة الشمسية كما أن مناطق تغطية مشاريع الطاقة الشمسية مازالت محدودة وهذا يؤكد أن إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية لم ينتشر بعد بالمستوى المأمول.

لقد أظهرت معظم شركات توزيع الكهرباء توجهاتها نحو الاستفادة من مشاريع الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء حيث تشكل مصدرا بديلا للطاقة المشتراة مما يعني تخفيض الفاتورة الشهرية للكهرباء وإيجاد حلول ولو جزئية لضعف الجهد الكهربائي ونقص القدرة الكهربائية التي يتزود بها الفلسطينيون من الشركة القطرية الإسرائيلية كنوع من السيطرة السياسية.

وقد نوهت معظم شركات التوزيع أن ترخيص شركات التوزيع يقتصر على توزيع الكهرباء وليس من اختصاصها توليد الطاقة الكهربائية كما يقول مدير شركة كهرباء محافظة القدس المهندس ثائر جرادات "ضمن التخطيط الاستراتيجي لا يمكن للشركة إنشاء مشاريع خاصة بها وذلك لأن ترخيص الشركة هو توزيع الكهرباء ولا يحق لها توليد الطاقة الكهربائية" (جرادات، 2021)، ولكن معظم الشركات تقوم بإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية بالشراكة مع شركات استثمارية أو هيئات محلية ضمن عقود خاصة وتقول أنها لا تستفيد منها تجاريا. شركة كهرباء محافظة القدس تذكر أن طبيعة رخصة شركة توزيع الكهرباء تختص بتوزيع الكهرباء دون السماح بتوليد الكهرباء، مما يشكل ضررا تجاريا يقع على الشركة بسبب التعرفة المحددة من منظمي الكهرباء وانخفاض هامش الربح التجاري، بل

الخسارة بدلا من الربح خاصة عندما تزيد أعمال الصيانة والمصاريف الإدارية والفنية في بعض المواسم، بالإضافة إلى نقص السيولة بسبب استخدام الطاقة الشمسية عوضا عن الشبكة وبالتالي انخفاض قيمة الفواتير المطلوبة من المشتركين بالرغم من أن المنتج يضخ الكهرباء للشبكة ولكن الشركة تخسر الربح التجاري خاصة في نظام "صافي القياس" الذي تتبادل به الشركة مع المنتج بالكيلوواط، فالشركة تشتري الكهرباء بتعرفة القطرية الإسرائيلية بمبلغ أكبر من السعر المتاح لها عند شرائه من المنتج فعند تبادله وكأنها تعطي كيلوواط سعره عالي وتأخذ كيلواط قيمته منخفضة (جرادات، 2021)، ولكن ترى شركة النقل أن ذلك غير دقيق فالسعر الذي سيتم بيعه للمستهلك لاحقا هو سعر التعرفة العادية أي أن الشركة حافظت على ربحها من الكيلوواط الذي تم استبداله مع المنتج أيا كانت قيمته (دوابشة، 2022). ويرى اتحاد صناعات الطاقة الشمسية اعتراض شركات التوزيع غير مبرر، حيث أنه تم تحديد التعرفات الخاصة بالطاقة الشمسية بمشاركة شركات التوزيع وبالإجماع ولكنها رفضتها لاحقا بسبب ما تعانيه من الترهل الوظيفي وسوء الإدارة (أبو لبدة، 2021).

معظم شركات التوزيع تشجع المشتركين والمستثمرين على إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية، فشركة كهرباء منطقة طوباس عملت كوسيط بين المواطنين والمقاولين (طوباسي، 2021)، وشركة كهرباء محافظة القدس قامت بتسهيل الإجراءات (جرادات، 2021)، أما شركة كهرباء الجنوب شجعت على الأنظمة التي يمكن أن تستفيد منها تجاريا (سمامرة، 2021)، في حين أن شركة كهرباء الشمال ترى أنها غير معنية بمشاريع الطاقة الشمسية لأنها لا تستفيد منها تجاريا (عبد الفتاح وآخرون، 2021).

جميع الشركات لديها أقسام ودوائر متخصصة بالطاقة الشمسية، بعض الشركات لديهم عاملين متفرغين وشركات أخرى يعمل الموظفون بالطاقة الشمسية كمهام مضافة لأعمالهم. تقوم شركة كهرباء محافظة القدس بتدريب المهندسين والكهربائيين والمهنيين على إنشاء أنظمة الطاقة الشمسية ضمن

دورات متخصصة بالتنفيذ والتركيب والمواصفات الفنية كما تقوم بمنح تراخيص لذلك (جرادات، 2021).

ضمن المقابلات التي تم إجراؤها مع بعض الشركات والمؤسسات من أصحاب المشاريع الكبيرة المنتقاة حسب طريقة اختيار العينة في مناطق الأقاليم شمالا ووسطا وجنوبا كانت المعلومات التالية:

جدول رقم (3-3) يشتمل على معلومات حول مشاريع الطاقة الشمسية.

المشروع	القدرات	المساحات	البنية التحتية المقدمة من الهيئة المحلية	دوافع قيام المشروع
مشاريع بلدية عجة في محافظة جنين – الشمال	1.8 ميجاواط	20 دونم	البلدية أقامت المشروع ووفرت البنية التحتية اللازمة من شق طرق وشبكات مياه وشبكات كهرباء مؤهلة لنقل الكهرباء	التحدي مع انهيار كامل في قطاع الخدمات وخاصة في الطاقة وارتفاع فاتورة الكهرباء، تعطل عشرات الآبار بسبب نقص الطاقة، وضعف الكهرباء
شركة الجبل لإنتاج الطاقة في طوباس مشروع ميثلون – الشمال	2 ميجاواط	25 دونم	وفرت البلدية المياه وقامت بشق الطرق لتقريب المشروع	الرغبة في حماية البيئة، والاستثمار وضعف الكهرباء ونقص الكهرباء

شركة مصادر مشروع نور أريحا – الوسط	7.3 ميجاواط	80 دونم	لا يوجد دور كبير للبلدية غير التراخيص	الاستثمار حيث تتوفر الشمس بشكل دائم وتقليص الاعتماد على الإسرائيليين
محطة وهج الغزلان في الظاهرية – الجنوب:	1.5 ميجاواط	16 دونم	البلدية اعطت الموافقة	الاستثمار بمشروع مميز ونوعي في مجال الكهرباء مجدي ماديا، وتخفيف استيراد الطاقة من الإسرائيليين وتخفيف انبعاثات الغاز، والمساهمة في الاقتصاد

المصدر: الباحث

يوضح الجدول رقم (5–3) معلومات عن مشاريع الطاقة الشمسية ومنها ما هو تابع للبلدية بالكامل مثل بلدية عجة ومنها ما هو تابع لشركات خاصة، ويظهر الجدول قدرات المشاريع والمساحات التي قامت عليها أنظمة الطاقة الشمسية ومساهمة البلديات في توفير البنية التحتية وأخيرا دوافع إقامة المشاريع.

يظهر الجدول تفاوتا بقدرات المشاريع ولكن هذه المشاريع ليست الوحيدة لهذه الشركات أو المؤسسات فشركة مصادر مثلا لديها مشاريع مختلفة في الكثير من مناطق الضفة الغربية وبقدرات مختلفة (حمودة، 2021)، ويتبع هذا التفاوت عوامل تتعلق بتوفر الأراضي الفارغة كقطعة واحدة فهي

غير متوفرة في المدن عند مواقع الأحمال بل متوفرة في القرى البعيدة نسبيا وعامل توفر الإمكانيات المادية الذي يعتمد على قدرة الشركة أو المؤسسة على جلب التمويل من المانحين، فبلدية عجة مثلا تقول أن الثقة التي قمنا ببنائها مع المانحين من المشاريع السابقة جعلت المانحين يتوجهون للبلدية من تلقاء أنفسهم ويعرضون عليها المنح والتمويل لإقامة المشاريع (قاسم، 2021)، وعامل توفر البنية التحتية والشبكات الكهربائية المؤهلة لنقل الكهرباء من مواقع الإنتاج إلى مواقع الأحمال، وهذا يعتمد في كثير من الأحيان على أولويات الهيئة المحلية في توفير البنية التحتية الملائمة وقدرة شركات التوزيع على توفير الشبكة الكهربائية المؤهلة وشركة النقل على البدء بنقل الكهرباء بين المناطق المتجاورة وبين الأقاليم، حيث تقول شركة النقل أنها لم تستطع لغاية الآن توقيع اتفاقية نقل صلاحية نقاط الربط وخطوط النقل الرئيسية بين المدن الفلسطينية مع الإسرائيليين الذين يراوغون باستمرار، كما أن مسار الخطوط المغذية لمناطق الضفة معظمها في مناطق (C) (دوابشة، 2022).

ضمن مقابلة مع سلطة الأراضي الفلسطينية ذكر مسؤولون أنه تم تأجير الكثير من الأراضي لمستثمرين لإقامة مشاريع طاقة شمسية خاصة في أريحا بسبب توفر الشمس أغلب أيام السنة وارتفاع سعر الكهرباء ولكن من دون تشجيع من قبل سلطة الأراضي، وذكروا أن مناطق (C) ليس لدي سلطة الأراضي أي سيطرة عليها وأصبحت أملاك حكومة إسرائيل بعد اتفاقية أوسلو (الباشا، 2021).

استنتج الباحث أن معظم البلديات لديها توجهات استراتيجية لإنتاج الكهرباء من أنظمة الطاقة الشمسية، وتظهر هذه التوجهات ضمن الخطط الاستراتيجية، ومع ذلك فإن مشاريع الطاقة الشمسية الموجودة تتصف بقدرات منخفضة لدى معظم البلديات الرئيسية مما يدل على انخفاض مستوى انتشار مشاريع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية في الوقت الحالي وهذا يحاكي ما تناولته مشكلة الدراسة حول نقص الطاقة الكهربائية في المدن والقرى الفلسطينية. البلديات ليس لديها قدرات لتمويل مشاريع الطاقة

الشمسية وتستعيض عن ذلك بالشراكة مع القطاع الخاص لإنشاء المشاريع ويشكل ذلك مخالفة لقوانين وأنظمة الطاقة الشمسية ويعرضها لانتقادات كبيرة، من الجهات المنظمة. تتباين أنواع التمويل لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية فبعض البلديات تعتمد على التمويل الذاتي وبعضها يعتمد على الشراكة مع القطاع الخاص أو الشراكة مع قرى ومدن أخرى وبعضها يعتمد على جهات مانحة. بعض البلديات تستحوذ على نسبة الطاقة الشمسية المسموحة للإنتاج وتتحكم بذلك من خلال منح ومنع التراخيص مما يحرم المستثمرين من الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية، كما وليس لديها إدارة حقيقية تسيطر من خلالها على الطاقة المنتجة مما يسبب رجوع الكهرباء على نقاط الربط الإسرائيلية التي تقوم بفرض الغرامات. شركات توزيع الكهرباء ليس لديها ترخيص لتوليد الكهرباء حسب طبيعة ترخيصها، بالإضافة إلى محدودية الربح التي تفرضها التعرفة والقوانين التي تشكل عائقا أمام الربح التجاري والاستمرار بتقديم الخدمة الجيدة بالرغم من أنها شركات خاصة. بعض شركات التوزيع تشجع الجمهور على إنشاء أنظمة الطاقة الشمسية مع إقرارها بأنها لا تستفيد من هذه المشاريع تجاريا بالمستوى المطلوب، وتقوم شركة كهرباء محافظة القدس بتدريب العاملين بالقطاع. هنالك نوعان من البلديات احداها بلديات مسؤولة عن قطاع الكهرباء ولديها قسم خاص تابع للبلدية يدير قطاع الكهرباء في المنطقة الجغرافية التابعة لها أو تمتلك شركة توزيع تخدم منطقتها، وهي التي تقوم بتمديد الشبكات العامة وصيانتها وضمان استمرارية الخدمة الكهربائية وجباية الفواتير، والنوع الآخر هي بلديات غير مسؤولة عن شبكات الكهرباء العامة في مناطقها الجغرافية بل يدير هذا القطاع شركة توزيع صاحبة امتياز تحصل عليه من الجهات المنظمة لقطاع الكهرباء في الحكومة الفلسطينية أو من الجانب الإسرائيلي. تتفاوت قدرات مشاريع الطاقة الشمسية تبعا لعدة عوامل تتعلق بتوفر الأراضي الفارغة كقطعة واحدة في مواقع الأحمال وتوفر الإمكانيات المادية والقدرة على جلب التمويل وتوفر البنية التحتية الملائمة والشبكات الكهربائية المؤهلة لنقل

الكهرباء. يمكن الاستفادة من استئجار أراض حكومية لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية وهي تمثل فرصة جيدة للاستثمار خاصة وأنه لا سيطرة لدى السلطة الفلسطينية على مناطق (C)

تمت دراسة المحور الأول: "واقع قطاع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية على المستوى المحلي"، المرتبط بسؤال الدراسة الفرعي الأول: ما واقع قطاع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية على المستوى المحلي؟ ليس لهذا السؤال فرضية مرتبطة به، وإنما وضع السؤال لإظهار سمات قطاع الطاقة الشمسية ومدى انتشار مشاريع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية على المستوى المحلي.

3-14-2 المحور الثاني: مدى دعم الهيئات المحلية لمشاريع الطاقة الشمسية

للتحقق من الفرضية الأولى: "تدعم الهيئات المحلية تطوير مشاريع الطاقة الشمسية بدرجة منخفضة". والإجابة عن سؤال الدراسة الفرعي الثاني: ما مدى دعم الهيئات المحلية لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية؟

الجدول رقم 4-3 الذي يبين أجوبة المقابلات التي أجريت مع البلديات الرئيسية في الضفة الغربية:

البلدية	دور البلدية والدعم والمشاركة	مدى توعية المستثمرين والأهالي	التمويل ومساهمة المؤسسات الاخرى	فرص التنمية المستدامة	تحديات القوانين والانظمة
بلدية جنين	يتم عمل دراسات لتغطية جميع مرافق البلدية بالطاقة الشمسية، لا	ويوجد توجه كبير للطاقة الشمسية، البلدية لا تعني بتوعية الطاقة الشمسية	لا يوجد أي دعم من الحكم المحلي	المشاريع الموجودة فقط لتوفير الأموال من فاتورة الكهرباء	النظام فيه خلل، والمطلوب تحسين التعرفة لتشجيع الناس على الاستثمار

	تنشئ بنية تحتية*				
بلدية عجة	مشاريع الطاقة الشمسية أقامتها البلدية ويتم بيع إنتاجها للمشاريع التنموية والبنية التحتية جاهزة	مشاريع الطاقة الشمسية منتشرة بوعي المواطنين	كان دور المؤسسات سلبي جدا	يمكن أن نعطي البلديات (5) سنوات لتمكن التنمية المستدامة وتستقل عن الحكومة	التعرفة لا تعطيك فرصة للربح والقانون يمنع البلدية من أن تكون منتجة للكهرباء
بلدية طولكرم	لا تقدم دعم مادي ولا تقدم أرض لمشاريع الطاقة الشمسية، ولا تنشئ بنية تحتية	مدى وعي الأهالي متوسط، والإقبال قليل	هي من البلديات الكبيرة التي عليها رقابة عالية من الجهات المختصة	لا توجد كهرباء كافية	القوانين والتعريفات بحاجة للمراجعة
بلدية طوباس	لا تقدم دعم مادي ولا تقدم أرض لمشاريع الطاقة الشمسية ولكن تقدم التسهيلات وتقوم بالتشبيك مع الشركات	يوجد وعي لدى المواطنين تجاه الطاقة الشمسية	مشاريع طاقة شمسية مع الاتحاد الأوروبي ومشاريع بالتعاون مع معهد أريج والإغاثة الزراعية	مشروع للبلدية مخصص ريعه للأسر الفقيرة ومشروع لتروية 5000 دونم ارض زراعية	200 منزل استفاد من المبادرة

	المزودة وتقدم البنية التحتية المناسبة		ومؤسسة أوكسفام	لتثبيت أصحابها	
بلدية نابلس	لا تقدم دعم مادي، قدمت أرضا لمشروع مع القطاع الخاص ولكن المشروع توقف، ولا يوجد تجهيز للبنية التحتية	لا تقوم البلدية بالتوعية، وهذا عمل شركة توزيع الكهرباء	حصلت على دعم من خلال صندوق تطوير وإقراض البلديات	تخفيض فاتورة محطة التنقية	نظام التعرفة بحاجة للتعديل وهو غير مجد للمنتجين
بلدية قلقيلية	لا تقدم دعم مادي ولا تقدم أرض لمشاريع الطاقة الشمسية ولا يوجد تجهيز للبنية التحتية	البلدية تشجع المواطنين والمدارس	تمويل ذاتي واستثمار مع القطاع الخاص	لها مشاريع تغذي مشاريع تنموية والمدارس الجديدة تجهز لتركيب الطاقة الشمسية	النظام الحالي مشجع للمواطنين أكثر من البلدية
بلدية سلفيت	لا تقدم دعم مادي ولا تقدم أرض لمشاريع الطاقة الشمسية وليس	شجعت الأهالي لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية بتعرفة أقل	باستثمار القرى المجاورة وتمويل من صندوق إقراض البلديات	تغذي مشاريع تنموية كجمعية المسنين والجمعيات	المبادرة الفلسطينية تصب في مصلحة المواطن

	لديها بنية تحتية			التعاونية والمعاصر	
بلدية رام الله	لا تقدم دعم مادي ولا تقدم أرض لمشاريع الطاقة الشمسية وليس لديها بنية تحتية	التوعية ضمن اجتماعات الأهالي، والتعرفة لا تشجع	تقوم بتمويل المشاريع من خلال الجهات المانحة، ومشاركة البلديات الأخرى	يوجد محطة كبيرة للصرف الصحي مخطط لها	لا يوجد قانون واضح للتعرفة والاستخدام
بلدية أريحا	لا تقدم دعم مادي ولا تقدم أرض لمشاريع الطاقة الشمسية وليس لديها بنية تحتية	هنالك توجهات كبيرة للطاقة الشمسية لتغطية فاتورة الكهرباء العالية بسبب شدة الحرارة	تم التقدم لعدة مشاريع لدى صندوق البلديات ولكن لم تتم الموافقة عليها	مشروع انارة شوارع غير ناجح اقتصاديا بسبب الصيانة	لا يوجد قانون واضح للتعرفة والاستخدام
بلدية بيت لحم	تقدم تسهيلات لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية	تبث مواد دعائية تحفيزية	التمويل من الحكومات الخارجية	تغذية الحدائق وشراء ألعاب إضافية	نظام التعرفة غير عادل
بلدية الخليل	توجد مشكلة في البنية التحتية جراء ضعف الإمكانات	يتم توجيه النصائح للاستثمار بالطاقة الشمسية	تمويل خاص من البلدية ومنح	دعم الجمعيات النسائية مما يجعلها تنافس في منتجاتها	نظام المبادرة نظام جيد من المفروض أن يتم توسيعه والمفروض أن يتم تطوير

					التعرفات حسب نوع النظام
بلدية الظاهرية	لا تقدم دعم مادي ولا تقدم أرض لمشاريع الطاقة الشمسية وليس لديها بنية تحتية	هذا الموضوع يتعلق بشركة التوزيع	صندوق إقراض البلديات قام بدعم عدة مشاريع	لا يوجد مشاريع تنمية مستدامة مرتبطة بالطاقة الشمسية	التعرفة غير مشجعة للمستثمر وتعني إطالة فترة استرجاع راس المال

الجدول رقم 4-3، المصدر: تجميع الباحث من المقابلات

(* يقصد في "البنية التحتية" في الجدول: أي البنية التحتية اللازمة لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية)

يبن الجدول رقم 4-3 آراء الهيئات المحلية حول دورها في إنشاء وتطوير الطاقة الشمسية استجابة لسؤال الدراسة الثاني عن مدى دعم البلديات الرئيسية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية وهو المحور الثاني للدراسة ويبين الجدول أيضا رأي البلديات فيما إذا كانت مشاريع الطاقة الشمسية تشكل فرصا للتنمية المحلية المستدامة استجابة للسؤال الثالث للدراسة حول التنمية المحلية المستدامة وهو المحور الثالث للدراسة وأخيرا يوضح الجدول رأي البلديات حول المعيقات التي تحول دون إنشاء أو تطوير مشاريع الطاقة الشمسية استجابة للسؤال الرابع حول التحديات واعتبار أهمها ما يتعلق بالقوانين والتشريعات وهو المحور الرابع.

ضمن المحور الثاني يتضح من الجدول 4-3 مدى دعم الهيئات المحلية لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية حيث تتفق معظم البلديات ضمن أجوبتها أنها لا تقدم دعما ماديا لمشاريع الطاقة الشمسية ولا تقدم أرضا لإنشائها وليس لديها البنية التحتية الجاهزة للاستثمار فيها، ولكنها تقوم بإنشاء مشاريع صغيرة ومحدودة معظمها فوق مرافق البلدية وأسطح المدارس وفوق أعمدة إنارة الشوارع، بقدرات صغيرة

نسبيا لتقليص قيمة فاتورة الكهرباء، وحسب الجدول رقم 4-3 تقوم بعض البلديات بتقديم تسهيلات في التراخيص وتشجيع المستثمرين كبلديات سلفيت وقلقيلية ورام الله وأريحا وبيت لحم والخليل (مسعود، 2021) (سنام، 2021) (كيلاني وخواجا، 2021) (زينة، 2022) (فواغرة، 2022) (قطينة، 2021)، والقليل من البلديات يقوم بالدعم من خلال تجهيز البنية التحتية اللازمة كبلديتي عجة وطوباس (قاسم، 2021) (أبو عليان، 2021).

ومع ذلك هنالك بلديات تقوم بالاستثمار بقدرات عالية لتغطية نفقات الكهرباء لمشاريع تابعة للبلدية كبلدية جنين حيث تقوم بإنشاء مشروع استثماري بقدرة (3) ميجاواط (الشامي، 2021)، كما أن بلدية عجة لديها مشاريع عاملة حاليا بقدرة إجمالية تصل (1.8) ميغاواط تقوم في بعض الأحيان ببيع إنتاجها وتغطية مصاريف أخرى (قاسم، 2021) وتقوم بذلك أيضا بلدية بيت لحم التي تستغل عائدات أنظمة الطاقة الشمسية بتغذية حدائق الأطفال بالتيار الكهربائي بالإضافة إلى تطوير ألعاب الحدائق من فائض مبيعات الكهرباء الناتجة عن أنظمة الطاقة الشمسية التابعة للبلدية (فواغرة، 2022).

ونلاحظ أن بلدية عجة تعتبر نموذجا ناجحا في الجمع بين مشاريع البلدية مع القطاع الخاص وامتلاك الشبكة العامة، بالإضافة إلى استغلال الطاقة بالمشاريع التنموية للبلدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مكونة مشروعا متكاملا ويمتد نجاحه ليشمل القرى المجاورة التي تشترك معها على امتداد الشبكات الكهربائية ولكن لا تستطيع أن تتشارك مع القرى الأخرى لأنها لا تشترك معها في الشبكة الكهربائية منتظرة قيام شركة النقل الفلسطينية بتشييد شبكات كهرباء رئيسية تربط بين المدن والقرى القريبة منها (قاسم، 2021).

ضمن هذا المحور تم بحث مدى دعم الهيئات المحلية في إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية سواء الدعم المادي والمالي أو الإداري أو الاستراتيجي أو التشجيعي، ويتضح من هذا البحث أن بعض

البلديات تقوم بدعم مشاريع الطاقة الشمسية من خلال تقديم تسهيلات في التراخيص أو تشجيع المستثمرين، والقليل من الهيئات المحلية يقوم بالدعم من خلال تجهيز البنية التحتية اللازمة، ومعظم البلديات لا تقدم دعما ماديا ولا تقدم أراض لاستخدمها لإنشاء أنظمة الطاقة الشمسية وبالتالي هذا الدعم من معظم البلديات يعتبر دعما غير مادي لذا يمكن اعتباره دعما متوسطا أو أقل من متوسط للدور المنوط بالبلديات في دعم مشاريع الطاقة الشمسية، ويعكس ذلك مدى وعي الهيئة المحلية بأهمية هذه المشاريع في خدمة التنمية المستدامة واعتبارها أولوية ومدى قدرتها وإمكانياتها للاستفادة من التكنولوجيا.

ولغايات معرفة دور ومدى مقدرة الهيئات المحلية ودوافعها على دعم مشاريع الطاقة الشمسية لخدمة المقياس المقترح "لمقومات الهيئات المحلية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية" فقد تم توجيه أسئلة تتعلق بعوامل إنشاء المشاريع وكان من أهمها توفر المساحة الكافية ووجود السكان والمنشآت التجارية والصناعية التي بحاجة للكهرباء ووجود البنية التحتية والشبكات الكهربائية المؤهلة.

وأجمعت البلديات على أن توفر المساحات يعتبر عنصرا هاما في إقرار إنشاء أو تطوير مشاريع الطاقة الشمسية وترى بلدية عجة أن هذا ما يميز القرى عن المدن في توفر مساحات كبيرة وبأسعار زهيدة مقارنة بشح المساحات التي يمكن إقامة مشاريع الطاقة الشمسية عليها وغلاء أثمانها (قاسم، 2021)، وترى بلدية سلفيت أنه من الضروري استغلال الحدائق الخاصة للبيوت لإقامة هذه المشاريع (مسعود، 2021). إضافة للحاجة للطاقة من أجل المنشآت الصناعية المتزايدة كما ترى بلديتي عجة وطوباس (أبو عليان، 2021)، وزيادة السكان هي جزء من العوامل المهمة أيضا كما ترى بلدية جنين (الشامي، 2021).

بالرغم من أن لدى بلدية جنين أحمال إضافية كبيرة تتعلق بخدماتها للمواطنين سواء كانوا سكانا أو زائرين للمدينة فإنها ترى أن قرار الحاجة لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية ضمن هذه المحددات هو

من مسؤوليات شركات التوزيع، وكذلك بلدية نابلس وبلدية رام الله وبلدية بيت لحم، وهي بلديات لديها شركات توزيع في مناطقها، والبلدية عضو في مجلس إدارة شركة التوزيع (خفش، 2021) (كيلاني وخواجا، 2021) (فواغرة، 2022) ، في حين تعتبر بلدية الظاهرية أن بحث هذه العوامل واتخاذ قرار بإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية هو قرار مشترك بين البلدية وشركة التوزيع نظرا لأن شركة التوزيع عضو في مجلس إدارة البلدية (سمامرة، 2021).

بلدية عجة وبلدية سلفيت تعتبر أن هذه المحددات تشكل أسبابا كافية للتوجه للبحث عن مصادر للطاقة، وتعتبر أن الطاقة الشمسية بديل لتغطية احتياجاتها وتخفيف حدة نقص الطاقة على المواطنين سواء في الأحمال المنزلية أو الصناعية وهي بلديات لديها قسم كهرباء تابع لها وقطاع الكهرباء جزء من مسؤولياتها وتعتبر البلدية موزع للكهرباء (قاسم، 2021) (مسعود، 2021).

تدعو بلدية أريحا إلى توسيع صلاحياتها كبلدية من حيث قدرتها على إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية والمطالبة بتغيير التعرفات الخاصة بالكهرباء لتتناسب مع المناخ السائد، وترى أن على البلدية المساهمة في معالجة مشكلة نقص الطاقة من باب مسؤولياتها غير التقليدية (زينة، 2022).

ولمعرفة مدى دعم الهيئات المحلية من خلال حث الأهالي والمستثمرين على إقامة مشاريع الطاقة الشمسية تم توجيه أسئلة عن مدى وعي الأهالي نحو الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية، وتبين أن بعض الهيئات المحلية كان لها دور في توعية المواطنين كبلدية بيت لحم التي أعلنت عن مسابقة لأجمل شعار عن الطاقة الشمسية، وبلدية الخليل التي تستغل قيام كبار المشتركين بزيارة الشركة وتوجيه النصائح لهم للاستثمار بالطاقة الشمسية، وضمن الموقع الالكتروني (قطينة، 2021)، وبلدية رام الله التي تقوم بعقد اجتماعات مع فئات مختلفة من المجتمع كالأكاديميين ورجال الاعمال وغيرهم ويكون

من ضمن جدول الأعمال التوعية حول أهمية استخدام الطاقة الشمسية (كيلاني وخواجا، 2021)، وبلدية سلفيت التي شجعت المواطنين على تركيب أنظمة الطاقة الشمسية برسوم أقل (مسعود، 2021).

بلديات أخرى اعتبرت التوعية مسؤولية شركات التوزيع كبلدية نابلس وبلدية الظاهرية (خفش، 2021) (سمامرة، 2021). وهنالك بلديات ترى أن مجرد وجود مشاريع طاقة شمسية على مرافق البلدية هو بحد ذاته توعية ولا حاجة لتشجيع المواطنين على ذلك كبلدية سلفيت وبلدية بيت لحم (مسعود، 2021) (فواغرة، 2022). أما بلدية أريحا فترى أنه لا داعي للتوعية حيث تصل فاتورة الكهرباء إلى 50% من الدخل الشهري بسبب درجات الحرارة العالية والمواطنين لديهم توجه أكيد لمشاريع الطاقة الشمسية (زينة، 2022).

استنتج الباحث أن زيادة عدد السكان والمنشآت يزيد الطلب على الطاقة ووجود مساحات كافية كلها عوامل تم إقرار أهميتها من قبل البلديات لقياس اهتمام البلديات وقدرتها على إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية. بالرغم من أن مساحات قطع الأراضي هي ضمن جغرافية ومسؤولة البلدية وتراخيص البناء وتراخيص المنشآت الصناعية والتجارية تصدر عن البلدية؛ إلا أن بعض البلديات تعيد مسؤولية إقرار أي مشروع للطاقة الشمسية إلى شركة التوزيع كمؤسسة متخصصة بالقطاع الكهربائي في المدينة أو البلدة، من دون النظر إلى أن وجود الخدمة الكهربائية لهذه المنشآت يعتبر كبنية تحتية لمشاريع التنمية المستدامة التي يمكن التفكير بإقامتها. دور وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الحكومية الأخرى محدود ولا يقدم أي دعم لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية، ويؤثر ذلك على دور الهيئات المحلية في إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية. بعض البلديات تعتبر عضو في مجلس إدارة الشركة وهنا تكون الشركة هي المسيطرة على القطاع، وبعض شركات الكهرباء تكون عضو في مجلس إدارة البلدية وتعمل الشركة كمساعد للبلدية وضمن سياسات البلدية مما يؤثر ذلك على دور الهيئات المحلية تجاه إنشاء مشاريع الطاقة

الشمسية. تتفاوت آراء البلديات حول فكرة توعية المواطنين ونشر ثقافة إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية حسب ظروفها وإمكانياتها ووجود شركات توزيع في منطقتها، وتعتبر بعض البلديات أن نشر الوعي حول إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية من مهام شركات التوزيع، ومع ذلك وكما ظهر في نتائج الاستبانة كانت نسبة الإجابة موافقة بدرجة كبيرة على أن الهيئة المحلية تقوم بنشر فكرة إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية للمواطنين والمستثمرين، وتشجع أصحاب الأراضي والمستثمرين لذلك وتقوم بتسهيل إجراءات الترخيص لنفس الهدف. معظم الهيئات المحلية لا تقدم مساعدات مالية أو قطع أراضي أو مساعدات لوجستية كالبنية التحتية لأصحاب مشاريع الطاقة الشمسية. قيام الهيئة المحلية بنشر الوعي حول إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية وتوفير الأرض والدعم المادي وإنشاء البنية التحتية لهذا الغرض تعد عوامل أساسية تدفع المجتمع المحلي لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية، وزيادة الإقبال من قبل المواطنين والمستثمرين.

بعد دراسة الاستبانات ومقارنتها بالمقابلات ، يتضح من نتائج الاستبانات أهمية مشاريع الطاقة الشمسية لدى الهيئات المحلية واعتبارها من الأولويات خاصة بعد الإجابة بموافقة كبيرة على العبارات المتعلقة بتضمين مشاريع الطاقة الشمسية ضمن الخطط الاستراتيجية وتحفيز المواطنين والقطاع الخاص على إقامة مشاريع الطاقة الشمسية، وتقديم الهيئات المحلية تسهيلات بالترخيص، ولكن من تحليل فقرات المحور يتبين أن هذا الدعم هو فقط دعم معنوي ولا يتبعه دعم مادي حقيقي حيث كانت إجاباتها ضعيفة فيما يتعلق بتقديم مساعدات مالية أو قطع أراضي أو مساعدات لوجستية كالبنية التحتية أو حتى المشاركة مع القطاع الخاص للاستثمار بالطاقة الشمسية. ومن تحليل المقابلات استنتج الباحث أن الهيئات المحلية تعتبر مشاريع الطاقة الشمسية مشاريع استثمارية تخص القائمين عليها فليس لديها توجهات خاصة بتوفير البنى التحتية اللازمة لهذه المشاريع، وبعض الهيئات المحلية لا تعتبر أن من واجبها نشر الوعي والثقافة

الداعمة لمشاريع الطاقة الشمسية وبعض الهيئات المحلية لا تكترث لوجود مشاريع الطاقة الشمسية لديها أو هي ليست من أولوياتها بشكل جدي.

من نتائج أدوات الدراسة من الاستبانات والمقابلات للمحور الثاني نستنتج أن هنالك دعما من الهيئات المحلية لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية على المستوى المحلي ونستنتج رفض الفرضية الأولى التي تنص على أن "الهيئات المحلية تدعم تطوير مشاريع الطاقة الشمسية بدرجة منخفضة"، المرتبط بسؤال الدراسة الثاني: ما مدى دعم الهيئات المحلية، لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية؟ ونخرج من دراسة هذا المحور بأن هنالك دعم من قبل الهيئات المحلية لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية ولكنه دعم معنوي فقط ولا يتبعه دعم مادي ولا يرقى لمستوى انتشار مشاريع الطاقة الشمسية بشكل يتناسب مع الحاجة للكهرباء في المدن والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية.

3-14-3 المحور الثالث: مدى تعزيز مشاريع الطاقة الشمسية للتنمية المحلية المستدامة.

لدراسة الفرضية الثانية: "تقدم مشاريع الطاقة الشمسية فرصا للتنمية المستدامة، بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على مستوى الهيئات المحلية". للإجابة على سؤال الدراسة الثالث " كيف تساهم مشاريع الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟"

يتحدث المحور الثالث عن الهدف من إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية وهو الهدف الأساسي لما تطمح لتحقيقه الهيئات المحلية وهو التنمية المحلية المستدامة بجوانبها الثلاثة. والجوانب الثلاثة هي المحور الاقتصادي المتمثل بالاستثمار بالصناعة والتجارة بشكل يضمن الاستدامة والنمو الاقتصادي وأثره على مستوى معيشة المجتمع المحلي، والجانب الإجتماعي الذي يضمن استدامة الحياة بكرامة ورفاهية وحماية الأسر الفقيرة وتمكين المرأة ومساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة الخاصة كعناصر منتجة

ضمن المجتمع المحلي، والجانب البيئي الذي يشمل الحفاظ على نظافة ونقاء البيئة التي نعيش بها والمحافظة على استدامتها حاليا وللأجيال القادمة.

ضمن الجدول رقم (3-1) المستنتج عن مقابلات الهيئات المحلية يتضح أن معظم البلديات تقوم بإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية لغايات توفير فاتورة استهلاك كهرباء مرافق البلدية وتطمح بلدية جنين للحصول على عوائد مالية (الشامي، 2021)، في حين تقوم بلدية عجة بتوظيف مشاريع الطاقة الشمسية في مشاريع استثمارية لتعزيز التنمية المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتشاركها في بعض الجوانب بلدية بيت لحم وبلدية طوباس (قاسم، 2021) (فواغرة، 2022) (أبو عليان، 2021)، أما بلدية طولكرم وبلدية قلقيلية فدافعها نحو إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية هو نقص الطاقة وضعف الكهرباء (جلال، 2021) (سنام، 2021).

وبالنظر إلى الجدول رقم (5-2) الناتج عن أجوبة شركات توزيع الكهرباء، تقوم شركة كهرباء منطقة طوباس بتوظيف مشاريع الطاقة الشمسية لغايات التنمية المستدامة ضمن الجانب الاجتماعي والاقتصادي، وتشاركها بالجانب الاجتماعي شركة كهرباء محافظة القدس (أبو عليان، 2021) (جرادات، 2021). أما الشركات التي قامت بإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية فقد كانت دوافعها تتمحور حول جميع جوانب التنمية المستدامة بالتوازي مع أهدافها كشركات ربحية حسب الجدول رقم (5-3).

بلدية عجة تقول "أنه إذا أديرت التنمية الاقتصادية بشكل صحيح يمكن أن نعطي البلديات (5) سنوات لتستقل عن الحكومة وعن المانحين، وستقوم بالإيفاء بالتزاماتها الخدمية تجاه المواطنين ويصبح للمواطن فرصة عمل داخل بلده، وحتى الحالات الفقيرة في قرية عجة يتم تمويل معيشتها من قبل البلدية نظرا للإمكانيات التي أصبحت متوفرة في البلدية. حجم الاستثمار الكلي داخل حدود بلدة عجة زاد بمقدار (21) مليون دولار من العام 2014 حتى العام 2018، حيث أنفقت البلدية (7) مليون دولار على تطوير

البنية التحتية وقطاع الطاقة والخدمات الأساسية والمواصلات، وقامت باستدعاء أصحاب المصانع من أهل القرية لفتح مصانعهم في قريتهم، وقد استجابوا ومقابل هذا الإنجاز استثمر القطاع الخاص بمبالغ وصلت (14) مليون دولار، وزادت قدرتهم الإنتاجية لأن مصروف استهلاك الكهرباء تضاءل مع إنتاج الكهرباء من مشاريع الطاقة الشمسية الخاصة والعامة، وإذا وطّنّا الإنتاج والتنمية داخل كل بلدة في فلسطين سنكوّن لبنات في الاستقلال الجماعي والاقتصادي داخل الوطن" (قاسم، 2021).

ويستنتج الباحث أن ذلك هو هدف التنمية المحلية المستدامة الذي يجب أن تعيه وتصبو إليه أي هيئة محلية للوصول إلى الاكتفاء الذاتي والتحرر من أي سيطرة سياسية أو مالية قد تحد من إنجازاتها أو تعيق النهوض ببلدها ومشاريعها سواء كانت من الحكومة المركزية أو من المانحين، وتعتبر بلدية عجة من البلديات الرائدة في تحقيق التنمية المستدامة والاستفادة من الطاقة الشمسية وكان لها الدور الفعال والحقيقي في تنفيذ أجندة التنمية المحلية المستدامة.

من نتائج المقابلات التي أجريت مع البلديات الرئيسية في المحافظات تكاد تكون التنمية التي يمكن أن تستفيدها من مشاريع الطاقة الشمسية في بلدية جنين منحصرة على توفير فاتورة استهلاك الكهرباء لبعض المشاريع الخاصة بالبلدية وإن كانت مشاريع تنمية مستدامة ولكنها مقتصرة على مشاريع البلدية كمحطة التنقية (الشامي، 2021) ومثلها بلدية نابلس التي تقوم مشاريعها التنموية بتحويل المياه العادمة إلى مياه تستخدم لري المزروعات (خفش، 2021). أما بلدية قلقيلية تعتبر الشبكة الكهربائية خزان للطاقة يتم تزويدها من المحطات المنزلية والمدرسية وليس لديها مشاريع استثمارية (سنام، 2021) وكذلك بلدية رام الله فلديها مشاريع مستقبلية ولكنها غير منفذة بعد كمشروع تجميع ومعالجة النفايات، ومشاريع محطات الصرف الصحي (كيلاني وخواجا، 2021)، لذا فهذه البلديات لا تحقق من أهداف التنمية المستدامة للبلدة سوى بعض الخدمات العامة.

بلدية أريحا ليس لديها مشاريع خاصة بها حتى على سبيل تخفيض فاتورة الكهرباء الخاصة بالبلدية وإن كان هنالك مشروع في طور التنفيذ (زينة، 2022)، كما أن بلدية الظاهرية تعتبر أن الاكتفاء الذاتي وما تجنيه من مبالغ التراخيص يجب أن يوفر المال لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية ولكن الأموال غير متوفرة حتى لتغطية مصاريف البلدية (سمامرة، 2021)، هذه البلديات تأخرت عن الاستفادة من الطاقة الشمسية لتحقيق أي من أهداف التنمية المحلية المستدامة على الأقل لغاية الآن.

بلدية عجة تستفيد من وحدة تنمية الاقتصاد المحلي LED وتحاول توطين التنمية الاقتصادية لتستقل عن التمويل من خارج القرية، وقامت من أجل ذلك بتطوير البنية التحتية ومن ضمنها إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية لجذب الاستثمارات الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتقليص البطالة وتحسين الحالة الاجتماعية للمواطنين بشكل مستدام، ويتبين أن بلدية عجة حققت أهداف التنمية المحلية المستدامة في محاورها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (قاسم، 2021).

بلدية طوباس تخصص بعضا من ريع مشاريع الطاقة الشمسية لخدمة الأسر المحتاجة، وتوفير البنية التحتية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية لتخفيف المصاريف عن المستثمرين وزيادة العائد على الاستثمار بالمشاريع الاقتصادية وتخفيض نسبة البطالة (أبو عليان، 2021)، وتقوم بلدية سلفيت بتغذية مشاريع تنموية كجمعيات المسنين والجمعيات التعاونية والمعاصر والجمعيات النسوية (مسعود، 2021)، وتقوم كذلك بلدية الخليل – كهرباء الجنوب بتغذية جميع مرافق البلدية ومشاريع الجمعيات النسائية وسوق الخضار لدعم استدامة الأمن الغذائي في المدينة، واهتمام البلدية هنا بتحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي (سمامرة، 2021).

بلدية بيت لحم تقوم بالحفاظ على البيئة من خلال إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية بالإضافة إلى تزويد الحدائق والمدارس بالكهرباء والناتج المالي بعد بيع الكهرباء لشركة التوزيع تقوم البلدية من خلاله

بتطوير هذه المرافق، ونرى اهتمام البلدية هنا بتحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة على المستوى الاجتماعي والبيئي (فواغرة، 2022).

وفي مقابلة مع المنسق الوطني لأجندة التنمية المستدامة 2030 ذكر أن "التنمية المستدامة 2030، هي أجندة عالمية غايتها تحسين حياة الناس وإنهاء حالة الفقر، وانعكست على أجندة السياسات الوطنية التي حددت الأولويات الوطنية، والإستراتيجيات القطاعية لكل قطاع، وبخصوص الطاقة المتجددة تم وضع استراتيجية الطاقة ومن أهدافها استدامة الطاقة، والاستثمار بالطاقة البديلة، وتحسين الشبكات الكهربائية. (عطايا، 2021)

استنتج الباحث أن بعض الهيئات المحلية قامت بتحسين البنية التحتية وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية التابعة لها، وساهمت وساعدت المستثمرين على إقامة مشاريع الطاقة الشمسية كمشاريع تابعة لمشاريعهم الاستثمارية، وذلك في سبيل تحقيق التنمية المحلية المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. بعض الهيئات المحلية اكتفت بتطوير مشاريع الطاقة الشمسية التابعة لها لتخفيض مصاريف استهلاك الكهرباء والاستفادة المالية، وتحقيق بعض من جوانب التنمية المحلية المستدامة الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية. هنالك هيئات محلية لغاية الآن لم تستفد من تطوير مشاريع الطاقة الشمسية ولم تستغلها لتحقيق أي من جوانب التنمية المحلية المستدامة، وهذه فرصة ضائعة غير مستغلة من قبل الهيئات المحلية. غايات إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية لدى الكثير من الهيئات المحلية هو إما توفير فاتورة استهلاك الكهرباء للمرافق التابعة لها، أو معالجة نقص الطاقة وضعف الكهرباء وقليل من الهيئات المحلية ينظر لمشروع الطاقة الشمسية على أنها رافعة للتنمية المحلية المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وجود مشاريع طاقة شمسية ذات قدرات منخفضة لدى معظم الهيئات المحلية (البلديات الرئيسية) يدل على أحد أمرين إما أن فكرة إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية بالنسبة للبلدية لا

تشكل أولوية بسبب قضايا آنية أخرى تعتبرها أكثر أهمية ويشير ذلك أيضا إلى أنه لا يوجد ربط لديهم بين مشاريع الطاقة الشمسية والتنمية المحلية المستدامة أو أن التنمية المحلية المستدامة أيضا لا تشكل أولوية لديهم، والأمر الآخر هو ضعف الإمكانيات وهذا ما سيتم دراسته من خلال تحليل المحور الرابع حول التحديات التي تواجه الهيئات المحلية في دعم مشاريع الطاقة الشمسية. استفادت الهيئات المحلية من مشاريع الطاقة الشمسية في الجانب الاقتصادي ولكن لمشاريع الهيئة المحلية وليس على مستوى المدينة أو رفع مستوى المعيشة للمجتمع المحلي، أما الجانب الاجتماعي فالهيئة المحلية لا ترى أهمية لتفعيل التنمية المحلية المستدامة لمساعدة الفئات المهمشة في المجتمع والتي يمكن أن تستفيد من مشاريع الطاقة الشمسية، ويتبعه الجانب البيئي الذي لا تعتبره الهيئة المحلية من مسؤولياتها بالرغم من أنه يؤثر على مستوى تلوث الطبيعة الحاضنة لها وللمجتمع المحلي ويؤثر على مستوى صحة السكان المحليين من حيث المخاطر والأمراض.

بعد دراسة الاستبانات ومقارنتها بالمقابلات، يتضح من نتائج الاستبانات وتحليلها أن الهيئات المحلية تدعم ربط مشاريع الطاقة الشمسية بالمشاريع الاستثمارية والمرافق العامة التابعة لها من حيث جلب التمويل وتقول أنها خفضت من مصاريف الهيئة المحلية، ولكنها على المستوى الاجتماعي لم تساهم في رفع مستوى المعيشة للمواطنين ولم توفر فرص عمل للفئات المهمشة في المجتمع كالنساء والشباب والأشخاص ذوي الهمم، أما بالجانب البيئي فلم توفر احتياجات الكهرباء للمشاريع التنموية المتعلقة بالبيئة كمحطات تنقية المياه العادمة وغيرها. ومن تحليل المقابلات يتضح أن معظم الهيئات المحلية لا تعي أهمية مشاريع الطاقة الشمسية كفرصة لدعم وتعزيز التنمية المحلية المستدامة ورغم حاجة الهيئات المحلية والمجتمع المحلي لروافع الاقتصاد المحلي ورغم تدني مستوى الخدمات الاجتماعية ورغم معاناتها البيئية كجوانب أساسية من جوانب التنمية المحلية المستدامة، فإن أولويات الهيئات المحلية

موجهة بعيدا نحو تسديد الفواتير والمشاريع الاستهلاكية ومشاريع البنى التحتية التي تنهك مصادر التمويل الخاصة بالهيئة المحلية، وبالتالي لا تستفيد من مشاريع الطاقة الشمسية.

تنسجم نتائج أدوات الدراسة من الاستبانات والمقابلات للمحور الثالث حول مساهمة مشاريع الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ونستنتج رفض الفرضية الثانية التي تنص على "تقدم مشاريع الطاقة الشمسية فرصا للتنمية المستدامة، بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى الهيئات المحلية" المرتبط بسؤال الدراسة الثالث: كيف تساهم مشاريع الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

3-14-4 المحور الرابع: التحديات التي تواجه الهيئات المحلية في دعمها لمشاريع الطاقة الشمسية

لدراسة الفرضية الثالثة: " تواجه الهيئات المحلية الفلسطينية تحديات، في دعم وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية، أهمها السياسات والقوانين والأنظمة المعيقة، للإجابة عن سؤال الدراسة الرابع " ما هي التحديات التي تواجه الهيئات المحلية الفلسطينية، في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية؟

- **السياسات والقوانين والأنظمة والاحتساب والتعرفة.**

يرى مجلس تنظيم قطاع الكهرباء أن البلديات تستحوذ على حصة المستثمرين والمواطنين من المشاريع التي تنتج الكهرباء للشبكة العامة حيث أن الحد الأعلى لتغذية الشبكة من إنتاج الطاقة الشمسية (25%) فقط. وأضاف أن هنالك بلديات تقوم بتركيب أنظمة وتسمح بإنشاء أنظمة تفوق النسبة المسموحة مما يؤدي إلى فرض غرامات من الجانب الإسرائيلي والبلديات لا تكترث لذلك لأن هذه الغرامات تخصم من مقاصة الحكومة (سمارة، 2021)، وهذا ما أكدته سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية (ياسين، 2021) في حادثة إرجاع الكهرباء إلى نقاط الربط الإسرائيلية من مشروع الطاقة الشمسية في الفارعة

مما تسبب بمشاكل كانت بحاجة لحلول على المستوى السياسي وفرض غرامات. ويرى مجلس تنظيم قطاع الكهرباء أنه عند قيام الهيئات المحلية بإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية، ينشئ نموذجا مختلفا عما أقرته الحكومة، حيث يقول المهندس قيس سمارة مدير تراخيص شركات الكهرباء في مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني: " النموذج الذي تطبقه البلديات مختلف عن النموذج المقر من الحكومة، هم يطبقون نموذج Build Operated Transfer أي بناء من أجل التشغيل ثم التحويل، وهو أن تقوم البلدية باستدعاء مقاول ليقوم بإنشاء نظام الطاقة الشمسية متحملا التمويل والتنفيذ والمخاطر والاستفادة من الإنتاج، وبعد 7 سنوات تنقل الملكية والاستفادة للهيئة المحلية، وذلك لعدم توفر المال مع البلدية لإقامة هذا المشروع" (سمارة، 2021) ويؤيده في رأيه اتحاد صناعات الطاقة المتجددة (أبو لبدة، 2021).

كما نلاحظ من الجدول رقم (5-1) أن معظم المشاريع يتم بناؤها إما بالشراكة مع القطاع الخاص أو بتمويل من جهات مانحة وترى وزارة الحكم المحلي أن ذلك ناتج عن أن البلديات ليس لديها مصادر تمويل محلية (العارضة، 2021)، ويؤكد وجود المشكلة المالية أيضا اتحاد الهيئات المحلية الذي يعمل جاهدا في مساعدة البلديات في توفير منح لمشاريع الطاقة الشمسية (عناتي، 2021)، بينما يرى صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية أن الهيئات المحلية لها مهام محددة فمشروع الطاقة الشمسية يوفر على البلدية أثمان استهلاك الكهرباء ولكنه لا يقدم خدمة مباشرة للمواطنين ويبقى اختيار مشروع الطاقة الشمسية كأولوية تابع لحاجات البلدية والمواطنين من دون تخصيص (نوباني، 2021). وتعتبر وزارة الحكم المحلي أن هنالك تباين بين قانون الكهرباء العام وقانون الهيئات المحلية وتباين بالمصالح بين توجهات الحكومة المركزية التي تمثلها سلطة الطاقة وبين البلديات حيث أن القانون يمنع الهيئات المحلية من إقامة هذه المشاريع (العارضة، 2021). وبعد مراجعة الباحث لقانون الهيئات المحلية الفلسطينية

رقم (1) لسنة 1997 تبين أن القانون يحدد إيرادات الهيئة المحلية ضمن المادة (22) والتي ليس من بينها الإيراد عن طريق الاستثمار (السلطة الوطنية الفلسطينية، 1997).

تنظر بلدية جنين وبلدية طولكرم وبلدية رام الله إلى قوانين الطاقة المتجددة بأنها بحاجة للمراجعة وتحسين التعرفة لتشجيع الناس على الاستثمار في الطاقة الشمسية حيث تم تشريع القوانين والتعرفات من دون مراجعة الأطراف المعنية (الشامي، 2021) (جلال، 2021) (كيلاني وخواجا، 2021)، وترى بلدية نابلس أيضا أن النظام غير مشجع ويسبب خسارة لشركات التوزيع خاصة بعد التطوير التكنلوجي لأنظمة الطاقة الشمسية الذي أصبح يعطي هامش ربح أكبر للمنتجين من ذي قبل، وتطلب إعادة تطبيق نظام المبادرة لتشجيع المواطنين على تنفيذ مشاريع أكثر (خفش، 2021)، ومن وجهة نظر بلدية أريحا فإن التعرفة غير عادلة لأن البلدية ساعدت الشركة على التوفير وزيادة الطاقة (زينة، 2022).

بلدية عجة تقول إن التعرفة الموجودة تراعي أن تشتري البلدية الكهرباء من المصدر أو المنتجين وتوزعها، ولكن لا تعطي فرصة للربح، والقانون لا يتيح للبلديات أن تنافس القطاع الخاص (قاسم، 2021)، كما ترى بلدية قلقيلية أن النظام الحالي مشجع للمواطنين دون البلديات لأن المشترك سيدفع الحد الأدنى، ولا يدفع في صيانة الشبكة أو النقل (سنام، 2021)، كما ترى بلدية بيت لحم وبلدية سلفيت أن المبادرة الفلسطينية للطاقة الشمسية التي أطلقتها سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية ضمن "نظام صافي القياس" كانت تصب في مصلحة المواطن ومن المفروض أن يتم توسيع المبادرة وتمديد فترتها (فواغرة، 2022) (مسعود، 2021). فيما ترى بلدية الخليل – كهرباء الخليل أنه من المفروض أن يتم تحديد التعرفات حسب نوع النظام؛ وعلى الأجزاء أو العمليات التي يشتمل عليها نظام الطاقة الشمسية وما يتناسب منها مع أوقات الذروة المناسبة للمنطقة والطقس الذي تمتاز به، وترى أنه لابد من

تنويع السياسات والانظمة ومراجعة تجارب السياسات والأنظمة في الدول والأقاليم المجاورة (قطينة، 2021).

استنتج الباحث أنه بالرغم من أن سياسات الحكومة والهيئات المحلية تتفق ضمن خططها الاستراتيجية نحو تشجيع نشر مشاريع الطاقة الشمسية ورفع قدراتها مما أدى إلى تطويع الأنظمة واللوائح تجاه تسهيل وتسريع نشر مشاريع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية إلا أن القانون لا يساعد الهيئات المحلية على إنشاء هذه تلك المشاريع بشكل مستقل. ترى البلديات بضرورة مراجعة القوانين والتعرفات المتعلقة بإنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية مع ضرورة مشاركة الهيئات المحلية عند طرح القوانين للمناقشة والدراسة والمراجعة. ترى البلديات ضرورة توسيع نطاق الدعم للطاقة الشمسية كإعادة تطبيق نظام المبادرة الذي صدر عن سلطة الطاقة الفلسطينية في بدايات منح التراخيص لمشاريع الطاقة الشمسية. البلدية لا تقدم الخدمة لتحقق أرباح صافية بل تحاول جاهدة ألا تخسر، وإن قدمت خدماتها وحصلت على الربح فإنها تنفقه على خدمات أخرى، لذا قد ترى بعض العدالة في تعرفة بيع الكهرباء المقرة حسب وجهة نظرها، بعكس شركة توزيع الكهرباء التي تهدف إلى الربح بصفتها شركات خاصة مساهمة. التوجه نحو تحديد التعرفات حسب نوع النظام والأجزاء والعمليات التي يشتمل عليها وما يتناسب منها مع أوقات الذروة المناسبة للمنطقة والطقس الذي تمتاز به. ضرورة التوجه نحو تنويع السياسات والأنظمة ومراجعة تجارب السياسات والأنظمة في الدول والأقاليم المجاورة.

- **تحديات الاستيطان ومناطق (c)**

بلدية عجة وبلدية طوباس لا يشكل الاستيطان مشكلة مباشرة لديها ولكنها لا تستطيع إنشاء مشاريع طاقة شمسية في مناطق (c) خارج حدودها لغايات رفع الإنتاج (قاسم، 2021) (أبو عليان، 2021)، في حين بلدية نابلس وبلدية الظاهرية ليس لديها قطع أراض كبيرة ومفتوحة في المدينة ولا تستطيع الاستفادة من

أراضي قرى أخرى بسبب مناطق (c) وجميعها بحاجة لتصريح من الجانب الإسرائيلي ويواجهون صعوبة في ذلك (خفش، 2021) (سمامرة، 2021). بلدية قلقيلية وبلدية بيت لحم محاطة ومسيجة بالاستيطان وليس لديها أراض متوفرة لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية (سنام، 2021) (فواغرة، 2022)، وبلدية رام الله أيضا تعاني من غلاء أسعار الأراضي بسبب الاستيطان الذي يحيط بالمحافظة ويضاف إليها قلة المساحات لدي المواطنين لبناء مشاريع الطاقة الشمسية المنزلية والتجارية والصناعية (كيلاني وخواجا، 2021).

استنتج الباحث أن المساحات المفتوحة التي ليست بحاجة لأعمال إنشائية كبيرة كونها منبسطة وخالية من الأشجار الكثيفة أو العالية أو البنايات الكبيرة وبالتالي غياب الظلال بالإضافة إلى أنها سهلة الوصول، تعتبر مناطق ذات مواصفات نموذجية لبناء محطات الطاقة الشمسية بشكل سهل وغير مكلف كمتطلبات لمشاريع التوليد

ومعظم هذه المناطق المفتوحة هي ضمن مناطق (C). الاستيطان ومناطق (C) تشكل عائقا أمام البلديات لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية، من حيث المساحات التي بقيت بعد اقتطاع أجزاء كبيرة منها ضمن مناطق (C) وبالتالي غلاء أسعار الأراضي المتبقية مما أدى إلى تغير أولويات الاستفادة من هذه الأراضي المتبقية للبناء والزراعة، كما وتشكل المستوطنات ومناطق (C) عائقا أمام امتداد شبكات الكهرباء العامة بين المدن والقرى والمحافظات الفلسطينية، وامتداد الشبكات الكهربائية يمكن البلديات من نقل الكهرباء من مناطق الإنتاج إلى مناطق الطلب وبالتالي تطوير مشاريع الطاقة الشمسية وزيادة الإنتاج من أجل توزيعه، وعدم توفير الشبكات الممتدة يتسبب بخسارة للطاقة المنتجة ومحدودية الإنتاج.

- **تحديات دور التنظيم الإداري في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية**

قامت بلدية جنين بالتعاون مع البلديات المجاورة للتخطيط لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية في المناطق الحدودية وكانت جميعها متعاونة من دون إلزام (الشامي، 2021)، كما استطاعت بلدية نابلس تخطي معيقات التنظيم الإداري، بإنشاء مشروع في مدينة أخرى خارج أراضيها وخارج منطقتها الجغرافية بالاستفادة من شركة توزيع كهرباء الشمال المملوكة جزئيا للبلدية (خفش، 2021). وترى بلدية قلقيلية أن المدينة ستستفيد من البعد الجغرافي والمسافات البعيدة إذا قررت بناء محطات للطاقة الشمسية في الأراضي المفتوحة في القرى المجاورة بالإضافة إلى نقل الخبرات وتحسين وضع الشبكة الكهربائية وزيادة الإيرادات (سنام، 2021)، وبلدية سلفيت ترى أيضا أنه لو كان هنالك نظام إداري وتبعية بين المجالس والبلدية لكان التنسيق لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية منظما بشكل أكبر (مسعود، 2021). وفي بلدية أريحا حيث لا يوجد تخطيط إقليمي شامل يمكن اعتماده عند قيام البلدية بتصميم التخطيط الحضري للمدينة، ولا يتم الاستفادة من مناطق الأطراف بين المدن والقرى وكل هيئة تعمل لحدودها فقط (زينة، 2022)، وترى بلدية بيت لحم أنه من الأفضل أن يكون هنالك بلدية (أم) وباقي المدن والقرى تكون تابعة لها فالخطة الاستراتيجية المتكاملة هي الخطة التي تشمل جميع المدن والقرى في المحافظة الواحدة (فواغرة، 2022)، وبلدية الظاهرية أيضا ترى أن وزارة الحكم المحلي هو (أبو) البلديات وهو منظم لها قانونيا وإداريا، ولا يوجد سلطة بين البلديات وكل بلدية تتبع نفسها وقد أثر ذلك على مشاريع الطاقة الشمسية، فلا تستطيع البلدية بناء مشروع طاقة شمسية في أراضي بلدة أخرى لتستفيد منها بلدة الظاهرية، ولا حتى من خلال شركة كهرباء الجنوب التي تشمل جغرافيتها أراضي البلدتين (سمامرة، 2021).أوجدت بلدية رام الله بدائل من خلال وحدة تعاون مشترك مع البلديات الأخرى وجذبت تمويل لإقامة مشروع طاقة شمسية كمشروع مشترك مع بلديتي البيرة وبيتونيا (كيلاني

وخواجا، 2021). وتختلف بلدية عجة مع باقي البلديات، حيث أن حالة عدم وجود تنظيم إداري متسلسل السلطة شكل فرصة تحرر لتطبيق رؤية البلدية، ومع ذلك فالجسم الإداري يشكل فرصة لو كان هنالك رؤية شمولية مشتركة (قاسم، 2021). ولدى الاستفسار من محافظة رام الله والبيرة كإحدى المحافظات في الضفة الغربية حول دور المحافظة في تنظيم الهيئات المحلية أوضحت أن علاقة المحافظة مع الهيئات المحلية هي علاقة تعاون لخدمة المواطن ويوجد الكثير من التقاطعات في مجالات العمل في بعض القضايا الخدماتية واللجان الاستشارية ولجان الخدمات المشتركة. والهيئات المحلية ليست تابعة للمحافظة حسب التقسيم الإداري الذي يحدد صلاحيات المحافظة حسب القوانين. وتتوجه الهيئات المحلية للمحافظة في بعض الأحيان لتنفيذ القانون أمام التعديات. (خطيب، 2022)

واستنتج الباحث أن غياب التنظيم الإداري بين الهيئات المحلية أدى إلى تأخير انتشار مشاريع الطاقة الشمسية، وعدم الاستفادة من مساحات المدن والقرى المفتوحة التي تتاح بها مساحات واسعة من الأراضي كفرصة لإنتاج الطاقة الشمسية لتغذية المدن والقرى المغلقة ذات الأحمال العالية التي بحاجة للطاقة. وأنه لا يوجد جسم إداري منظم للهيئات المحلية حتى أن دور المحافظات بوضعها الحالي يقتصر على التعاون في بعض القضايا الخدماتية والأمنية من دون أن يكون لديها دور وظيفي إداري ضمن التنظيم الإداري في الضفة الغربية وأن المحافظة ولا سيما وزارة الحكم المحلي لا تمثل أي موقع ضمن مستويات التنظيم الإداري في الضفة الغربية. وهنالك تجارب يمكن الاستفادة منها في باقي الهيئات المحلية من خلال شركات توزيع الكهرباء التي تشمل جغرافيتها مدن وقرى كثيرة في حال تعاونت البلديات فيما بينها من دون إلزام.

- **تحديات أخرى تواجه الهيئات المحلية**

الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية ليس أولوية لدى معظم البلديات، ويتم توجيه الموارد المالية للبلدية لمشاريع البنية التحتية وتطوير مرافق الخدمات، حيث تتفق بلدية جنين وبلدية الظاهرية على توجيه أي مورد مالي متوفر إلى مشاريع البنية التحتية كالصرف الصحي والشوارع وبناء وتطوير المدارس والمراكز الصحية حسب أولويات البلدية (الشامي، 2021) (سمامرة، 2021). نقص الموارد المالية للهيئات المحلية وتأخير أو عدم تحويل مخصصاتها وما يتم جبايته من قبل الحكومة الفلسطينية للهيئات المحلية من رسوم النقل على الطرق وضريبة الأملاك وإيجارات أملاك البلدية ورسوم الحرف والصناعات حيث تعاني بلدية طوباس وبلدية سلفيت من نقص التمويل وقلة الإيرادات بسبب تأخير تحويلات الحكومة الفلسطينية (أبو عليان، 2021) (مسعود، 2021). ضعف استغلال المؤهلات المتوفرة في البلدية ويشير ذلك إلى خلل في التوظيف والتسكين ضمن الهيكل الإداري كبلدية جنين حيث لم تستغل الكوادر المؤهلة الموجودة لديها لتخطيط وتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية والمشاريع التنموية (الشامي، 2021). تعاني البلديات من قصور الشبكات الكهربائية عن نقل الطاقة من مناطق الإنتاج إلى مناطق الأحمال مما يتسبب بخسارة الطاقة المنتجة أو تحديد الإنتاج، وهذه مسؤولية شركة النقل الفلسطينية في إيجاد الشبكة الوطنية الموحدة لنقل الكهرباء بين المحافظات وبين مدن وقرى المحافظة الواحدة فبلدية عجة وبلدية قلقيلية وبلدية الظاهرية تلقي بالمسؤولية على شركة النقل الفلسطينية لأنه لا توجد شبكة وطنية موحدة لنقل الكهرباء المنتجة الفائضة من مناطق الإنتاج إلى مناطق الأحمال على مستوى الضفة الغربية (قاسم، 2021) (سنام، 2021) (سمامرة، 2021). مشكلة غلاء أسعار أنظمة الطاقة الشمسية وضعف الرقابة على استيرادها تذكرها مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية بسبب فقدان السيطرة على ومعابر الضفة الغربية بسبب الاحتلال (سليمان، 2022) حيث ترى بلدية طولكرم

وبلدية رام الله أن أنظمة الطاقة الشمسية تباع بأسعار عالية ولا يوجد لديها الخبرة الكافية للتركيب والتشغيل كما أنه ليست هنالك رقابة على المنتج الذي يتم استيراده بالإضافة إلى اختلاف آليات العمل مع المتعهدين وشركات توزيع الكهرباء (جلال، 2021) (كيلاني وخواجا، 2021). المناطق الحارة في الضفة الغربية تشكل حالات خاصة تقلص استفادة الهيئات المحلية والمنتجين من فائض الطاقة الشمسية بسبب تعميم احتساب التعرفة فبلدية أريحا ترى مدينة أريحا حالة خاصة بسبب الحرارة العالية في الصيف مقارنة بالمناطق الأخرى، ففي أريحا يتم استهلاك كامل الطاقة المنتجة في التكييف في الصيف بينما يتم احتساب هذه الطاقة في المناطق الأخرى الباردة نسبيا ثم يرحل بدل كمية الكهرباء للاستفادة منه بالشتاء، أما في شتاء أريحا حيث الجو يكون لطيفا فينخفض الاستهلاك ومع اختفاء الغيوم يصبح الإنتاج عاليا فيتم ضخ كميات لابأس بها في الشبكة ولكن ما يتم توفيره بدل كمية الكهرباء لا يعاد بعد اليوم 3/31 من كل عام وهو يوم احتساب تسوية الطاقة المنتجة والمستهلكة من كل عام، وهذا لا يتناسب مع المناطق الحارة كمدينة أريحا ويحرم المنتجين من الاستفادة المباشرة من عوائد أنظمة الطاقة الشمسية (زينة، 2022). ويوافق على ذلك المهندسون في شركة كهرباء محافظة القدس في حين يرى المحاسبون في الشركة أن الفائض ليس عاليا مقارنة بباقي المدن إلا للمنازل الفندقية وخاصة في فترة كورونا حيث كانت هذه الأماكن مغلقة والإنتاج كان يضيع على المستثمرين (جرادات، 2021).

- **تحديات تواجه المؤسسات والشركات الفاعلة بقطاع الطاقة المتجددة**

من مراجعات الإطار النظري والدراسات السابقة وبعد استخراج نتائج الاستبانات وتحليل المقابلات تبين أن هنالك الكثير من التحديات التي تقف دون انتشار مشاريع الطاقة الشمسية على المستوى المحلي وظهرت أيضا آثار هذه المشكلة على تسارع عجلة التنمية وبالتالي كان لابد من إدراج هذه

التحديات كمخرجات للدراسة تم إيجاز نتائجها في نهاية الدراسة واستنباط التوصيات التي يمكن أن تشكل حلا لها

- **تحديات تواجه شركات توزيع الكهرباء**

تواجه شركات توزيع الكهرباء في قطاع الطاقة الشمسية تحديات تتعلق بمناطق (C) حيث هي مناطق فارغة ومناسبة لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية ولكن بحاجة لترخيصها من الجانب الإسرائيلي. وعدم القدرة على نقل الطاقة من مناطق الإنتاج إلى مراكز الأحمال بسبب عدم وجود شبكات كهرباء رابطة للمدن والقرى في المحافظة الواحدة وبين المحافظات بسبب مناطق (C) والمستوطنات، ولأسباب تقنية تمنع الشركة القطرية الإسرائيلية إرجاع الكهرباء الفائضة إلى نقاط الربط المزودة للكهرباء من جهتها، وبالتالي يمنع إنتاج الكهرباء من أنظمة الطاقة الشمسية لنسبة تزيد عن 30% من إجمالي الكهرباء القادمة من نقاط الربط الإسرائيلية، وعدم وجود شبكة موحدة تربط محافظات الضفة الغربية ببعضها يؤدي إلى تحديد الإنتاج ويشكل عائقا أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية، وهذه مسؤولية الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء. شركات التوزيع تقوم بشراء الكهرباء من الشركة القطرية الإسرائيلية وتبيعها مع هامش ربح بينما تقوم بمبادلة المشترك الكيلواط مقابل الكيلواط على نظام صافي القياس من دون أن تربح منه مما يؤدي إلى خسارة الأرباح عدا عن مصاريف النقل والصيانة، وبالمثل المحطات المقامة على نظام تعرفة العبور تتسبب أيضا بخسارة للشركة لأن المشترك يستفيد من الشبكة العامة والتعرفة لا تغطي مصاريف الصيانة، كما أن شركات الكهرباء وحسب ترخيصها هي شركات توزيع للكهرباء ولا يحق لها توليد الطاقة الكهربائية حسب القانون الفلسطيني. لا يوجد قانون ينظم المقاولين والعاملين بالقطاع ويمنح التراخيص وفقا للخبرة والمهارة وجودة المخرجات مما يشكل تحديا أمام المؤسسات

والأفراد في ضمان موثوقية النظام الشمسي وتأثيره على قيم الاستهلاك من ناحية وتأثيره الفني على الشبكة العامة من ناحية أخرى حسب اتحاد صناعات الطاقة المتجددة (أبو لبدة، 2021).

- **تحديات تواجه المستثمرين في قطاع الطاقة المتجددة.**

ومن المقابلات التي تم إجراؤها مع المستثمرين أصحاب مشاريع الطاقة الشمسية المنتجين ودراسة التحديات التي تواجههم؛ شركة الجبل لإنتاج الطاقة في طوباس تقول أن القوانين غير واضحة (نعيرات، 2021) وأكبر التحديات التي تواجه شركة مصادر في مشروع نور اريحا في أريحا نقص الخبرات للعمل في المشاريع الكبيرة بالإضافة إلى زيادة تكاليف المشاريع مع ارتفاع أسعار الحديد والألمنيوم الكوابل وغيرها بالإضافة إلى غلاء أسعار الشحن ومن أكبر التحديات البنية التحتية من ناحية شبكة الكهرباء وقدرتها على استيعاب المشاريع الجديدة في الطاقة الشمسية، دائما هنالك نقص بالأراضي ومناطق (c) بحاجة لعدة سنوات لأخذ موافقة (حمودة، 2021) فيما يرى مهندس محطة وهج الغزلان – الظاهرية الخليل أن إجراءات الموافقات من قبل شركات التوزيع والهيئات المحلية طويلة (سويطي، 2021).

ويضيف مهندس محطة وهج الغزلان في الظاهرية أنه على شركة النقل "أن يكون لديها معلومات (Data) حول مواقع الطاقة الشمسية المتاحة ذات المواصفات الأفضل ثم تعرض هذه المواقع على المستثمرين مع القدرات المقترحة والمتوقعة حسب الوضع الفني الأفضل بالتنسيق مع شركات التوزيع والهيئات المحلية أيضا، ثم تطلب من المستثمرين الاتفاق مع شركة النقل (سويطي، 2021) ويتوافق ذلك مع ما تقوله شركة النقل الفلسطينية طبيعة تنظيم قطاع الطاقة المتجددة في الجانب الإسرائيلي "في إسرائيل تعرض الحكومة على المستثمرين كل عام تنفيذ مشاريع طاقة متجددة لإضافة 2 جيجاواط PV

margin وتدرج عطاءات بالصحف الرسمية في مناطق محددة بناء على دراسات تقوم بها شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية" (دوابشة، 2022)

كما ويفضل المستثمرون الاتفاق مع شركة التوزيع على أن تتعاقد مع شركة النقل الفلسطينية التي تعتبر وسيط يشاركهم في هامش الربح، ومع ذلك فإن سلطة الطاقة والموارد الفلسطينية في العام 2020 قامت بعمل خارطة للطاقة المتجددة محددة بالقدرات والمواقع والمساحات، وتبين أن قدرات الإنتاج التي تم تركيبها وصل إلى 120 ميجاواط إنتاج في العام 2020 وبذلك نكون قد وصلنا تقريبا للهدف وهو 130 ميجاواط وهو يوازي 3% من الطاقة المطلوبة للاستهلاك في فلسطين سنويا، وإلى 10% من الطاقة المنتجة محليا (ياسين، 2021).

يرى الباحث أنه قد تكون سلطة الطاقة الفلسطينية قامت بدورها بتحديد أماكن ومساحات وقدرات مشاريع الطاقة الشمسية المطلوبة للوصول للهدف الحكومي بتوفير الكهرباء من الطاقة الشمسية، ولكنها لم تقم بإلزام الجهات المعنية باستغلال هذه المناطق ولم تقم بطرح هذه الخيارات ليقوم المستثمرين باستغلالها كما يظهر من أجوبة المستثمرين وأصحاب الشركات المنفذة.

واستنتج الباحث أن نقص الأراضي بسبب مناطق (C) يقوض إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية ويوقف التواصل الجغرافي بين مناطق الإنتاج والاستهلاك مما يمنع زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية من أنظمة الطاقة الشمسية. عدم طرح المعلومات عن المواقع الفضلى لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية من قبل الحكومة بالتنسيق مع الهيئات المحلية وشركات التوزيع يشكل فرصا ضائعة أمام المستثمرين والهيئات المحلية في اختيار الأماكن المناسبة لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية ويقوض انتشارها في مدن وقرى الضفة الغربية. القوانين وأنظمة المؤسسات وتأخير الإجراءات، من ناحية ونقص الخبرات وغلاء

الأسعار من ناحية ثانية وضعف البنية التحتية التي تقدمها الهيئات المحلية بالتنسيق مع شركات التوزيع من ناحية أخيرة، كلها تشكل عوائقا أمام المستثمرين لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية وانتشارها.

- **تحديات تواجه المؤسسات المنظمة لقطاع الطاقة الشمسية والتنمية المستدامة في فلسطين**

في مقابلة مع الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء تبين أنه بدأت الخطة في العام 2014-2015 وتم توقيع اتفاقية الـ PPA Power purchase Agreement وتنص على أن شركة النقل هي المشتري الوحيد للكهرباء والمزود الوحيد لكل موزعي الكهرباء سواء شركات توزيع الكهرباء أو الهيئات المحلية، ولكن الاتفاقية لم يتم توقيعها بشكل نهائي مع الإسرائيليين والتي بموجبها يجب أن تنتقل صلاحية جميع نقاط الربط الإسرائيلية المغذية للمناطق الفلسطينية إلى شركة النقل وعددها 325 نقطة ربط، لتكون ضمن صلاحيات شركة النقل ولكن بسبب تعثر الاتفاق على الشروط توقف العمل بالاتفاقية بشكلها النهائي ولا نستطيع أن نضع جدول زمني مع الإسرائيليين وهو جانب مراوغ ولا يعطي موافقات. من المفروض أن يكون هنالك شبكة كهربائية موحدة للضفة الغربية مسؤولة عنها شركة النقل ولكن عند التطبيق نواجه عراقيل كثيرة سواء من المانحين أو معارضات من الجانب الإسرائيلي. توجد خطة لربط القرى والمدن في المحافظة نفسها حيث تشتمل على عمل تحسين للشبكات Habitation أو زيادة امتداد للشبكات Extensions أو بناء شبكات جديدة، ولكن نصطدم بمناطق (C) والتي بحاجة إلى تراخيص وموافقات من الإسرائيليين ونصطدم بالتمويل والأهم من ذلك أن تكون القدرة كافية من المصدر حيث أن المصادر لدينا محدودة بينما في الوقت الحالي المصدر الإسرائيلي هو المصدر الموجود. (دوابشة، 2022)

ضمن مقابلة مع مؤسسة المواصفات والمقاييس تبين أن هنالك بضائع خاصة بأنظمة الطاقة الشمسية المستوردة يتم فحصها فقط لدى مؤسسة المواصفات الإسرائيلية ثم يتم توريدها للأراضي الفلسطينية من دون علم مؤسسة المواصفات والمقاييس بنتائج الفحص أو بدخولها للضفة الغربية، وبالرغم من أن لدى مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية نظام جيد لتوصيف المواصفات والمقاييس الفنية مبني على الأنظمة العالمية والإقليمية لكنها لا تستطيع إحكام السيطرة على البضائع المستوردة بسبب عدم القدرة على التحكم بمداخل الضفة الغربية بسبب الاحتلال كما أنها لا تمتلك أجهزة الفحص اللازمة لفحص أجزاء نظام الطاقة الشمسية بالأخص PV و Inverter و Batteries في الوقت الحالي كما أن المؤسسة تواجه مشكلة ضعف الرقابة من قبل المؤسسات الأخرى على المواطنين الذين يشترون البضائع ويقومون بتركيبها وهو دور شركات توزيع الكهرباء والمؤسسات الحكومية المنظمة لقطاع الطاقة. (سليمان، 2022)

في مقابلة مع اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التابعة لمجلس الوزراء الفلسطيني أثيرت فكرة أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة تحت الاحتلال، وفي تقريرها للأمم المتحدة، ذكر فيه أنه رغم كل المساعي التي تقام في فلسطين يتم تثبيط النتائج المتحققة من قبل الاحتلال المضاد، "أينما أتيح لنا أن نعمل بدون قيود يفرضها علينا الاحتلال نستطيع أن نتقدم، من دون أن تتقوض جهودنا، وأكبر مثال على ذلك ما يحدث في قطاع غزة، فكل الإنجازات التي تحققت أعادها الاحتلال إلى الخلف 10 سنوات، بسبب العدوان والقصف المتواصل، وعملية التقدم للأهداف لا تسير بخط مستقيم متصاعد، لذا فإن قدرتنا على أن نحقق أهداف التنمية المستدامة 2030 مربوط بالمساحة المتاحة لنا من الاحتلال" (عطايا، 2021)

استنتج الباحث أن مماطلة الجانب الإسرائيلي في توقيع الاتفاقيات كان سببا في تأجيل نقل صلاحية الشبكات الرئيسية ونقاط الربط التي تغذي محافظات الضفة الغربية، مما قوض إنشاء الشبكة الموحدة بين المحافظات والشبكات الرابطة بين المدن والقرى في المحافظة الواحدة ويعني ذلك فصل التواصل الجغرافي ووقف الإمداد الكهربائي بين المدن والقرى الفلسطينية. سيطرة الجانب الإسرائيلي على حدود ومناطق عبور المدن والقرى الفلسطينية قدم تسهيلات لمهربي المواد والأجهزة غير المطابقة للمواصفات الفلسطينية أو حتى الإسرائيلية وسهل ذلك تركيب أنظمة الطاقة الشمسية ذات كفاءة منقوصة وغير صالحة للعمل لنهاية المدة الافتراضية تورط بها المستثمرون والمواطنون. تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في فلسطين مرهون بالمساحة المتاحة لنا من الاحتلال، فالتحكم بالموارد والحدود والأرض والمياه والكهرباء والمعابر وغيرها أدى إلى تقويض مقومات التنمية المحلية المستدامة. المشاريع التي تقيمها الهيئات المحلية بصلاحيات وعلى مسؤوليتها الخاصة وبدون إطار حكومي لا تخضع لأي رقابة ويقوم المقاول بالعمل من دون إلزامه بالمعايير والمواصفات الفنية، من جديد وضعت وزارة الحكم المحلي بعض المعايير الفنية للمشاريع. وزارة الحكم المحلي ليس لديها أدوات للمراقبة والمتابعة الفنية بعيدا عن شركات التوزيع وسلطة الطاقة. والمجالس المحلية تتغير كل 4 سنوات، وبعض المجالس المحلية تنشغل بالأعمال اليومية وتختلف أولوياتها ويغيب عنها ما ستؤول إليه أحوال الهيئة المحلية بعد مغادرتهم. ضعف قدرة الهيئات المحلية على جلب المنح والمساعدات، يشكل عائقا أمامها في جميع المجالات ويعود ذلك إلى ضعف الكفاءة الإدارية وغياب الحوكمة، والثقافة السائدة والمستوى الثقافي والتعليمي لأعضاء المجلس المحلي. بسبب تراكم الديون والمستحقات بسبب فاتورة الكهرباء على الهيئات المحلية للشركات الإسرائيلية تقوم إسرائيل بخصم هذه المستحقات من مستحقات الحكومة الفلسطينية ضمن عملية التقاص الضريبي، والبلديات تستخدم ما تجبيه من أموال في أمور أخرى ويتسبب ذلك في خلق مشاكل مالية بين الهيئات المحلية والحكومة المركزية ويجعل دافعي الضرائب يغطون

فاتورة الكهرباء عن المتخلفين عن الدفع بدلا من توجيه هذه الأموال لتغطية مصاريف القطاعات الحكومية كالصحة والتعليم وغيرها.

وأخيرا فإنه بالرغم من أن سياسات الحكومة والهيئات المحلية تتفق ضمن خططها الاستراتيجية نحو تشجيع نشر مشاريع الطاقة الشمسية ورفع قدراتها مما أدى إلى تطويع الأنظمة واللوائح تجاه تسهيل وتسريع نشر مشاريع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية إلا أن القانون لا يساعد الهيئات المحلية على إنشاء هذه المشاريع بشكل مستقل وذات جدوى سواء اقتصاديا أو خدميا. ويتضح أيضا أن التحدي الأهم الذي أجمعت عليه جميع الهيئات المحلية والمؤسسات بشكل كبير وغير قابل للتغيير كالسيايات والقوانين هو الاستيطان ومناطق (C) وانقطاع التواصل الجغرافي بين المدن والقرى الفلسطينية الأمر الذي يشكل عائقا أمام بناء مشاريع الطاقة الشمسية ورفع إنتاجها وتوصيله إلى المناطق المطلوبة.

بعد دراسة الاستبانات ومقارنتها بالمقابلات، يتبين من نتائج الاستبانات أن الهيئات المحلية تعتبر أن قوانين وتشريعات الحكومة بالإضافة إلى تعرفات أسعار الكهرباء المقرة من الجهات المنظمة تشكل عائقا أمام انتشار بناء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية في المدن والقرى الفلسطينية. ولكنها لم تكن أهم هذه التحديات فقد أشارت النتائج إلى أن أقوى الفقرات المذكورة في المحور كانت لصالح الفقرة "الاستيطان يزيد من مشكلة انحسار الأراضي التي يمكن إقامة مشاريع الطاقة الشمسية عليها" وتأتي هذه الفقرة في المرتبة الأولى باعتبارها أهم المؤشرات الدالة على التحديات التي تواجه الهيئات المحلية في دعمها لمشاريع الطاقة المتجددة.

ولدى تحليل المقابلات تبين أنه بالرغم من أن سياسات الحكومة والهيئات المحلية تتفق ضمن خططها الاستراتيجية نحو تشجيع نشر مشاريع الطاقة الشمسية إلا أن القانون الفلسطيني يعطل الهيئات المحلية عن إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية بشكل مستقل، سواء بالإنشاء أو على مستوى أسعار التعرفة.

ولكن بالمقابل أجمعت الهيئات المحلية والمؤسسات المنظمة في قطاع الطاقة الشمسية والمستثمرين وشركات التوزيع على أن الاحتلال والاستيطان هي من أهم التحديات التي تواجه إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية بسبب مناطق (C) والاستيلاء على الأراضي، حيث تنقص الأراضي التي يمكن بناء مشاريع الطاقة الشمسية عليها وترتفع أسعار الأراضي الأخرى وتختلف أولويات السكان والمستثمرين لاستخدامها، لاسيما وأن عدم التواصل الجغرافيا وبالتالي عدم تواصل الشبكات الكهربائية بين المدن والقرى الفلسطينية يحد من رفع إنتاج أنظمة الطاقة الشمسية، الأمر الذي يشكل عائقا أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية، وللدلالة على أن الاستيطان ومناطق (C) هو التحدي الأهم، فقد قامت الهيئات المحلية بتفنيد جميع التحديات الأخرى بتجاوزها، إلا التحدي الأساسي وهو الاستيطان ومناطق (C) فالتحديات المرتبطة بالقوانين والأنظمة يتم تجاوزها بقيام الهيئات المحلية بالشراكة مع القطاع الخاص والمستثمرين وشركات التوزيع والتحديات المرتبطة بالتنظيم الإداري يتم تجاوزها بالاتفاقات المتبادلة بين الهيئات المحلية المتجاورة، والتحديات المتعلقة بالبنية التحتية أيضا يمكن تجاوزها بالتعاون مع شركات التوزيع ومن خلال الجهات المانحة.

تنسجم نتائج أدوات الدراسة من الاستبانات والمقابلات للمحور الرابع حول تحديات دعم مشاريع الطاقة الشمسية بسبب السياسات والقوانين والأنظمة وتوصلت النتائج إلى أن السياسات والقوانين والأنظمة ليست هي أهم التحديات لذا نستنتج رفض الفرضية الثالثة التي تنص على أنه "تواجه الهيئات المحلية الفلسطينية تحديات في دعم وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية، أهمها السياسات والقوانين والأنظمة المعيقة"، المرتبط بسؤال الدراسة الرابع: ما هي التحديات التي تواجه الهيئات المحلية الفلسطينية، في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية؟ وتبين أن الاستيطان ومناطق (C) هي أهم التحديات التي تواجه الهيئات المحلية الفلسطينية في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية.

الفصل الرابع: مخرجات الدراسة

4-2 مقياس مقومات الهيئات المحلية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية

من مخرجات هذه الدراسة اقتراح نموذج لقياس مقومات الهيئات المحلية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية حسب محددات تم بحث أهميتها ضمن الدراسة.

حيث تمت دراسة قياس الحاجة للطاقة الكهربائية من خلال عدد السكان ومجموع القدرات الكهربائية للمشاريع الاستثمارية، من هذين العاملين يمكن تقدير حجم الطاقة اللازمة في المدينة أو القرية. قياس مساحات الأراضي المتاحة والمقترحة لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية دون مناطق (C) ومن ضمنها مساحات الأراضي المشتركة مع هيئات محلية أخرى ودون اعتبار لأسعار الأراضي. تطوير البنية التحتية التي تشمل خطوط الكهرباء وفتح الطرق وإنارة الشوارع وتمديد المياه للأراضي الصالحة لإنشاء أنظمة الطاقة الشمسية. قياس مدى امتداد الشبكات الكهربائية للقرى والمدن المجاورة للدلالة على استطاعة الهيئة المحلية من رفع الإنتاج حيث يمكن نقله إلى المناطق المجاورة ليظل الإنتاج تحت النسبة المسموحة. وأخيرا ملكية الشبكة تصنف الهيئة المحلية إن كانت تستطيع بيع الكهرباء والاستفادة ماليا بعكس أن تكون الشبكة تابعة لشركة التوزيع.

عوامل المقياس والمقاييس والأوزان:

جدول رقم (4-1) عوامل مقياس مقومات الهيئات المحلية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية

عوامل القياس	المقاييس	الوزن
1. عدد السكان	1000-500	1
	5000-1001	2
	10000-5001	3
	50000-10001	4
	50001 فأعلى	5

2. إجمالي القدرة الكهربائية للمشاريع الاستثمارية والتنموية	100 ميجاواط وأقل	1
	100–500 ميجاواط	2
	500–1000 ميجاواط	3
	1000–5000 ميجاواط	4
	5000 ميجاواط فأعلى	5
3. مساحات الأراضي: المساحات التي تصلح لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية من غير مناطق (C) سواء التابعة للمواطنين أو أي جهات أخرى	من 5 – 10 دونم	1
	من 10 – 50 دونم	2
	من 50 – 100 دونم	3
	من 100 – 1000 دونم	4
	من 1000 دونم فأكثر	5
4. البنية التحتية أي الشبكات الكهربائية والشوارع وإنارة الشوارع اذا كانت تصل لـــلأراضي والمساحات التي تصلح لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية	أقل من 25%	1
	25%	2
	50%	3
	75%	4
	تصل لـــ 100%	5
5. تواصل الشبكة الكهربائية مع القرى والمدن المجاورة	مع قرية واحدة	1
	مع مدينة واحدة	2
	مع مدينة وقرية	3
	مع مدينتين وقريتين	4
	أكثر من ذلك	5
6. ملكية الشبكة	تابعة لشركة توزيع	1
	جزء منها تابع لشركة توزيع وجزء للهيئة المحلية	2
	تابعة للهيئة المحلية بالكامل	5

تصنيف النتائج:

جدول رقم (4-2) تصنيف نتائج مقياس مقومات الطاقة الشمسية لدى الهيئات المحلية

مجموع القيم	النتائج والإرشادات
من 6 إلى 12	**قد تكون هنالك خسارة من المشاريع القائمة أو المشاريع المستقبلية**
من 13 إلى 18	**المشاريع ضعيفة اقتصاديا ولا ينصح بإنشاء مشاريع جديدة**
من 19 إلى 24	**المشاريع تحقق الاكتفاء الذاتي ولا توجد أرباح وينصح بزيادة حجم المشاريع**
من 25 إلى 30	**المشاريع ناجحة وتحقق أرباح وينصح بزيادة عدد وقدرات المشاريع**

مثال على المقياس: جدول رقم (4–3) لقياس إمكانية وقدرة بلدية رام الله على الاستفادة من مشاريع الطاقة الشمسية ستكون القيم كالتالي:

عدد السكان	القدرة الكهربائية للمشاريع الاستثمارية	مساحات الأراضي	البنية التحتية	تواصل الشبكة	ملكية الشبكة
5	5	4	4	3	1

النتيجة: مجموع القيم 22 وهذا يعني أنه يمكن لبلدية رام الله إذا استفادت من جميع المميزات لديها وكان هنالك قرار لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية أن تحقق الاكتفاء الذاتي النسبي[10] للكهرباء ولكن قد لا تتمكن من تحقيق أرباح ويمكننا أن ننصح البلدية لزيادة حجم المشاريع.

يقيس (مقياس مقومات الهيئات المحلية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية) مدى قدرة الهيئة المحلية على القيام بدورها وتوظيف إمكانيتها إذا توفرت لها العوامل المناسبة لإنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية، وكلما كان المؤشر عاليا كلما أصبحت الهيئة المحلية أكثر قدرة على الاعتماد على نفسها في

[10] لا يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي المطلق بسبب طبيعة الطاقة الشمسية المعتمدة فقط على النهار

توفير الكهرباء للمشاريع التنموية وأصبحت لديها القدرة والموثوقية لطلب الدعم من المانحين، وكلما استطاع أصحاب القرار في الحكومة الاعتماد على الهيئة المحلية في دعمها وتوقع رفع مساهمتها في إنتاج الكهرباء وتقليص الحاجة للطاقة من خارج المدينة أو القرية ونتيجة لذلك يمكن توقع انتعاش الاقتصاد المحلي ورفع الخدمات الاجتماعية والمحافظة على البيئة وصولا إلى التنمية المحلية المستدامة ويمكن للحكومة الاعتماد على المقياس في التخطيط الاستراتيجي لأجندتها من خلال توقع مساهمة الهيئات المحلية في الناتج المحلي وتخفيف توجيه الموازنات نحوها وتوجيهه لقطاعات أخرى، ونرى ارتباط المقياس كمخرج للدراسة مع محور الدراسة المتعلق بدور الهيئات المحلية ودعمها في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية ومحور مدى تعزيز مشاريع الطاقة الشمسية للتنمية المحلية المستدامة.

هذا المقياس صممه الباحث ليقيس وضع مشاريع الطاقة الشمسية في المناطق الجغرافية التابعة للهيئة المحلية وهل يمكن إنشاء مشاريع إضافية سواء قامت بها الهيئة المحلية أو المستثمرين، مع الأخذ بالاعتبار قضية نسبة الإنتاج المسموحة من دون إرجاع الكهرباء لنقاط الربط الرئيسية، والشبكة الموحدة وغلاء أسعار الأراضي وأنظمة الطاقة الشمسية والتنظيم الإداري في الضفة الغربية والحوكمة مع العلم أن أغلب هذه القضايا يمكن التغلب عليها من خلال التمويل في حال كانت هذه المشاريع تشكل أولوية لدى الهيئة المحلية وقررت فعليا الاستفادة من مشاريع الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى رفع الوعي لدى المجتمع المحلي. يشار إلى أنه تم وضع جميع القيم والأوزان حسب تقديرات الباحث، ويمكن تخصيص دراسات أخرى مستقلة لزيادة البحث في تحديد المقاييس والأوزان والنتائج.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

5-1 نتائج الدراسة

1. تتصف مشاريع الطاقة الشمسية التابعة للهيئات المحلية بأنها مشاريع ذات قدرات منخفضة، وتتصف مشاريع المستثمرين في المدن والقرى الفلسطينية بعددها المحدود مما يدل على انخفاض مستوى انتشار مشاريع الطاقة الشمسية في مدن وقرى الضفة الغربية في الوقت الحالي.
2. دور الهيئات المحلية في إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية يقتصر على منح التراخيص للمستثمرين والمواطنين، وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح المرافق التابعة للهيئة المحلية وبعض المشاريع كالحدائق وإنارة الشوارع بالاعتماد على تمويل المانحين أو بالشراكة مع القطاع الخاص.
3. تعتبر الهيئات المحلية مشاريع الطاقة الشمسية مشاريع استثمارية فقط وليس لها بعد تنموي بيئي اجتماعي اقتصادي مستدام يعود على البلدية والمواطنين بالنفع والاستدامة، وبالتالي لا يوجد ربط لدى معظم الهيئات المحلية بين إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية وأثرها على تعزيز التنمية المحلية المستدامة.
4. هنالك الكثير من التحديات التي تشكل عائقا أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية وتؤثر على دور الهيئات المحلية في تطوير وإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية ومن أهمها الاستيطان والمناطق المصنفة (C) التي أدت إلى ارتفاع أسعار الأراضي واختلاف أولويات استخدامها، وغياب الشبكة الكهربائية الموحدة بين المحافظات الفلسطينية وبين المدن والقرى في ظل تكنولوجيا تخزين الكهرباء المحدودة في الوقت الحالي. ومن التحديات تعارض القوانين والأنظمة والسياسات مع إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية من قبل الهيئات المحلية أو من قبل شركات توزيع

الكهرباء سواء كانت الشبكة العامة مملوكة للهيئة المحلية أو لشركة التوزيع، ويشمل ذلك احتساب التعرفة وتعميمها. عدا عن غياب التنظيم الإداري للهيئات المحلية وغياب الحوكمة والكفاءة الإدارية داخل الهيئات المحلية مما أدى إلى تشتيت رؤيتها وتناقض أولوياتها، كما أن ضعف دور المؤسسات المنظمة لقطاع الطاقة الشمسية شكل عناصر مؤثرة على قدرة الهيئات المحلية في تنفيذ الخطط الإستراتيجية الهادفة للتنمية المحلية المستدامة من خلال مشاريع الطاقة الشمسية.

5-2 التوصيات

1. يوصي الباحث الهيئات المحلية بالقيام بدورها في رفع الوعي وتوجيه المستثمرين والمواطنين للاستثمار بمشاريع الطاقة الشمسية لسد النقص في الطاقة الكهربائية، وتجهيز البنية التحتية المناسبة من شبكات كهرباء وطرق وإنارة شوارع، وتوفير الأرض أو تسهيل الحصول عليها ومحاولة جلب التمويل والمنح وجعل مشاريع الطاقة الشمسية أولوية ضمن خططها الاستراتيجية، وذلك بدراسة وحصر المناطق والمساحات التي يمكن إقامة مشاريع الطاقة الشمسية عليها وتقدير الحاجة للكهرباء من خلال عدد السكان والمنشآت الصناعية والتجارية، وعلى الهيئات المحلية اللجوء للشراكة مع القطاع الخاص الذي يعتبر منفذا لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية بعيدا عن مخالفة الأنظمة والقوانين.
2. يوصي الباحث الهيئات المحلية بتحديد توجهاتها نحو التنمية المحلية المستدامة وإدماجها بأولويات المجتمع المحلي وربط مشاريع التنمية المستدامة بمشاريع الطاقة الشمسية من خلال تصميم نماذج وحدات استثمارية تنموية تتغذى بالكهرباء من خلال أنظمة الطاقة الشمسية، ويمكن إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية من خلال إنشاء جمعيات تعاونية مجتمعية للاستثمار وتكون مدعومة من الأهالي والمستثمرين والمانحين، بهدف إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية وتوجيه عوائدها

وأرباحها للمشاريع التنموية والاستثمارية في البلدة أو المدينة. دون مخالفة القوانين التي تعطل الهيئات المحلية وشركات توزيع الكهرباء عن الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية.

3. عقد ورش عمل لرؤساء الهيئات المحلية وعقد دورات تدريبية للعاملين بالهيئات المحلية والمواطنين للتشجيع على إقامة مشاريع الطاقة الشمسية لخدمة التنمية االمحلية المستدامة وربط مفهوم التنمية المحلية المستدامة بدور الهيئات المحلية نحو تطوير المشاريع التي تحقق الاستدامة ومن أهمها مشاريع الطاقة الشمسية التي ستعود بالنفع على المجتمع المحلي اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.
4. يوصي الباحث أن تكون الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء هي الجهة المخولة بإدارة قطاع الطاقة الشمسية والقيام بدورها بتنظيم العلاقة بين أطراف قطاع الطاقة الشمسية والتوصية لدى الحكومة لتوظيف الهيئات المحلية كشريك استراتيجي لنشر مشاريع الطاقة الشمسية، ومن ناحية أخرى توصي الدراسة الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء بتكثيف محاولاتها مع الأطراف الحكومية لاستكمال الاتفاقيات غير الموقعة مع الجانب الإسرائيلي لمنح صلاحيات خطوط النقل الموجودة وتطويرها بين المحافظات الفلسطينية، بهدف إنشاء الشبكة الكهربائية الموحدة بين محافظات الضفة الغربية، بالإضافة إلى إنشاء خطوط جديدة بين المدن والقرى الفلسطينية في المحافظة الواحدة وبين المحافظات، والتوجه لطلب التراخيص من الجهات الإسرائيلية حتى لو تأخرت الموافقات والتراخيص لعدة سنوات بهدف إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية.
5. يوصي الباحث سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بالشراكة مع وزارة الحكم المحلي وبالتعاون مع الهيئات المحلية وشركات توزيع الكهرباء بدراسة وتحضير مسودة لمراجعة القوانين والسياسات والتعرفات وحدود المسؤوليات الخاصة بالطاقة الشمسية بهدف تعديل القانون وتقديمه لرئيس دولة فلسطين، بهدف تشريع وتعديل القوانين من أجل تقليص القيود على الهيئات

المحلية وشركات توزيع الكهرباء تجاه الاستثمار بمشاريع الطاقة الشمسية بالإضافة إلى مراجعة السياسات وتسهيل الإجراءات وتفعيل الرقابة، كما توصي الدراسة سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بالتعاون مع الجامعات الفلسطينية للبحث عن سبل تخزين الطاقة الأفضل عالميا وملاحقة هذه التكنولوجيا لحل مشكلة انقطاع التواصل الجغرافي بين المدن والقرى الفلسطينية التي تقف حائلا أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية وجلب التمويل اللازم لها.

6. تطوير تنظيم إداري فاعل على مستوى الضفة الغربية على أن يتكون من مستويات إدارية لغايات تطوير منظومة التخطيط الإقليمي ووضع رؤية حضرية شاملة للمدن والقرى وعدم الاكتفاء بدور وزارة الحكم المحلي أو المحافظة في وضعها الحالي أو المجالس المشتركة واقتراح استحداث "المحافظة الإدارية" ككيان جديد يناط به الدور الفاعل لتنظيم الهيئات المحلية وتفعيل الرقابة الإدارية والمهنية عليها. بالإضافة إلى تفعيل الحوكمة في الهيئات المحلية وإظهار روح الإدارة الرشيدة والتنظيم والتوجيه وتحديد الأولويات وإظهار الشفافية وتدريب كوادر المجلس المحلي وتطوير مهاراتهم.
7. استخدام مقياس مقومات الهيئات المحلية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية الذي تم اقتراحه في الدراسة لمعرفة مدى توفر المقومات والعوامل التي ستدفع الهيئات المحلية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية وكيف يمكن تطوير هذه العوامل لتتمكن من اللحاق بركب الهيئات المحلية المستفيدة من مشاريع الطاقة الشمسية والذي يمكن استخدامه كمؤشر من قبل الهيئات المحلية لدى التخطيط الاستراتيجي وصانعي القرار في الحكومة لدى رسم سياساتهم وصياغة موازناتهم والمستثمرين والمانحين لدى توجيه استثماراتهم وتمويلهم.

الخاتمة والمقترحات

6-1 الخاتمة

عرضت الدراسات السابقة والإطار النظري تعريف وحالة الهيئات المحلية في فلسطين والمتغيرات التي واكبت الحكومات المتعاقبة وصولا إلى الوقت الحالي، وتبين من هذا العرض أن منظومة الحكم المحلي لا تبدو ناضجة للنهوض بالمجتمع المحلي وتوضحت الأسباب الحقيقية وراء تأخر الهيئات المحلية في فلسطين وأنها مازالت تقوم بممارسة الإدارة التقليدية بعيدا عن الحكم المحلي الحقيقي كما جاء في تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 2003 والخليفي 2014، وبدراسة الأسباب المتمثلة بالحوكمة والشراكة مع القطاع الخاص والتنظيم الإداري كان لابد من اعتبار هذه العوامل متغيرا مؤثرا ضمن مخطط متغيرات الدراسة، واستنتاج تأثير هذه العوامل على دور الهيئات المحلية في ممارسة دورها في تحقيق أهدافها، وهي الدافع وراء صياغة أسئلة الدراسة والفرضيات التابعة لها، وانعكاسها على أسئلة الاستبانات والمقابلات. ويتفق ذلك مع ما أشار إليه أبو النصر ومحمد حول الاعتماد على الكادر الإداري الناجح لضمان استمرارية عملية تنمية المجتمع. (أبو النصر ومحمد، 2017)

ثم تناولت الدراسة في محورها الأول واقع قطاع الطاقة الشمسية وأن الطاقة الشمسية تشكل منفذا لمشكلة نقص الطاقة الكهربائية في المدن والقرى الفلسطينية كما جاء في مشكلة الدراسة وشملت بحث القوانين والسياسات الحكومية ودور المؤسسات المنظمة لقطاع الكهرباء والمؤسسات المنظمة لقطاع الحكم المحلي وقطاع التنمية المستدامة ونتج عن جمع البيانات من أدوات البحث أن مشاريع الطاقة الشمسية التابعة للهيئات المحلية هي مشاريع صغيرة وتختص بمرافق الهيئة المحلية وقليلا ما نجد مشاريع استثمارية للطاقة الشمسية تتبع الهيئة المحلية ونستنتج من ذلك أن هذه المشاريع

لا تحقق الأمن الطاقي ولا تغطي نقص الكهرباء في المدينة أو القرية. وتتفق النتائج مع دراسة عبد القادر هواري 2018 بأن موارد الطاقة الشمسية في فلسطين غير مستغلة (هواري، 2018)

ضمن المحور الثاني بحثت الدراسة مشكلة دور الهيئات المحلية في إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية حيث دارت أسئلة البحث حول اهتمام الهيئات المحلية بمشاريع الطاقة الشمسية واعتبرت الهيئات المحلية مشاريع الطاقة الشمسية مشاريع تنموية تحل مشاكلها المتعلقة بالتنمية المستدامة وأدرجتها ضمن خططها الاستراتيجية، وأن الهيئات المحلية لديها منشآت تجارية وصناعية واستثمارات تنموية وعدد سكان يحتاج إلى الكهرباء وتدفع فواتير استهلاك كهرباء عالية ولديها بعض مشاريع الطاقة الشمسية وعند التنفيذ لا تعط الهيئات المحلية الأولوية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية ونستنتج أن الهيئات المحلية لم تقم بدورها تجاه مشاريع الطاقة الشمسية المتمثل بالدعم المادي أو جلب التمويل ولم تقم بتجهيز البنية التحتية اللازمة ولم تقم بتقديم الأرض أو تسهيل الحصول عليها، وإنما اكتفت بدور واحد وهو توعية وتحفيز المجتمع المحلي على الاستثمار بمشاريع الطاقة الشمسية. ونستنتج أيضا أن ضعف الدور الذي تقدمه الهيئات المحلية تجاه تطوير مشاريع الطاقة الشمسية عائد إلى الضعف الإداري للهيئة المحلية وتغاير أولوياتها بسبب عوامل الحوكمة والشراكة مع القطاع الخاص والتنظيم الإداري بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات المادية. وهذه النتائج اتفقت مع ما أوصت به دراسة عمرة هادي ووهيبة جقبوب 2018 من ضرورة انتهاج نظام للحوافز لتشجيع الهيئات المحلية على الاستثمار.

في المحور الثالث بحثت الدراسة فرص التنمية المحلية المستدامة من خلال مشاريع الطاقة الشمسية ودور الهيئات المحلية ونتج عن جمع المعلومات أن مشاريع الطاقة الشمسية الموجودة حاليا ساعدت إلى حد ما بوفير الكهرباء لبعض المشاريع الصناعية والإنتاجية والتجارية ولكنها لم تعد

بالأرباح للهيئة المحلية ولم تساعد شرائح المجتمع المهمشة كالنساء والشباب وذوي الهمم ولم تساهم في إنشاء مشاريع تدعم البيئة ونستنتج من ذلك أن الهيئات المحلية تهدف من مشاريع الطاقة الشمسية إلى دفع فواتير استهلاك الكهرباء والربح المادي من دون النظر إلى الفرص التنموية التي يمكن أن تحققها إذا ما استغلت مشاريع الطاقة الشمسية كالفرص الاقتصادية من خلال زيادة المشاريع التنموية والاستثمارية المستدامة والمعتمدة على نفسها والفرص الاجتماعية كتغذية الحدائق والمرافق التعليمية والصحية وتخفيض الفقر للمهمشين والفرص المتعلقة بالحفاظ على البيئة. وتتفق هذ النتائج مع ما ذكرته وكالة وفا بأن التخفيف من حدة الفقر وتحسين الوضع الصحي والتعليمي في ظل ندرة الموارد المالية تمثل أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة فلسطين. (وكالة وفا، 2003)

وفي المحور الرابع أبرزت الدراسة أهم تحديات الهيئات المحلية تجاه قطاع الطاقة الشمسية، ونتج عن جمع البيانات أن الأنظمة والقوانين تعرقل انتشار مشاريع الطاقة الشمسية وأن ضعف التمويل وغلاء الأسعار يعتبر تحديا أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية وأن مناطق (C) والاستيطان يشكل عقبة أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية وأن التنظيم الإداري له تأثير على ضعف انتشار مشاريع الطاقة الشمسية ونستنتج من نتائج الاستبانات والمقابلات أن القوانين والأنظمة تقف أمام الهيئات المحلية تجاه إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية وتمنع شركات توزيع الكهرباء من توليد الكهرباء، كما أن ضبابية التنظيم الإداري للهيئات المحلية وتحديات الحوكمة بالإضافة إلى نقص الإمكانيات وتغاير الأولويات كل ذلك يؤثر على دور الهيئات المحلية وجعله مقتصرا على إصدار التراخيص، وعلى الرغم من أهمية هذه المعيقات فقد تبين أن أهم معيق أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية هو مناطق (C) والاستيطان، لأنها تسلب مساحات الأراضي وتزيد من سعر الأراضي المتبقية مما يقلل القدرة على إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية بالقدرات المطلوبة، وتقطع التواصل الجغرافي أمام إنشاء

شبكة كهرباء موحدة بين المدن والقرى الفلسطينية وبالتالي عدم القدرة على نقل الكهرباء من مناطق الإنتاج إلى مناطق الأحمال. وتتفق هذه النتائج مع ما ذكره حماد 1981 ضمن الإطار النظري حول الاستعمار كونه استعمارا إحلاليا يرفض التعايش مع المواطنين الأصليين.

وأوصت الدراسة الهيئات المحلية القيام بتطوير دورها القيادي في رفع الوعي لدى المجتمع المحلي والمستثمرين وتقديم الأراضي وإقامة البنية التحتية وجلب التمويل لصالح إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية وبالتالي تنظيم قطاع الكهرباء على المستوى المحلي.

كما أوصت الدراسة الهيئات المحلية بزيادة المشاريع التنموية والاستثمارية لزيادة فرص العمل كفرص اقتصادية وتخفيض تكاليف استخدام مرافق الهيئات المحلية لرفع مستوى المعيشة وتقليل الفقر كفرص اجتماعية بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة آمنة وصحية، ويكون ذلك من خلال خلق نموذج تنموي يربط مشاريع التنمية المستدامة بأنظمة الطاقة الشمسية، وإقامة جمعيات تعاونية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية.

وأوصت الدراسة وأن على المؤسسات المنظمة لقطاعي الطاقة الكهربائية والحكم المحلي في فلسطين إعادة النظر بالقوانين والسياسات الحكومية لتخفيض القيود مقابل زيادة إنتاج الكهرباء من مشاريع الطاقة الشمسية بالإضافة إلى بذل الجهود السياسية للحكومة الفلسطينية لبناء الشبكة الموحدة بين المدن والقرى الفلسطينية وأن تقوم الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء بإدارة قطاع الطاقة الشمسية. ومن ناحية تنظيمية فقد تم اقتراح إنشاء "المحافظة الإدارية" كمستوى تنظيمي إداري فاعل للهيئات المحلية الفلسطينية. وقد خرجت الدراسة بابتكار مقياس خاص بمقومات الهيئات المحلية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية وتوجيه الإرشادات التي تساعد الهيئات المحلية على تطوير وإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية والذي يمكن استخدامه كمؤشر من قبل الهيئة المحلية أو الحكومة أو المستثمرين.

6-2 دراسات مقترحة بالاعتماد على هذه الدراسة

1. **دراسة تعرفات تخزين الطاقة بالبطاريات:** يحاول العلماء من خلال الأبحاث والدراسات الوصول إلى طرق فعالة ومجدية اقتصاديا لتخزين الطاقة بالبطاريات لحل مشكلة نقل الكهرباء والاستفادة منها حين الطلب وتخزينها عند الحاجة وفي حال تمكن العلماء من ذلك، فنحن بحاجة إلى تطبيق تعرفات وقوانين جديدة للكهرباء المخزنة وابتكار طريقة تعاقدية تستوعب التكنولوجيا الجديدة من خلال دراسات مستقلة لم تستطع هذه الدراسة تغطيتها.
2. **تطوير "مقياس مقومات الهيئات المحلية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية":** حاولت هذه الدراسة تطوير هذا المقياس وهو بحاجة لدراسة مستفيضة متخصصة تتناوله وتطوره وتجعله أكثر قابلية للتطبيق كنظرية ترصد إمكانيات الهيئات المحلية وترشد أصحاب القرار حول قياس إمكانيات الهيئات المحلية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية.
3. **تطوير نظرية في دور الهيئات المحلية في إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية:** بحثت الدراسة دور الهيئات المحلية في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية وخرجت بنتائج بينت أن أدوار الهيئات المحلية هي توفير الأرض والتمويل والبنية التحتية وخلق ثقافة ووعي لدى المجتمع المحلي ولكن مازالت هذه الدراسة لا تكفي لتكوين نظرية بهذا الخصوص قد يتم بحثها باستفاضة أكبر في أبحاث أكثر تخصصا
4. **ابتكار طرق للتفاوض من أجل الشبكة الكهربائية الموحدة:** أوصت الدراسة أنه لابد من استكمال توقيع الاتفاقيات المقترحة مع الإسرائيليين لإنشاء الشبكة الكهربائية الموحدة بين المدن والقرى الفلسطينية وبالتالي التمكن من زيادة عدد وقدرات مشاريع الطاقة الشمسية لذا لابد من بحث ودراسة طرق مبتكرة من طرق التفاوض مع الإسرائيليين لتحقيق هذا المطلب.

5. **تطوير نماذج للمشاريع الاستثمارية مرتبطة بمشاريع الطاقة الشمسية:** أوصت الدراسة بتطوير نماذج لمشاريع اقتصادية واجتماعية وبيئية مرتبطة بمشاريع الطاقة الشمسية مثل إلزام المصانع والمعامل وشركات استثمارية عند إنشائها لاستغلال المساحات على الأسطح وكراجات السيارات لإقامة أنظمة الطاقة الشمسية لتغطية جزء من مصاريف الكهرباء لزيادة العائد وخفض النتائج البيئة الضارة والاستفادة منها بإضاءة وتشغيل بعض المرافق الاجتماعية والمساهمة في تخفيض عبء شراء الكهرباء من الجانب الإسرائيلي على الحكومة وهذا الإلزام يتطلب إصدار قانون، لذا لا بد من أن يتم دراسة اقتراح للقانون وعرضه للإقرار والتعميم

6-3 مقترحات

إدارة قطاع الطاقة الشمسية من قبل الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء: تدل معطيات الدراسة أن الهيئات المحلية بوضعها القانوني والمالي الحالي لا تستطيع أن تحمل مسؤولية نشر مشاريع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية لوحدها، وهي بحاجة لتدخل حكومي يوظف الهيئات المحلية كشريك استراتيجي لتطوير قطاع الطاقة الشمسية بإطار قانوني يسمح لها بالاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية وبحاجة لجهة تقوم بتنظيم العلاقة بين الهيئات المحلية وشركات التوزيع والمستثمرين والممولين، ولعل الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء هي الجهة الأقدر على ذلك بصفتها شركة حكومية بمزايا الشركات الاستثمارية تحقيقا لدورها الذي أوجدته الحكومة لتنظيم التبادل الكهربائي بين أطراف قطاع الكهرباء في الضفة الغربية حيث أن "الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء (PETL) هي أول شركة حكومية وطنية تُشرف على بناء وتشغيل منظومة نقل وطنية للطاقة الكهربائية، ومن أهدافها الاستراتيجية تحقيق التنوع في تزويد الكهرباء من خلال عقد اتفاقيات لشراء الطاقة مع مصادر توليد الكهرباء المحلية واتفاقيات الربط مع دول الجوار" (الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء، 2022) بالتالي هي المسؤولة عن عقود

التوريد والشراء بين الشركاء ومن بينهم الهيئات المحلية، ويعتمد ذلك على قيام سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وبمشاركة وزارة الحكم المحلي بتشريع القوانين والأنظمة التي تجعل الهيئات المحلية مقصد الحكومة لنشر مشاريع الطاقة الشمسية وأن تستقطب لهم المنح والمساعدات وتسهل الشراكة مع المستثمرين، وبعد توجيه مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني بتنظيم إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية مع شركات التوزيع لتقوم الأخيرة بدورها بتوجيه الهيئات المحلية فنيا للتنفيذ ومن ثمة الرقابة على المشاريع.

تخزين الكهرباء بالبطاريات: يحاول البنك الدولي كما ذكر في الإطار النظري دفع المؤسسات البحثية لتطوير هذه التكنولوجيا (البنك الدولي، 2018) ويعتبر تخزين الكهرباء من المشاكل العالمية التي تطلب تطويرها كبريات الشركات في العالم كشركات الهواتف النقالة والسيارات والمنازل الذكية ومؤسسات تطوير أنظمة الطاقة وفي فلسطين فليس أفضل من مركز أبحاث الطاقة البديلة التابع لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وبالتعاون مع الجامعات الفلسطينية أن تقوم بالبحث عن سبل تخزين الطاقة الأفضل عالميا وملاحقة هذه التكنولوجيا لحل مشاكل الكهرباء من ناحية ومشكلة انقطاع التواصل الجغرافي بين المدن والقرى الفلسطينية التي تقف حائلا أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية لاسيما والبحث عن الجهات التي تقوم بالتمويل اللازم لدعم هذه الدراسات وبالتالي دعم القطاع وتطويره.

الشراكة مع القطاع الخاص: إن ظروف الهيئات المحلية المادية والقانونية في فلسطين تجعلها قاصرة عن تلبية جميع متطلبات التنمية المحلية المستدامة لتحقيق الحد الأدنى من الخدمات للمجتمع المحلي، وتعتبر الشراكة مع القطاع الخاص مخرجا فريدا من هذه الناحية اذ تستطيع الهيئات المحلية الدخول في شراكات مع القطاع الخاص الذي يدخل مجازفات لا تستطيع الهيئة المحلية خوضها ويمكنها اعتبار القطاع الخاص مصدرا للتمويل بالإضافة إلى مواردها ومن ناحية أخرى تستطيع تمرير اتفاقيات الشراكة

أمام الحكومة بعيدا عن أي مانع قانوني وبالتالي تحقيق الاستفادة لجميع الأطراف، حتى أن الحكومة تزيح عن كاهلها مسؤولية من مسؤوليات التنمية في المدينة او القرية ولذلك وبالمقابل على الحكومة تشجيع هذه الاتفاقيات وتنظيمها لحفظ حقوق الهيات المحلية والمجتمع المحلي والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. "تتميز الشراكة مع القطاع الخاص في مجال مشروعات البنية التحتية بقدرته على توفير مصادر تمويلية جديدة، بالإضافة إلى إمداد خزينة الدولة بمصادر إيرادات جديدة، وتحسين كفاءة التشغيل والاستجابة لاحتياجات المستهلكين" عن سعيد مرطان ضمن بحث الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة (الجمل، 2016)

قائمة المراجع والملاحق

7-1 المراجع

7-1-1 المراجع العربية

- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).(2016) **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**– كولاج للإنتاج الفني – رام الله – فلسطين.
- آل يوسف، إبراهيم، ومهدي، محمد (2019) **المدن الذكية المستدامة – آفاق وتطلعات على خطى مدن القرن الحادي والعشرين Research GATE** أخذت من الانترنت بتاريخ 2021/8/5 منwww.researchgate.net
- أبو زنط، ماجدة، وغنيم، عثمان (2005) **التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى.** الأردن: جامعة آل البيت، أخذ من الانترنت بتاريخ 2021/6/3 من http://repository.aabu.edu.jo.
- أبو النصر مدحت، ومحمد، ياسمين (2017) **التنمية المستدامة، مفهومها - أبعادها – مؤشرات.** القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- الإسكوا، الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2003) **بناء القدرات في نظم الطاقة المستدامة - نهج التخفيف من الفقر وإدراج قضايا النوع الاجتماعي في الاهتمامات الرئيسية - ج 1 الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في دول الإسكوا.** بيروت، الإسكوا – الأمم المتحدة.
- الأشوح، وليد (2017) **التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق.** الجيزة – مصر، يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع.

- أكاديمية BTS (2022) **المنهج المختلط وأهميته في البحث العلمي**، أخذت من الإنترنت في 2022/12/25 من https://www.btsacademy.com/blog_det.php?page=147&title
- الأمم المتحدة (2020) **أهداف التنمية المستدامة**. اخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/9/9 من https://www.undp.org/sustainable-development-goals
- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية (2021) **الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة**، أخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/11/5 من https://www.arabstates.undp.org.
- اندبندنت عربية (2021) **مشاكل الشحن البحري المتعددة تخنق التجارة العالمية** أخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/8/20 من https://www.independentarabia.com/node
- بلدية عجة (2017) .**مشروع بدر للطاقة البديلة بلدية عجة**، أخذت من الإنترنت بتاريخ 2022/1/2 من https://www.facebook.com/AjjahMunicipality/photos/
- البنك الدولي .(2020) .**البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة (السياق والاستراتيجية والنتائج)** أخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/8/25 من https://www.albankaldawli.org/ar/country/westbankandgaza/overview#3
- بوابة اقتصاد فلسطين (2018) **إصدار كتاب فلسطين: منظور تنموي جديد للدكتور محمد اشتية**. أخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/10/5 من https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/.
- توغوظ، هيام (2007) **الحاكمية الحضرية الرشيدة** عمان الأردن: منشورات أمانة عمان

- تيليجرام أجيال (2019) **مشروع لإقامة أنظمة طاقة شمسية على أسطح 500 مدرسة حكومية** .أخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/6/20 من https://arn.ps/post/226535.html.
- الجزيرة مباشر (2019) **تعرف على تقسيم الضفة الغربية وفقا لاتفاقيات أوسلو** أخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/8/1 من https://mubasher.aljazeera.net/news/reports/2019/9/14/
- الجزيرة (2023) **الاستيطان** أخذت من الانترنت في 2023/3/26 من https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/12/
- الجماعيلي، تقي الدين (2013) .**الموسوعة الفلسطينية – التقسيمات الإدارية** أخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/4/2 من https://www.palestinapedia.net
- الجمل، هشام (2016) الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة **مجلة مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا** مجلد 2016 عدد 31 أخذ من الانترنت بتاريخ 2023/3/28 من https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-924774
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018-2020)– **جداول الطاقة من سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية – قاعدة بيانات التجارة الخارجية** أخذت من الإنترنت بتاريخ 2023/01/02 من https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/energy-tables-2020-ar.pdf

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة (2014) البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، رام الله – فلسطين، أخذت من الإنترنت بتاريخ 2022/05/20 من https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2095.pdf
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية (2021) **السعة الكهربائية للخلايا الشمسية في فلسطين حسب المنطقة والمحافظة، 2021** رام الله – فلسطين، أخذت من الإنترنت بتاريخ 2023/03/20 من https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/PV_Palestine_Gov_A.html
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – وزارة الحكم المحلي، (2015) **مسح التجمعات سكانية 2015 النتائج الأساسية، رام الله – فلسطين**، أخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/8/2 من https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2161.pdf
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن وزارة الحكم المحلي، (2017) **جدول 1 المساحة وعدد السكان والكثافة السكانية في فلسطين حسب المحافظة**، رام الله – فلسطين، أخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/9/5 من https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Land%20Use%20Tables%202017.pdf
- جوين، سوينبرن وآخرون (2004) **التنمية الاقتصادية المحلية – دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها مدن التغيير والبنك الدولي وبيرتلزمان ستيفتانج** أخذت من الانترنت بتاريخ 2021/5/5 من www.citiesofchange.net.

- حديد، موسى (2022) **نرفض رفع نسبة اقتطاع "المالية" من ضريبة الأملاك بدون قانون، وجاهزون لمناقشتها بشروط**، مقابلة مع وكالة وطن للأنباء، أخذت من الإنترنت بتاريخ 2022/5/5 من https://www.wattan.net/ar/tv/361753.html
- حباس، وليد (2017) مفهوم الاستعمار الاستيطاني نحو إطار نظري جديد، **مجلة قضايا إسرائيلية** العدد 66، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، أخذت من الانترنت في 2023/3/26 من https://www.madarcenter.org
- الحكومة الفلسطينية (2016) **أجندة السياسات الوطنية (2017–2022) المواطن أولا .** مكتب رئيس الوزراء، فلسطين.
- حماد, مجدي (1981) **النظام السياسي الاستيطاني – دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب أفريقيا .** بيروت – لبنان: دار الوحدة.
- حمدونة, محمد (2017) **العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني** – رسالة ماجستير غير منشورة – غزة فلسطين.
- حوامدة، طلال (2021) **الفرق بين خطوط النقل وخطوط التوزيع الكهربائية**، أخذت من الانترنت بتاريخ 2021/6/1 من https://e3arabi.com/engineering
- خليفي، عبد الرحمن (2014) **المواطنة والحوكمة – سياسة الحوكمة وإصلاح الإدارة العامة .قوانين الإدارة المحلية الجديدة ومؤشرات الحوكمة في الجزائر**–جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس – الجزائر أخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/5/20 من http://www.univ–soukahras.dz/fr/publication/article/649.
- الداعور، اسلام (2008) **مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية** رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الخليل.

- دولة فلسطين (2018) **الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030** الإسكوا تم أخذه من الإنترنت بتاريخ 2022/2/2 من https://arabsdg.unescwa.org/index
- الرنتيسي، حسناء (2016) " **بوابة اقتصاد فلسطين". قانون الطاقة المتجددة يقود للاستقلال بالكهرباء أم يعيقه؟** أخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/6/15 https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/7004.
- الرنتيسي، حسناء (2019) إطلاق المحطة الفلسطينية الأكبر للطاقة الشمسية من أدنى بقاع الأرض **مجلة آفاق البيئة والتنمية** – العدد 115 أخذت من الانترنت بتاريخ 2021/6/12 من https://www.maan-ctr.org/magazine/article.
- رياحي، إياد، وجابر، فراس (2007) **المنظمات القاعدية والمجالس المحلية .. الرؤية والدور التنموي** .رام الله – فلسطين: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
- السامرائي، مجيد (2016) **الجغرافيا وآفاق التنمية المستدامة**، عمان – الأردن، دار اتليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- ساندر، ب، فاث، ب، ولينر، أ (2014) **التنمية المستدامة لمصادر الطاقة المتجددة "الرياح – المياه – حرارة باطن الأرض"** (حسام الشيمي، مترجم) القاهرة – مجموعة النيل العربية.
- السعدي، السعدي (1994) **مناهج البحث – العينات وأنواعها**، الدبلوم الخاص فى التربية، أخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/12/22 من https://www.psyco-dz.info/2018/10/echantillons-et-types-pdf.html

- سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية (2018) **توقيع اتفاقية انشاء محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في بلدة عجة جنوب جنين**، أخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/8/4 من http://www.penra.gov.ps.
- سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية (2021) **الاستراتيجية القطاعية للطاقة والموارد الطبيعية 2021-2023**، مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021 – 2023 – دولة فلسطين
- السلطة الوطنية الفلسطينية (1997) **قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية**، المقتفي، أخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/5/4 من http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12358
- السلطة الوطنية الفلسطينية (2011) **قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2011م بنظام إجراءات انتخاب مجالس الهيئات المحلية**. المقتفى، أخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/9/20 من http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16284
- سليمان وطلال، محمد وعامر (2013) **الطاقة والبيئة والتنمية** العين – الإمارات: دار الكتاب الجامعي.
- سليمان وفتحي، هيا وقاسم (2019) **التخطيط الوطني المكاني لمواجهة المخططات الإسرائيلية في الضفة الغربية** .مشروع تخرج غير منشور – فلسطين جامعة النجاح.
- الشبكة العربية للتميز والاستدامة (2022) **التنمية المستدامة مفهوم تعريف وأبعاد ومكونات** أخذت من الانترنت بتاريخ 2022/7/18 من/https://sustainability-excellence.com
- شبكة الجزيرة الإعلامية (2017) **كم قضم الاستيطان من أرض فلسطين؟** منhttps://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/5/22.

- شبكة فلسطين الإخبارية (2020) **جنوب الخليل: محطة وهج الغزلان لتوليد الطاقة من أشعة الشمس مشروع فلسطيني طموح يتحقق**، أخذت من الانترنت بتاريخ 2021/4/6 من.http://pnn.ps/news/559261
- شديد، عادل (2019) **خبر في معنى عودة الإدارة المدنية الإسرائيلية**، وكالة شمس نيوز أخذت من الانترنت بتاريخ 2022/2/9 من.https://shms.ps/post/61632/
- الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء (2013) **الموقع الالكتروني للشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء** أخذت من الانترنت بتاريخ 2022/3/3 من.http://petl.ps/go/
- الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء (2022) **الموقع الالكتروني للشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء** أخذت من الانترنت بتاريخ 2022/3/3 من.http://petl.ps/go/
- صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية (2022) **آلية تخصيص المنح.** أخذت من الانترنت بتاريخ 2022/1/6 من https://www .mdlf.org.ps/ar/CmsPage/Page? pageId=1502
- صوان, محمد (2015) **.معضلة التنمية الاستعمارية – نظرات في دعاوي إيجابيات الإستعمار** الجزائر ولبنان: ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية.
- الطويل, رواء (2010) **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان** .الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- عباس، محمود رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية (2009) **قرار بقانون رقم (13) لسنة (2009م) بشأن قانون الكهرباء العام**، رام الله – فلسطين، معهد الحقوق في جامعة بيرزيت – المقتفى، أخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/5/5 من http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16020

- عباس، محـــــمود رئيس دولة فلسطين (2015)" قرار بقانون رقم (14) لسنة 2015م بشأن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة "**.مجلة الوقائع الفلسطينية** – العدد 115 – ص 6 – السلطة الوطنية الفلسطينية.
- العتيبي, زيد بن سعد (2010)" .المحولات والمولدات والمحركات الكهربائية "**.مجلة العلوم والتقنية** – العدد 5.95 :6
- عرفات، ياسر – رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية" (1998) **قانون رقم (1) لسنة 1998 م بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين** ".السلطة الوطنية الفلسطينية – مقتفى – جامعة بيرزيت.
- عمرو، عدنان (2009) **الإدارة المحلية في فلسطين 1850-2009** .الاسكندرية – مصر: منشأة المعارف.
- العيس، أيسر (2020) **أبرز اتفاقيات منظمة التحرير وإسرائيل منذ التسعينيات** رام الله وكالة الأناضول، أخذت من الانترنت بتاريخ 2022/4/16 من https://www.aa.com.tr/ar/.
- القاروط، محمد (2005) من طارق حجو "**البلدية والمجلس البلدي والدور المنوط بهما** " مشروع مئة مقالة في الإدارة والحكم المحلي – فلسطين – جريدة الحياة
- قاسم، أمجد (2017) "تعريف الإدارة العامة ونشأتها قديما ومراحل تطورها حديثا" **موقع الكتروني آفاق علمية وتربوية**، أخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/7/6 من http://al3loom.com/?p=20454.
- قصاص، مروان (2000) "التوعية مطلب حضاري ودليل على رقي المجتمع" **صحيفة الجزيرة السعودية**، أخذ من الإنترنت بتاريخ 2021/9/9 من http://www.al-jazirah.com/2000/20000812/as1.htm.

- لجنة الأمن الغذائي العالمي CFS (2019) **الشراكات بين أصحاب المصلحة المعتمدين لتمويل الأمن الغذائي والتغذية وتحسينهما في إطار خطة العام 2030** أخذ من الإنترنت بتاريخ 2022/3/8، من https://www.fao.org/documents/card/en/c/CA0156AR/
- مجلة العربي الجديد عن الأطلس الكبير (2021) **10 دول عربية الأكثر توليداً للكهرباء بالطاقة الشمسية (انفوجراف)** أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/3/20 من https://www.alaraby.co.uk/infograph-media/10
- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، بتسيلم (2017) **مناطق (C) سياسة التخطيط في الضفّة الغربيّة**، أخذت من الإنترنت في 2022/12/27 من https://www.btselem.org/arabic/topic/area_c
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس (2015) **جلسة الطاولة المستديرة رقم 7 – تشجيع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة: هل تخطى حاجز الشعارات**، رام الله، فلسطين، ماس.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس (2022) **التحول التدريجي نحو الطاقة المتجددة في فلسطين :البيئة الممكنة لجذب الاستثمارات المحليّة والدولية**، رام الله، فلسطين، ماس.
- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن (2014) **الحكم المحلي في فلسطين – واقع ورؤية مستقبلية**، رام الله، فلسطين، مواطن
- المبيضين، صفوان (2011) **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، عمان، الأردن:دار اليازوري للطبع والنشر والتوزيع.

- مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني (2019) **التقرير السنوي للعام 2018** رام الله، فلسطين، شركة تركواز للدعاية والإعلان.
- مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني (2019) **الموقع الالكتروني لمجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني** أخذت من الانترنت بتاريخ 2021/12/15 من https://perc.ps/perc/?page_id=83.2019 .
- عبد الكريم، محرم (2008) **الطاقة الشمسية** أخذت من الانترنت بتاريخ 2021/8/17 من https://books-library.online/free-24562657-download
- مرعي، بلال (2017) **الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص ودورها في تنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين** .رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- مرعي، إيمان (2017) **إشكاليات نظام الحكم المحلي في مصر واتجاهات التطوير**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أخذت من الإنترنت بتاريخ 2021/09/15 من https://acpss.ahram.org.eg/News/.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان (2005) "**دليـــــل تشجيع الاستثمـــــــــار في فلسطين**" غزة، فلسطين، الميزان لحقوق الإنسان.
- الملتقى الفكري العربي- شؤون تنموية (2004)" **قياس الأداء في الهيئات المحلية الفلسطينية**" فلسطين، الملتقى الفكري العربي.
- المناصرة، عبد الله (2015)" **المعوقات الحيزية للاحتلال الإسرائيلي على استعمالات الأراضي وامتداد المناطق المبنية للتجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين

- موسوعة قوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية، مقام (2020) **قانون رقم (1) لسنة 1997م بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية**، أخذت من الانترنت بتاريخ 2021/07/06 من https://maqam.najah.edu/legislation/193/
- النجار، عبد العزيز (2008) "**الإدارة العامة – الإدارة الذكية**" الإسكندرية، مصر، المكتب العربي الحديث.
- نصار، نضال (2020) **نظام تعريفة التغذية . (feed-in Tariff)** أخذ من الانترنت بتاريخ 2021/11/12 من https://thesolarest.com
- نصار، نضال (2020) **نظام عدادات صافي القياس . (Net-Metering)** أخذ من الانترنت بتاريخ 2021/11/12 من https://thesolarest.com
- هادي، عمرة وجقبوب، وهيبة (2018) **دور الهيئات المحلية في تنشيط الاستثمار المحلي – دراسة حالة ولاية الجفل**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر
- هواري، عبد القادر (2018) **الكفاءة الاستخدامية لاستغلال الطاقات المتجددة في الاقتصاديات العربية** .رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر
- هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية PPA (2021) **الطاقة المتجددة – تمتاز فلسطين بأفضل حافز ضريبي في المنطقة**، أخذت من الانترنت بتاريخ 2021/12/1 من http://www.pipa.ps/ar_page.php?id=272e14y2567700Y272e14.
- الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (2003) **التنظيم الإداري للمحافظات في فلسطين** أخذت من الانترنت في 2023/3/29 من https://www.ichr.ps/reports/1537.html

- وزارة الحكم المحلي (2018) **ورقة سياسات دعم التنمية الاقتصادية المحلية من خلال الهيئات المحلية** .بلدية البيرة – وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، أخذت من الانترنت بتاريخ 2021/9/2 من https://www.al-bireh.ps/developmentUnit.
- الوقائع الفلسطينية (1997)" **قانون رقم 1 لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية** ". معهد الحقوق - جامعة بيرزيت – المقتفى، أخذت من الانترنت بتاريخ 2021/10/10 من http://www.molg.pna.ps/Laws/
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا (2003) **ملخص التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في فلسطين للتحضير للقمة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسبرغ 2003م** .تقرير تحضيري, رام اللهأخذت من الانترنت بتاريخ 2021/8/13 من.https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2327
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا (2020) **الطاقة البديلة المتجددة في فلسطين،** حقوق، أخذت من الانترنت بتاريخ 2021/11/07 من http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9073.
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا (2021) **ملحم: نحاول حل مشكلة انقطاع الكهرباء في طولكرم** أخذت من الإنترنت بتاريخ 2023/02/02 من https://wafa.ps/Pages/Details/28748.
- وكالة شينخوا، (2018) مقابلة خاصة: **مسؤول فلسطيني: اتفاق الطاقة "يحرر" قطاع الكهرباء من السيطرة الإسرائيلية ويشمل غزة،** أخذت من الإنترنت بتاريخ 2023/01/02 من http://arabic.news.cn/2018-05/03/c_137151934.htm

- وكالة الصحافة الفلسطينية، صفا (2017) **مشروع خلايا شمسية بقدرة 1.35 ميجا واط جنوب جنين**، أخذت من الانترنت بتاريخ 2022/3/6 من.https://safa.ps/post/205664 .
- وكالة الصحافة الفلسطينية، صفا (2021) **اقتصاد جنين ينمو مثقلًا بمعيقات وتحديات** أخذت من الانترنت بتاريخ 2023/2/20 من.https://safa.ps/p/200732

7-1-2 المراجع الأجنبية

- anera (2022) **What are Area A, Area B, and Area C in the West Bank?** Retrieved on September, 15,2021 from https://www.anera.org/what-are-area-a-area-b-and-area-c-in-the-west-bank/.
- Bhushan,Vi, Bhagwan,vid, & Mohla,Va, (2010) **Public Administration**, New Delhi: S.Chand Publishing.
- Boxwell,M, (2012) **Solar Electricity Handbook** United Kingdom: Greenstream Publishing.
- Helao,T, (2015) **An Evaluation of Good Governance and Service Delivery at Sub-National Levels in Namibia: The Case of the Oshana Region**. (Unpublished PhD thesis), South Africa: University of South Africa.
- IEC, International Electrotechnical Commission (2022) **The world of IEC** Retrieved on January, 10,2022 from. https://www.iec.ch/homepage.
- Israel Electric Corporation, (2021).**معلومات حول الصفحة** Retrieved on May, 10,2021 from https://www.facebook.com/israelelectric.

- Newkirk, M. (2016). "**How Solar Power Works – On-Grid, Off-Grid And Hybrid Systems.**" **Clean Energy Review**. Retrieved on June, 13,2021 from www .cleanenergyreviews .info /blog/2014/5/4/how-solar-works.
- NRDC. (2018). **Renewable Energy: The Clean Facts**. Retrieved on September, 5,2021 from https://www .nrdc.org/stories/renewable-energy-clean-facts#sec-whatis.
- Stoddard,L, Abiecunas,J, & O'Connell, R, (2006). **Economic, Energy, and Environmental Benefits of Concentrating Solar Power in California.** Subcontract Report NREL Retrieved on October, 11,2021 from https://www.nrel.gov/docs /fy06osti/39291.pdf
- Twidell,J, & Weir,T (2015). **Renewable Energy Resources. New York** Routledge Retrieved on Desember, 10,2021 from https://books.google.ps/books.
- Wilson,W (1887) "**The Study of Administration.**" **Political Science Quarterly, Volume 2, Number 2** Retrieved on Mars, 4,2021 from https://www.jstor.org/stable/2139277#metadata_info_tab_contents

7-1-3 المقابلات

- أبو لبدة، حسن رئيس اتحاد صناعات الطاقة المتجددة ومدير شركة سنيرجي لحلول الطاقة المتجددة، مقابلة شخصية، **اتحاد صناعات الطاقة المتجددة، وشركة سنيرجي لحلول الطاقة المتجددة**، رام الله 2021/12/04
- أبو عليان، حسام مدير عام بلدية طوباس، مقابلة شخصية، **بلدية طوباس**، طوباس 2021/10/28
- الباشا، محمد مدير دائرة القدس وأريحا في سلطة الأراضي الفلسطينية، مقابلة شخصية، **سلطة الأراضي الفلسطينية**، رام الله 2021/5/17
- جرادات، ثائر مدير فرع محافظة رام الله والبيرة، مقابلة شخصية، **شركة كهرباء محافظة القدس**، رام الله 2021/5/20
- جلال، محمد مدير دائرة الكهرباء، مقابلة على الهاتف، **بلدية طولكرم**، 2021/12/12
- حسونة، روزان مديرة دائرة ترشيد الكهرباء، مقابلة شخصية، **شركة كهرباء محافظة القدس**، رام الله 2021/05/20
- حمودة، رمزي مهندس الطاقة المتجددة، مقابلة شخصية، **شركة مصادر لتطوير الموارد الطبيعية ومشاريع البنية التحتية**، رام الله 2021/11/29
- خطيب، أحمد مدير عام التخطيط والتطوير في محافظة رام الله والبيرة، مقابلة شخصية، **محافظة رام الله والبيرة**، رام الله 2022/12/21
- خفش، فراس رئيس قسم الخدمات الكهربائية، مقابلة شخصية، **بلدية نابلس**، نابلس 2021/10/17

- دوابشة، إيناس مدير التخطيط في الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء، مقابلة شخصية، **الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء**، رام الله 2022/03/07
- زينة، سمر مديرة دائرة التخطيط والمشاريع، مقابلة شخصية، **بلدية أريحا**، أريحا 2022/03/01
- سليمان، تحسين رئيس قسم الكهرباء، مقابلة شخصية، **مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية**، رام الله 2022/03/10
- سمارة، قيس مدير تراخيص شركات الكهرباء، مقابلة شخصية، **مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني**، رام الله 202/5/17
- سمامرة، سفيان مسؤول الوحدة الفنية وعضو مجلس بلدي الظاهرية، مقابلة شخصية، **شركة كهرباء الجنوب فرع الظاهرية وبلدية الظاهرية**، الخليل 2021/10/27
- سنام، مهند مسؤول قسم الصيانة والطاقة البديلة، مقابلة شخصية، **بلدية قلقيلية**، قلقيلية 2021/10/17
- سويطي، مصطفى مدير مشروع محطة وهج الغزلان، مقابلة شخصية، **محطة وهج الغزلان لتوليد الطاقة الشمسية**، الظاهرية – الخليل 2021/10/27
- الشامي، ولاء سكرتيرة المجلس البلدي ومهندسة الطاقة البديلة والمستدامة في قسم الاستثمار، مقابلة شخصية، **بلدية جنين**، جنين 2021/12/16
- طوباسي، إشراق رئيسة قسم التخطيط للطاقة المتجددة، مقابلة شخصية، **شركة كهرباء منطقة طوباس**، بلدة طوباس 2021/10/28
- العارضة، محيي الدين مدير عام التنمية الاقتصادية في وزارة الحكم المحلي، مقابلة شخصية، **وزارة الحكم المحلي**, رام الله 2021/06/01

- عباس، محمد مسؤول حسابات الطاقة الشمسية، مقابلة شخصية، **شركة كهرباء محافظة القدس**، رام الله 2022/07/09
- عبد الفتاح ومصلح ورمضان،علاء وأحمد ومريم، مدير الإدارة الفنية ومدير دائرة المشاريع ورئيسة قسم الطاقة الشمسية، مقابلة شخصية، **شركة توزيع كهرباءالشمال**، نابلس 2021/10/17
- عطايا، محمود المنسق الوطني لأجندة التنمية المستدامة 2030، مقابلة شخصية، **اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التابعة لمجلس الوزراء الفلسطيني**، رام الله 2021/05/19
- عناتي، عبد الله المدير التنفيذي للاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، مقابلة شخصية، **الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية**، رام الله 2021/06/01
- فواغرة، عبد رئيس قسم الكهرباء في بلدية بيت لحم، مقابلة على الهاتف، **بلدية لحم**، 2022/1/17
- قاسم، عاصم المدير التنفيذي لبلدية عجة، مقابلة شخصية، **بلدية عجة**، قرية عجة 2021/10/23
- قطينة، وفا رئيس قسم تركيب المحطات، مقابلة شخصية، **شركة كهرباء الخليل – بلدية الخليل** 2021/10/27
- كيلاني وخواجا، ماجد وأشرف رئيس قسم الخدمات الكهربائية ومهندس الطاقة البديلة، مقابلة شخصية، **بلدية رام الله**، رام الله 2021/10/16
- مسعود، أسامة مهندس الكهرباء في بلدية سلفيت، مقابلة على الهاتف، **بلدية سلفيت**، 2021/12/25
- نعيرات، عبد الله مستثمر، مقابلة شخصية، **شركة الجبل لإنتاج الطاقة**، طوباس 2021/10/28

- نوباني، نعيم مدير الدائرة الفنية، مقابلة شخصية، **صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية**، رام الله 2021/06/14
- ياسين، باسل مدير عام مركز أبحاث الطاقة، مقابلة شخصية، **سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية**، رام الله 2021/05/25

7-2 الملاحق

7-2-1 الملحق (1) أسئلة الاستبانات

معلومات شخصية

1. اسم الهيئة المحلية:

2. الوظيفة:

☐ رئيس البلدية ☐ عضو مجلس ☐ مدير البلدية ☐ مهندس بلدية ☐ موظف بلدية

3. سنوات العمل في الهيئة المحلية:

☐ أقل من عام ☐ من1 حتى 5 سنوات ☐ أكثر من 5 سنوات

معلومات أولية

1. تصنيف الهيئة المحلية حسب وزارة الحكم المحلي.

☐ بلدية أ ☐ بلدية ب ☐ بلدية ج ☐ مجلس قروي

- تصنيف الهيئة المحلية حسب مؤسسة إقراض وتطوير الهيئات المحلية.

☐ A(0,+,++) ☐ B(0,+,++) ☐ C(0,+,++) ☐ غير مصنف

- عدد السكان حسب آخر إحصاء.

☐ أقل من 1000 نسمة ☐1001-10000 نسمة ☐10000 نسمة فأكثر

- مساحة أراضي البلدة أو المدينة الكلية (داخل وخارج المخطط الهيكلي)

☐ أقل من 10كم^2 ☐ من 10حتى 30 كم^2 ☐ أكثر من 30 كم^2

- نسبة مساحة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من المستوطنات والاحتلال.

☐ أقل من 10% ☐ من 10% الى 50% ☐ اكثر من 50%

- ملكية شبكات الكهرباء التي تزود المنازل والمنشآت بالخدمة الكهربائية

☐ الهيئة المحلية ☐ شركة توزيع ☐ مختلط [11]

- عدد مشاريع الطاقة الشمسية على أسطح منشآت الهيئة المحلية شاملة المدارس وغيرها من المؤسسات

☐ لا يوجد ☐1-3 أنظمة ☐ أكثر من 4 أنظمة

- عدد المنازل التي أنشأت محطات طاقة شمسية خاصة.

☐ لا يوجد ☐1- 5 منازل ☐ أكثر من 5 منازل ☐ غير معروف

- مساحة الأراضي من المدينة / البلدة التي يمكن إقامة مشاريع الطاقة الشمسية عليها.

☐ أقل من 10% ☐ من 10% الى 50% ☐ أكثر من 50%

- مساحة الأراضي التي تشغلها أنظمة الطاقة الشمسية فعليا في المدينة / البلدة.

☐ أقل من 10% ☐ من 10% الى 50% ☐ أكثر من 50%

	المحور الأول: واقع قطاع الطاقة المتجددة في الضفة الغربية على المستوى المحلي.	موافق بشدة (4)	موافق (3)	معارض (2)	معارض بشدة (1)
1	توجد مشاريع للطاقة الشمسية لحساب الهيئة المحلية لتوفير الكهرباء لمقر ومرافق الهيئة المحلية				
2	تم إنشاء وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية من قبل شركة متخصصة				
3	توجد مشاريع عامة للطاقة الشمسية بالشراكة بين الهيئة المحلية والقطاع الخاص بقصد الاستثمار				
4	توجد مشاريع للطاقة الشمسية في البلدة تورد الكهرباء للشبكة العامة من قبل مستثمرين				
5	تقوم الهيئة المحلية بدراسة جدوى إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية				

[11] مختلط: عدد من المنازل والمنشات تتزود بالخدمة الكهربائية من شبكات الهيئات المحلية واخرى من شبكات شركات توزيع

	المحور الثاني: مدى دعم الهيئات المحلية لمشاريع الطاقة الشمسية	موافق بشدة (4)	موافق (3)	معارض (2)	معارض بشدة (1)
1	إنشاء وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية يعتبر من بنود الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية				
2	توجد مشاريع تنموية في البلدة بحاجة لكمية كبيرة من الطاقة، يمكن أن توفرها مشاريع الطاقة الشمسية				
3	تحفز الهيئة المحلية المواطنين على إقامة مشاريع مشتركة للطاقة الشمسية				
4	تحفز الهيئة المحلية القطاع الخاص على إقامة مشاريع مشتركة للطاقة الشمسية				
5	تحفز الهيئة المحلية الهيئات المحلية المجاورة على إقامة مشاريع مشتركة للطاقة الشمسية				
6	تشجع الهيئة المحلية إقامة مشاريع الطاقة الشمسية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام والمشاركات المجتمعية				
7	تقوم الهيئة المحلية بعرض فكرة الطاقة الشمسية وفوائدها من خلال اجتماعاتها الدورية مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص والمستثمرين والممولين				
8	يوجد قبول عام من قبل المجتمع المحلي لفكرة إقامة مشاريع الطاقة الشمسية في المدينة /البلدة				
9	تقوم الهيئة المحلية بالاستفادة من علاقاتها لجذب المستثمرين واستقطاب الداعمين والممولين لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية				
10	تقوم الهيئة المحلية بإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية بالشراكة مع القطاع الخاص				
11	تقدم الهيئة المحلية مساعدات مالية لإقامة مشاريع طاقة شمسية كبيرة أو للمحطات المنزلية				
12	تقدم الهيئة المحلية قطع أراضي لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية للراغبين بالاستثمار				

13	تقوم الهيئة المحلية بتشجيع أصحاب الأراضي على الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية				
14	تقدم الهيئة المحلية تسهيلات لدعم إقامة مشاريع الطاقة الشمسية على مستوى الترخيص وتسهيل نقل ملكية الأراضي				
15	تقدم الهيئة المحلية مساعدات إنشائية ولوجستية لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية (وتشمل البنى التحتية، كالشوارع وإنارة الشوارع وشبكات الكهرباء والمياه والهاتف)				
	المحور الثالث (الجزء الأول): مدى تعزيز مشاريع الطاقة الشمسية للتنمية المحلية المستدامة بمحورها الاقتصادي	**موافق بشدة (4)**	**موافق (3)**	**معارض (2)**	**معارض بشدة (1)**
1	تدعم الهيئة المحلية مفهوم التنمية المستدامة من خلال ربطها بمشاريع الطاقة الشمسية				
2	وجود مشاريع الطاقة الشمسية سارع في نمو المشاريع الصناعية والإنشائية				
3	وجود مشاريع الطاقة الشمسية زاد من إنتاجية مشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني				
4	وجود مشاريع الطاقة الشمسية كان فرصة لزيادة الاستثمار بالأنشطة التجارية				
5	وجود مشاريع الطاقة الشمسية يشجع على إقامة المشاريع الصغيرة				
6	وجود مشاريع الطاقة الشمسية يوفر فرص عمل للحرفيين الذين سيعملون على إنشائها وصيانتها				
7	التخطيط لمشاريع الطاقة الشمسية يزيد من فرص دعم الهيئة المحلية من المانحين				
8	هنالك مشاريع استثمارية وتنموية يتم تغذيتها بالكهرباء من مشاريع الطاقة الشمسية				

9	تقوم الهيئة المحلية بجذب الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة كالمصانع والمعامل المرتبطة بمشاريع الطاقة الشمسية				
10	يعود للهيئة المحلية أرباح نقدية من مشاريع الطاقة الشمسية المشاركة بها حسب العقود المبرمة				
11	تستفيد الهيئة المحلية من الطاقة الشمسية بتخفيض فاتورة الكهرباء الصادرة على منشآتها				
	المحور الثالث (الجزء الثاني): مدى تعزيز مشاريع الطاقة الشمسية للتنمية المحلية المستدامة بمحورها الاجتماعي	**موافق بشدة**	**موافق**	**معارض**	**معارض بشدة**
		(4)	**(3)**	**(2)**	**(1)**
1	وجود مشاريع الطاقة الشمسية سد جزءا من حاجات المجتمع المحلي ورفع مستوى المعيشة				
2	تم إنشاء مشاريع طاقة شمسية لتغذية مرافق الهيئة المحلية والقاعات العامة				
3	تم إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية لتغذية المرافق الصحية (العيادات والمستشفيات) بشكل خاص				
4	تم إنشاء مشاريع طاقة شمسية لتغذية مباني المدارس بشكل خاص				
5	تم إنشاء مشاريع طاقة شمسية وأدت إلى توفير فرص عمل للنساء				
6	تم إنشاء مشاريع طاقة شمسية وأدت إلى توفير فرص عمل للشباب				
7	تم إنشاء مشاريع طاقة شمسية وأدت إلى توفير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة				
	المحور الثالث (الجزء الثالث): مدى دعم مشاريع الطاقة الشمسية للتنمية المحلية المستدامة بمحورها البيئي	**موافق بشدة**	**موافق**	**معارض**	**معارض بشدة**
		(4)	**(3)**	**(2)**	**(1)**
1	تم إنشاء محطة تنقية للمياه العادمة وتم تغذيتها بالكهرباء من مشروع الطاقة الشمسية				

2	تم إنشاء مشاريع فرز وتحويل للورق والبلاستيك وباقي أنواع النفايات، وتم تغذيتها بالكهرباء من مشروع الطاقة الشمسية				
3	تم إنشاء حديقة عامة تعتمد في تغذيتها بالكهرباء على الطاقة الشمسية				
4	تم تركيب وحدات إنارة الشوارع وتم تغذيتها بالكهرباء من ألواح الطاقة الشمسية				
	المحور الرابع: التحديات التي تواجه الهيئات المحلية في دعمها لمشاريع الطاقة المتجددة	**موافق بشدة (4)**	**موافق (3)**	**معارض (2)**	**معارض بشدة (1)**
1	الاستيطان يزيد من مشكلة انحسار الأراضي التي يمكن إقامة مشاريع الطاقة الشمسية عليها				
2	مساحات الأراضي القابلة لانشاء مشاريع الطاقة الشمسية تستخدم للزراعة أو البناء كأولوية، وهذا يشكل تحديا أمام دعم الهيئات المحلية لمشاريع الطاقة الشمسية				
3	أسعار الأراضي المرتفعة تقلل أو تمنع إقامة مشاريع الطاقة الشمسية				
4	عند استيراد القطع والأجهزة الكهربائية الخاصة بأنظمة الطاقة الشمسية تتأخر في الموانئ				
5	هنالك نقص في الأيدي العاملة الماهرة والمهندسين المختصين لدى الهيئة المحلية أو المقاول عند إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية				
6	تواجه مشاريع الطاقة الشمسية انخفاضا في المشاركة المجتمعية من حيث الاهتمام والمساندة والتحفيز				
7	يمتنع الأهالي عن السماح والتبرع بأخذ بعض الأمتار من أراضيهم لخدمة مشاريع الطاقة الشمسية العامة				
8	إجراءات وأنظمة ولوائح البلديات تعرقل انتشار مشاريع الطاقة الشمسية في المدينة أو البلدة				

9	الأنظمة وتعرفات أسعار الكهرباء المشتراة المقرة تشكل عائقا أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية في البلدة / المدينة				
10	قوانين وتشريعات الحكومة تشكل عائقا أمام انتشار مشاريع الطاقة الشمسية في البلدة / المدينة				
11	ضعف التمويل وغلاء أسعار أنظمة الطاقة الشمسية يؤخر الاستثمار في إنشائها				
12	تقوم الهيئة المحلية بإقرار الخطط الاستراتيجية التي تشتمل على إقامة مشاريع الطاقة الشمسية بمشاركة المواطنين				
13	عدم وجود تنظيم إداري فاعل للهيئات المحلية في فلسطين يعطي مرونة في التعامل مع مشاريع الطاقة الشمسية.				
14	عدم وجود تنظيم إداري فاعل للهيئات المحلية في فلسطين يقلص فرص التنمية المستدامة الناتجة عن مشاريع الطاقة الشمسية				

7-2-2 الملحق (2) أسئلة المقابلات

- **الأسئلة والعبارات التي تمت مناقشتها مع الهيئات المحلية التي تم اختيارها كعينة ضمن المقابلات:**

1. هل يوجد مشاريع طاقة شمسية تابعة للبلدية، وما هي قدراتها وما هي عوائدها ومساحات الأرض المقامة عليها؟
2. مدى وعي الأهالي حول الطاقة الشمسية والكهرباء وأهمية الحفاظ على البيئة والاستثمار في الطاقة الشمسية وارتباطها بالتنمية المستدامة وهل يمكن توجيههم بسهولة نحو هذا الوعي إن لم يكن متوفرا؟
3. كيف يمكن ربط مشاريع الطاقة الشمسية بالتنمية المستدامة وما الجدوى فنيا وماليا، حسب رأيكم من حيث المبدأ حتى في حال عدم توفر هذه المشاريع في الوقت الحالي؟
4. ما هي أسباب عدم وجود مشاريع للطاقة الشمسية أو عدم انتشارها أو عدم الاعتماد عليها بشكل كامل (اذا لم تكن موجودة فعليا)
5. مساهمة المؤسسات الناظمة الأخرى كوزارة الحكم المحلي والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية في إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية وهل هنالك تشجيع من قبل المؤسسات على إنشاءها بهدف ربطها بالتنمية المحلية المستدامة؟
6. دور التنظيم الإداري الحالي للبلديات في إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية، والتنمية المستدامة حسب رأيكم.
7. ما رأي الهيئة المحلية في الأنظمة المقرة من سلطة الطاقة والموارد الفلسطينية من حيث النظام والاحتساب والتعرفة والقوانين؟
8. ما مدى أهمية المساحة وعدد السكان وعدد المنشآت ووجود مشاريع طاقة شمسية في البلدة على قدرة البلدية على إنشاء مشاريع طاقة شمسية؟
9. دور البلدية في التمويل أو المشاركة في تمويل أو جلب وتوفير دعم لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية، أو الشراكة مع قطاعات أخرى لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية.
10. ما التحديات التي تواجه الهيئات المحلية وتحد من انتشار مشاريع الطاقة الشمسية، وكيف يؤثر ذلك على تحقيق التنمية المستدامة؟ وما أثر الاحتلال والاستيطان على هذه المشاريع؟

- **الأسئلة والعبارات التي تمت مناقشتها مع مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية والشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء التي تم اختيارها كعينة ضمن المقابلات.**

1. توجهات المؤسسة تجاه مشاريع الطاقة المتجددة بشكل عام والطاقة الشمسية بشكل خاص.
2. الاستفادة على المستوى المنظور وعلى المستوى الاستراتيجي للحكومة من نشر مشاريع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية، لما يمكن تسميته بالامن الطاقي، في مواجهة تحديات الطاقة العالمية، وفي مواجهة الاحتلال وهو مصدر شراء معظم الطاقة.
3. هل هنالك خطة حكومية شاملة لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية، وهل هي مشمولة ضمن الموازنة العامة للحكومة للتشجيع على الاستثمار؟
4. هل تفكر الحكومة بأن يكون لها مشاريع حكومية للطاقة الشمسية لتحقيق غايات الأمن الطاقي؟ وإن وجدت فما هي قدراتها ومساحاتها ومواقعها؟ وما خطتها لتخفيض فاتورة شراء الطاقة الكهربائية؟
5. عدد مشاريع الطاقة الشمسية القائمة حاليا وعدد المشاريع المرتقبة وخطة المؤسسة الخاصة بقطاع الطاقة الشمسية وهل هي مدرجة أو متماشية مع الخطة الاستراتيجية للحكومة في أجندة السياسات؟
6. القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بالطاقة المتجددة والطاقة الشمسية، أهم هذه القوانين من حيث التشجيع على الاستثمار وتنظيم القطاع. وهل هذه القوانين مشجعة أم مثبطة؟
7. هل هنالك خطة لتحفيز إقامة المشاريع سواء على مستوى الهيئات المحلية أو القطاع الخاص؟
8. التحديات التي تواجهكم أو تواجه من ينوون إقامة مشاريع الطاقة الشمسية فيما يتعلق بالتكاليف والتعرفة والترخيص.
9. المحددات التي تفرضها سلطات الاحتلال لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية.
10. كيف يمكن ربط مشاريع الطاقة الشمسية بالتنمية المستدامة حسب رأيكم؟

- **الأسئلة والعبارات التي تمت مناقشتها مع شركة كهرباء محافظة القدس وشركة توزيع كهرباءالشمال وشركة كهرباء منطقة طوباس وشركة كهرباءالخليل وشركة كهرباءالجنوب، التي تم اختيارها كعينة ضمن المقابلات.**

1. توجهات الشركة تجاه مشاريع الطاقة الشمسية على مستوى مناطق الامتياز، وهل تفضل مناطق عن مناطق، على مستوى التخطيط الاستراتيجي؟
2. مساهمة الشركة في مشاريع الطاقة الشمسية من حيث الاستثمار.
3. طبيعة أنظمة وإجراءات الشركة المتعلقة بالمشتركين الصغار وبإنشاء المشاريع الكبيرة، سواء للمشتركين أو للشركة، أو المشاريع المشتركة بين الشركة وجهات أخرى.
4. عدد المشاريع التابعة للشركة والمشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة، للقطاع الخاص، ومدى استفادة الشركة من المشاريع التي يتم إقامتها أو المشاركة بها مع جهات أجنبية أو بالشراكة مع القطاع الخاص أو الهيئات المحلية.
5. هل تقوم الشركة بتحفيز المواطنين لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية إعلاميا من خلال قنوات التواصل مع المواطنين ووسائل التواصل الاجتماعي، أو ماديا من خلال تقديم تسهيلات أو تخفيض التعرفات؟
6. هل هنالك قسم أو دائرة خاصة في الطاقة الشمسية ضمن الهيكلية الوظيفية وهل هنالك مهندسين وفنيين وإداريين متفرغين لهذه الدائرة؟ وقد يكون تم استحداثها؟
7. قدرات مشاريع الطاقة الشمسية الموجودة والمخطط لها، ونسبة مساهمتها من الطاقة المطلوبة للامتياز والبديلة للطاقة المشتراة، وكم خفضت من فاتورة شراء الكهرباء الشهرية؟
8. المحددات التي تفرضها سلطات الاحتلال لبناء مشاريع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية.
9. التحديات التي تواجهها شركة التوزيع في إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية.

- **الأسئلة والعبارات التي تمت مناقشتها مع اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التابعة لمجلس الوزراء، التي تم اختيارها كعينة ضمن المقابلات.**

1. هل يوجد تصنيف معتمد لمشاريع التنمية المستدامة، ومتى يمكن تصنيف أي مشروع بأنه مشروع تنمية مستدامة؟
2. ما هي أولويات اللجنة تجاه أهداف التنمية المستدامة 2030 في فلسطين، وهل يتم العمل على تحقيقها بشكل يتماشى مع أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية 2018–2022 وخاصة الهدف السابع من التنمية المستدامة المتعلق بالطاقة المتجددة؟
3. هل تعتبرون مشاريع الطاقة المتجددة والشمسية بالتحديد هي مشاريع تنمية مستدامة؟

4. هل يمكن ربط التنمية المستدامة بمشاريع الطاقة الشمسية كسياسات وكاستراتيجية؟
5. الدور الذي تلعبه أو يمكن أن تلعبه الهيئات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة والذي يمكن تجميع نواتجه بالنهاية لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.
6. ما هي تطلعات اللجنة وأهدافها وتصوراتها وإلى أي مدى يمكن أن نصل من الاكتفاء الذاتي أو الازدهار أو رضى المواطن وتحسين الاقتصاد ورفع كفائته بالاعتماد على مشاريع التنمية المستدامة؟
7. ما هي التحديات التي تواجهها الهيئات المحلية في فلسطين أمام تحقيق تنمية مستدامة؟
8. هل توفر مشاريع الطاقة الشمسية ما يمكن أن يدفع نحو زيادة مشاريع التنمية المستدامة كعامل مساعد لإقامتها؟
9. ما توجهاتكم بالتنمية بالعناقيد حسب ما أشار إليه رئيس الوزراء في أكثر من مناسبة؟

- **الأسئلة والعبارات التي تمت مناقشتها مع أصحاب بعض مشاريع الطاقة الشمسية الكبيرة سواء المملوكة لاشخاص أو لجهات متعددة أو لخدمة مشاريع معينة في القطاع الخاص والتي تم اختيارها كعينة ضمن المقابلات.**

1. كيف نشأت فكرة إنشاء مشروع الطاقة الشمسية أو فكرة إنشاء شركتكم لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية أو توجهات شركتكم نحوها؟ هل بناء على حاجة محددة أو كاستثمار مجد أو اقتراح من الهيئات المحلية أو من الحكومة؟
2. ما هي قدرة المشروع أو المشاريع وكم تغطي من القدرة المطلوبة للكهرباء في المنطقة، وما هي المساحة المقام عليها المشروع وكيف تم توفيرها؟
3. من أين تم الحصول على تمويل الإنشاء، وتكاليف الصيانة والمصروفات الدورية وما هي التحديات؟
4. كيف تدعم وتحفز المؤسسات الحكومية إقامة مشاريع الطاقة الشمسية، ماديا أو بالتعرفة أو بإجراءات الترخيص؟
5. كيف تدعم وتحفز الهيئات المحلية إقامة مشروع الطاقة الشمسية، ماديا أو بإجراءات الترخيص؟
6. بماذا يؤثر وعي السكان والنشطاء المجتمعيين على المشروع، وهل يقومون بدعم مشاريع الطاقة الشمسية ماديا أو معنويا؟

7. كيف يساهم مشروع الطاقة الشمسية في التنمية المحلية المستدامة للبلدة أو المدينة؟
8. هل هنالك مشاريع تعد مشاريع تنمية مستدامة ارتبطت كهربائيا أو ماليا واستفادت من مشروع الطاقة الشمسية؟

- **الأسئلة والعبارات التي تمت مناقشتها مع وزارة الحكم المحلي، والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية والتي تم اختيارها كعينة ضمن المقابلات.**

1. أهمية مشاريع الطاقة الشمسية بالنسبة للوزارة / المؤسسة.
2. سياسة وتوجهات المؤسسة تجاه حث الهيئات المحلية على إقامة مشاريع الطاقة الشمسية.
3. أثر مشاريع الطاقة الشمسية على التنمية المحلية المستدامة، حسب رأيكم.
4. التحديات التي تواجه الهيئات المحلية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية.
5. دور الوزارة / المؤسسة من ناحية التمويل وتسهيل تمويل مشاريع الطاقة الشمسية.
6. تأثير الاستيطان والاحتلال على مشاريع الطاقة الشمسية والمشاريع التنموية.
7. مسؤولية الوزارة / المؤسسة تجاه التنظيم الهيكلي للهيئات المحلية من حيث المسؤوليات والصلاحيات ودعم الحوكمة.

- **الأسئلة والعبارات التي تمت مناقشتها مع محافظة رام الله والبيرة كعينة ضمن المقابلات.**

1. طبيعة العلاقة بين المحافظة والهيئات المحلية
2. القضايا التي تقوم بها المحافظة مع الهيئات المحلية
3. المهام التي تقوم بها الهيئات المحلية مع المحافظة
4. ما هي تطلعات المحافظة تجاه تنظيم الهيئات المحلية إداريا بعيدا عن الأمن والسياسة
5. هل هنالك أي تعاون على مستوى التخطيط الاستراتيجي او التخطيط الحضري الشمولي لجميع قرى رام الله والبيرة
6. دور المحافظة في التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية والتنمية الاجتماعية
7. دور المحافظة تجاه مشاريع الطاقة الشمسية

- **الأسئلة والعبارات التي تمت مناقشتها مع سلطة الأراضي التي تم اختيارها كعينة ضمن المقابلات.**

1. كيف يمكن التصرف في الأراضي الحكومية من قبل القطاع الخاص أو الهيئات المحلية أو المواطنين بشكل عام؟

2. هل هنالك توجه لدى سلطة الأراضي لتخصيص أراض حكومية لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية أو التشجيع لمن يقوم بذلك، خاصة الهيئات المحلية؟
3. هل هنالك أي مزايا تشجيعية لمن يقوم بإنشاء مشاريع للطاقة الشمسية للأراضي المملوكة للأشخاص أو المؤسسات؟
4. هل هنالك أراض حكومية كبيرة يمكن تخصيصها لإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية؟

.. انتهى ..

.. تم بحمد الله..